معضلة الاقتصاد المصرى

معضلة الاقتصاد المصرى

بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في مصر ونقد للفلسفة السائدة في أسلوب الاصلاح الاقتصادي

د . جلال أمين

- تكوين غلاف السلسلة وتصميم شعارها للفنان حجازى
- رسم الغلاف : هدية من الفنان حجازى
- سلسلة مصريات : ٣

- الناشر : مصر العربية للنشر والتوزيع
القاهرة : ص ب ٥٧٤٠ هليوبوليس غرب
تليفون : ٢٥٦٢٢٦٨
١٩ ش إسلام – حمامات القبة – القاهرة – مصر

- عدد النسخ : ٢١٠٠ نسخة

الطبعة الأولى ١٩٩٤

المحتويـــات

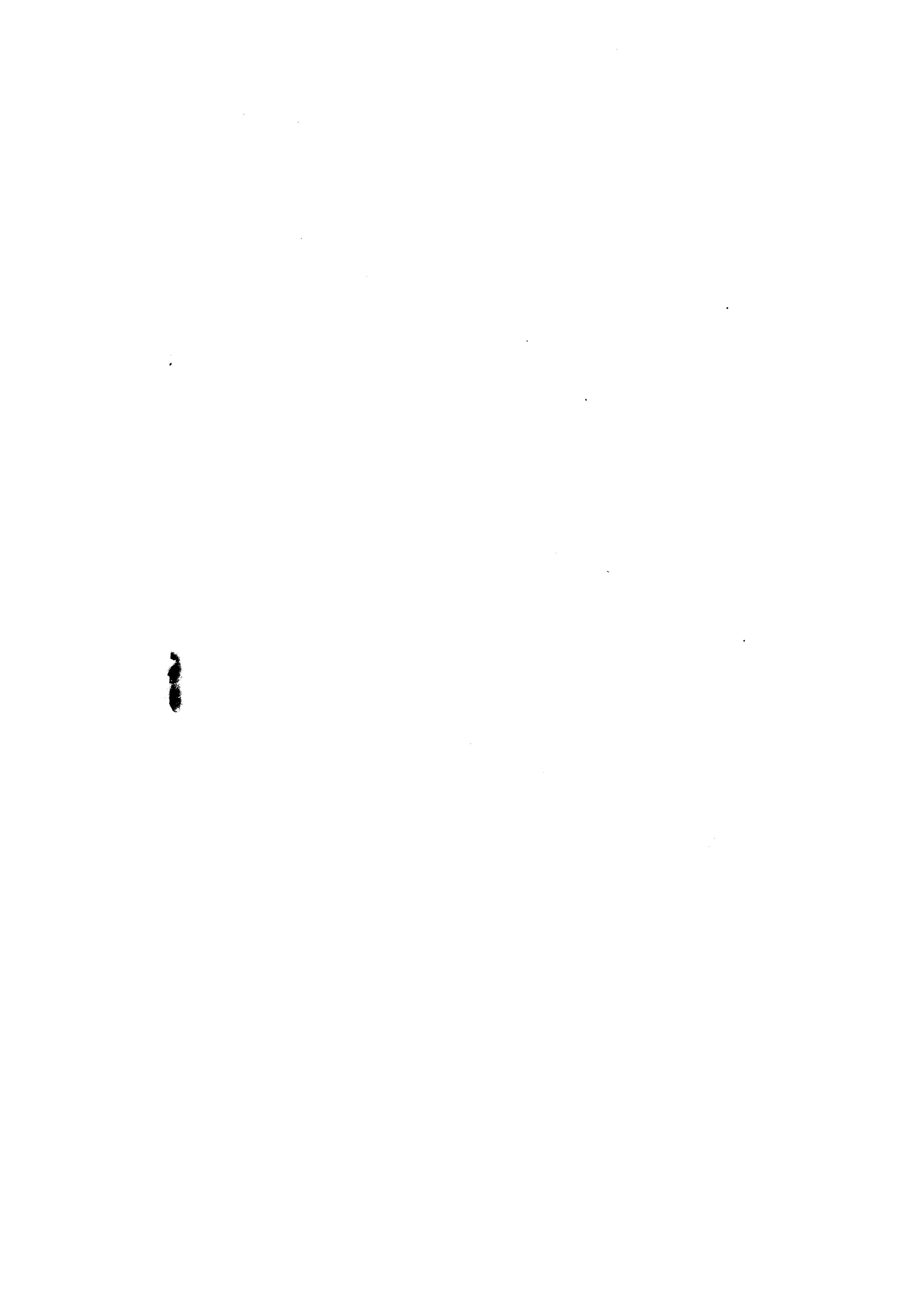
صفحة



قائمة بالجداول

صفحة





مقدمة

منذ سنوات قليلة ، بلغت ديون مصر الخارجية مبلغاً لم تعرف مثله فى تاريخها الطويل ، سواء قسنا هذه الديون بحجمها بالنسبة لعدد السكان أو بالنسبة للدخل القومى أو بالعبء الذى تلقيه على ميزان المدفوعات .
كما أن من الواضح أن هذه الديون كانت تفرض قيوداً قاسية على حرية الإرادة المصرية ، سواء فى رسم السياسة الأقتصادية أو السياسة الخارجية .

وقد كتبت فى ذلك الوقت كتاباً صغيراً عنوانه (قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار على مختار للنشر ، القاهرة ١٩٨٧) ، حاولت فيه أن أبين العوامل التى أدت إلى تورّط مصر فى الديون الخارجية إلى هذه الدرجة ، وقارنت فيه تطور هذه الديون فى الحقبة الأخيرة بتطورها فى أواخر القرن الماضى . وكان من بين الأسئلة التى ينتهى بها القارئ من قراءة ذلك الكتاب ، السؤال عما إذا كان من الممكن لمصر أن تتخلص من هذه الديون الثقيلة ، وماالسياسات الاقتصادية المثلى الجديدة بالإتباع لتحقيق هذا الغرض .

وقد شرعت بالفعل منذ ثلاث سنوات فى بحث جديد أحاول فيه الإجابة على هذا السؤال ، وبعد شهور قليلة من بداية هذا البحث حصلت مصر على إعفاءات مفاجئة من جزء لايستهان به من ديونها ، من الولايات المتحدة ، ثم من دول الخليج ، ثم من دول دائنة أخرى وافقت على تخفيض ديونها فى اتفاق عقد فى نادى باريس فى مايو ١٩٩١ . على أن هذه الإعفاءات الأخيرة ، والتى ساهمت فى حدوثها جهود صندوق النقد الدولى ، اقترنت بشروط وضعها صندوق النقد والبنك الدولى وتتعلق بما يسمى « إجراءات التثبيت » و «التصحيح الهيكلى» ، واتفق على أن تخضع الإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية فى هذين المجالين ، تنفيذاً لتوصيات الصندوق والبنك الدوليين ، لمراجعة دورية من هاتين المؤسستين ، وإقرارها ، كشرط لحصول مصر على التخفيضين الأخيرين للديون ، والمحدد لهما نوفمبر ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٤ .
وهكذا أصبحت سياسات مصر الأقتصادية تتشكل فى جوانب هامة منها وفقاً لمطالب دائنيها .

لازال إذاً الموضوع هاماً وملحاً ، كما كان قبل الإعفاءات ، ولازال اعتقادى قائماً كما كان من قبل ، بأن من الممكن جداً ، مالم يحدث تغير فى سياسة مصر الأقتصادية أن تظل مشكلة الديون قائمة وأن تزيد الديون من جديد ، وتحل ديون ثقيلة جديدة محل الديون التى أعفيت مصر منها .

لم أتوقف إذن عن العمل فى هذا البحث ، وخلال ذلك زاد الحديث عن خطوات التصحيح الهيكلى الذى التزمت به مصر أمام دائنيها ، والذى يعلق عليه المسئولون عن السياسة الاقتصادية . فى مصر الآمال الكبار لانتشال مصر من عثرتها الإقتصادية ولكنى لست من المتفائلين بهذا أيضاً ، بل أعتقد أن سياسة التصحيح الهيكلى التى ترفع لواءها المؤسستان الماليتان الكبيرتان ، وتتبناها الحكومة المصرية ، لن تمنع تورّط مصر فى المزيد من المديونية ، بل إنها تحمل فى طياتها من الأسباب مايؤدى بطبيعته إلى مزيد من هذا التورّط .

هذا هو ما يحاول هذا الكتاب بيانه ، ولكنى وجدت فى أثناء الإعداد له وكتابته ، أن التعرض لمستقبل المديونية المصرية و مناقشة أثر السياسات الإقتصادية المختلفة عليها ، يكاد يثير كل مشاكل مصر الإقتصادية ، فإذا بالبحث الذى بدأ عن المديونية ينتهى ببحث فى « معضلة مصر الإقتصادية » برمتها، ولهذا آثرت أن أعطى الكتاب هذا الأسم .

وقد جرى العمل لهذا البحث بناء على اتفاق بينى وبين المركز العربى للتنمية وبحوث المستقبل بالقاهرة ، الذى يرأسه الأستاذ جميل مطر ، وبدعم من مركز بحوث التنمية الدولية ، الذى يدير فرعه بالقاهرة الدكتور فوزى كشك . وقد لقيت من كل من الرجلين الكريمين كل مساعدة وتشجيع ممالايستغرب من أمثالهما . وساعدنى أيضاً فى هذا العمل بجهدهما وفكرهما الدكتور سامى السيد ، المدرس بكلية الإقتصاد بجامعة القاهرة ، والسيدة رجاء عبد المنعم مديرة إدارة الرقابة على الأئتمان بالبنك المركزى ، فلهم جميعاً منى خالص الشكر ، وإن كانت الأفكار والمواقف التى يعبر عنها هذا الكتاب تقع المسئولية عنها علىّ وحدى .

أود أيضاً أن أضيف إلى أنه بعد أ تممت كتابة البحث ، نظم المركز العربى للتنمية وبحوث المستقبل ، ندوة بالقاهرة لمناقشته دعا إليها نخبة تتكون من عشرة من الإقتصاديين المصريين المرموقين جلسوا لمناقشة البحث خلال ست ساعات فى ٧ يونية ١٩٩٣ .

وقد روعى فى اختيار الإقتصاديين المدعوين إلى هذه الندوة تحقيق التوازن بين مؤيدى ومعارضى برنامج « التصحيح الهيكلى » فى مصر ، وهو البرنامج الذى ينتقده هذا البحث ويعارضه ، مع توفر درجة عالية ومشهود بها من القدرة والكفاءة المهنية فى جميع المشتركين فى الندوة . وهكذا دعى للإشتراك فى الندوة كل من الدكاترة : إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، وزير التخطيط الأسبق ، وإبراهيم سعد الدين المستشار بمنتدى العالم الثالث ، وجودة عبد الخالق الأستاذ بكلية الأقتصاد بجامعة القاهرة ، وحازم الببلاوى رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات ، ورمزى زكى المستشار بمعهد التخطيط القومى، وعبد العزيز الشربينى مستشار محافظ البنك المركزى ، ومحمد أبو مندور الأستاذ بكلية الزراعة بجامعة القاهرة ، وهبة حندوسة الأستاذة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وهناء خير الدين الأستاذة بكلية الأقتصاد بجامعة القاهرة ، ونادية فرح مديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث .

وقد وجدت المناقشات مثمرة للغاية إذ تضمنت كثيراً من النقاط الجديرة بالاعتبار ، سواء بالنقد والتحفظ ، أو لتضمّنها اقتراحات بالأضافة أو التحسين. وقد حاولت فى هذه الصياغة النهائية أن أشير إلى أكبر عدد ممكن من هذه الملاحظات ، سواء تلك التى أتفق معها أو لا أتفق ، فعندما وجدت الملاحظة صحيحة أوردتها أو أخذتها فى الأعتبار فى تعديل النص نفسه ، وعندما وجدتها محل نظر أشرت إليها فى الهامش . وفى رأيى أن البحث قد تحسن نتيجة لذلك ، ومن ثم فإنى أود أن أعبر عن امتنانى لكل المشتركين فى هذه الندوة لما تجشموه من مشقة من أجل أن يصبح البحث أقرب إلى الحقيقة .

ويبدأ الكتاب بمحاولة استقصاء أسباب ظهور مشكلة الديون الخارجية المصرية وتطورها « الفصل الأول » . وفى هذا الفصل استعنت بأجزاء مما سبقت لى كتابته فى كتابى السابق عن الديون ، ولكنى أكملت القصة بعرض

وتفسير ماحدث فى السنوات الست الماضية والتالية لظهور ذلك الكتاب (٨٧ – ١٩٩٣) . ثم ناقشت أسباب تعثّر الأداء المصرى فيما يتعلق بمعدلات الإدخار والإستثمار ، باعتبار هذه المعدلات وثيقة الصلة بنشوء مشكلة الديون وتطورها « الفصل الثانى » ومستقبل المصادر الأربعة الأساسية للعملات الأجنبية فى مصر : البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة « الفصل الثالث » ، وتقييم أداء مستقبل الزراعة المصرية «الفصل الرابع » والصناعة التحويلية « الفصل الخامس » .

أما الفصل الأخير فيستخلص نتائج المناقشة الواردة فى الفصول السابقة ومغزاها لمستقبل مشكلة الديون الخارجية المصرية ، كما يشير باختصار إلى طريق للخروج من هذا المأزق كبديل لما يسمى سياسة « التصحيح الهيكلى » التى تمثل « الحكمة السائدة » فى الوقت الحاضر .

٢٨ أكتوبر ١٩٩٣ .

جلال أمين

الفصل الأول

مديونية مصر الخارجية

١-١ الديون الخارجية خلال سنوات الخطة الناصرية:

منذ خمسين عاماً حدث انعطاف هام فى تاريخ مديونية مصر الخارجية إذ أنه فى سنة ١٩٤٣ ، أسدل الستار على تلك الرواية الطويلة والمحزنة الخاصة بالديون التى عقدتها مصر فى القرن التاسع عشر . ذلك أن ظروف الحرب العالمية الثانية حولت مصر من دولة مدينة إلى دولة دائنة ، كنتيجة ، فى الأساس ، لما أنفقته قوات الحلفاء فى مصر بسبب الحرب ، فلما حلّت سنة ١٩٤٣ تحوّل مابقى من ديون خارجية على مصر إلى دين محلى ، الدائنون فيه هم من المصريين أو من الأجانب المقيمين فى مصر . وبنهاية الحرب كانت مصر قد تحولت إلى دائن صاف لبريطانيا بمبلغ ٤٣٠ مليون جنيه استرلينى ، وهو ماكان يعتبر مبلغاً ضخماً فى ذلك الزمان .

استمرت مصر متحررة من أى دين خارجى لمدة خمسة عشر عاماً أخرى ، بما فى ذلك السبع سنوات التالية لثورة ١٩٥٢ . لقد تلقت مصر خلال تلك الفترة بعض المنح الخارجية وبعض القروض ، ولكن بكميات ضئيلة ودون أن تتحمل مصر بسببها أى التزامات بالدفع بالعملات الأجنبية . ذلك أن المعونة الأمريكية لمصر فى السنوات الأولى للثورة كانت إما معونات فنية فى شكل منح لاترد (طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة) أو معونات غذائية تسدد بالجنيه المصرى (طبقاً للقانون الأمريكى المعروف باسم القانون رقم ٤٨٠) . والواقع أن المعونات الغذائية الأمريكية لمصر فى تلك الفترة لم تتجاوز ١٧

مليون دولار حصلت عليها مصر فى سنة واحدة هى ١٩٥٦/٥٥، ولم تحصل مصر على معونة غذائية غيرها حتى سنة ٥٨/ ١٩٥٩ [١]. بالإضافة إلى ذلك وقعت مصر اتفاقيتين بقرضين من الإتحاد السوفيتى، أحدهما لتمويل مجمع الحديد والصلب فى حلوان والآخر لتمويل المرحلة الأولى من السد العالى (بمبلغى ١٧٠ مليون دولار و٩٧ مليون دولار على التوالى) واتفاقية أخرى للتعاون الأقتصادى مع ألمانيا الغربية بمبلغ ١٢٤ مليون دولار، ولكن لم يصرف لمصر أى مبلغ طبقاً لأى من هذه الإتفاقيات الثلاث حتى نهاية ١٩٥٨[٢]

وليس من الصعب تفسير عدم احتياج مصر للإقتراض خلال تلك الفترة. كانت مصر لازالت دائنة لبريطانيا بما لم يسدد من قروض الحرب، كما أنها كانت لاتزال حائزة لبعض الأرصدة الأسترلينية التى كانت مصر قد تسلمتها بالفعل ولم تنفقها بعد عندما قامت الثورة، ومن ثم أضيفت إلى احتياطيها النقدى. كذلك فإن جهود التنمية كانت لاتزال متواضعة طوال الخمسينات، إذ كانت حكومة الثورة مازالت منشغلة بالقضايا السياسية أكثر من انشغالها بقضية التنمية، كما كانت لاتزال تعتقد فى إمكانية الاعتماد على القطاع الخاص، سواء الوطنى أو الأجنبى، فى تحقيق التنمية السريعة. وهكذا لم يشكّل الاستثمار العام عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة، بينما كان مستثمرو القطاع الخاص المحتملون لازالوا ينتظرون معرفة النوايا الحقيقية للنظام الجديد. ترتب على ذلك أن إجمالى الواردات السلعية لم تزد خلال تلك الفترة إلا زيادة طفيفة للغاية (٥٪ فيما بين ١٩٥٢ و١٩٥٨) وكان عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات فى ١٩٥٨/٥٧ أقل مما كان فى ١٩٥٢/٥١ [٣].

ثم حدث تغير مهم فى صورة ميزان المدفوعات خلال السنوات السبع التالية (٥٩-١٩٦٥). كانت هذه هى سنوات الأهداف الإنمائية الطموح، والتخطيط الشامل، ومعدلات الاستثمار العالية، وإجراءات إعادة توزيع الدخل.

---

(1) Amin, G.: Food Supply and Econmic Development, Cass, London, 1966, p. 90.
(2) Ikram, k. : Egypt : Economic Management in a Period of Transition, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980, pp. 343-4.
(3) Hansen, B. and Marzouk, G. : Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North-Holland, Amesterdam 1965, pp. 174 and 186-7

فقد ارتفع معدل الإستثمار من ١٢,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٥٩/ ١٩٦٠ إلى ١٧,٨ ٪ فى ٦٤/ ١٩٦٥ ، وحدث تغيير ملحوظ فى توزيع الدخل لصالح الطبقات منخفضة الدخل أدى إلى زيادة ملموسة فى الاستهلاك الفردى . إن الذى يدعو للدهشة فى تلك الفترة ليس هو زيادة أعباء ميزان المدفوعات وظهور الحاجة إلى الاقتراض الخارجي ، بل كيف أن أعباء ميزان المدفوعات والحاجة إلى الإقتراض لم تزد بدرجة أكبر مما حدث بالفعل ، بالنظر إلى ماكان هناك من أعباء إضافية خلفتها زيادة الإنفاق العام على مختلف الخدمات الإجتماعية وعلى السلاح . ترتب على هذا كله أنه ، بعد أن كان المتوسط السنوى للاستيراد السلعى ثابتاً تقريباً خلال السنوات السبع الأولى للثورة ، ارتفع هذا المتوسط من ٥٥٨ مليون دولار خلال ٥٢-١٩٥٨ إلى ٨٢٤ مليون دولار خلال ٥٩-١٩٦٦ . وعلى الرغم مما صاحب هذا من زيادة ملحوظة فى الصادرات السلعية ، وفى إيرادات مصر من قناة السويس بعد تأميمها ، فإن العجز فى الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات فى ٥٩- ١٩٦٦ كان أكبر من حجمه فى ٥٢ - ١٩٥٨ بنحو ثلاث مرات [٤] .

كثيراً مايقال إن العبء على ميزان المدفوعات المصرى فى الستينات كان من شأنه أن يكون أكبر بكثير مما كان بالفعل ، لولا الأرصدة الأسترلينية التى تراكمت لصالح مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية . الحقيقة هى أن مصر لم يكن لها من ديون على بريطانيا فى مطلع ١٩٥٩ أكثر من ٩٠ مليون جنيه استرلينى ، وهو مبلغ بسيط نسبياً إذا قورن بقيمة الواردات السلعية التى ذكرناها حالاً . أضف إلى ذلك ماكان على مصر مواجهته من التزامات نشأت عن تأميم قناة السويس ومشروع السد العالى . كانت هذه الإلتزامات تتضمن فيما تضمنته ، دفع ٦٧,٥ مليون جنيه استرلينى كتعويضات للمساهمين فى شركة قناة السويس المؤممة ، وللبريطانيين من أصحاب الأصول الأخرى المؤممة ، وللسودان كتعويض عن الأراضى المعرضة للأغراق بسبب السد

---

(٤) إكرام ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢.

العالى . بالإضافة إلى ذلك كان هناك ماعلى مصر دفعه كتعويضات لغير البريطانيين عن ملكياتهم المؤممة من رعايا اليونان وإيطاليا وفرنسا وسويسرا ولبنان[٥] . إن ماتبقى من أرصدة استرلينية عند بداية سنوات الخطة الخمسية (٥٩/ ٦٠-٦٤/ ١٩٦٥) كان فى الحقيقة أقل من نصف الإستثمارات المتحققة بالفعل فى السنة الأولى وحدها من سنوات الخطة .

كان من شبه المحتم على مصر إذن أن تلجأ إلى الإقتراض الخارجى ، ويقدر الدكتور على الجريتلى مجموع ماحصلت عليه مصر من قروض ومنح خلال الفترة ما بين يونيه ١٩٥٨ ويونيه ١٩٦٥ بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصرى ، منها ٣٠٠ مليون من المعونات الغذائية الأمريكية و٥٠٠ مليون من الإتحاد السوفيتى وبقية الكتلة الشرقية وبعض الدول الغربية والمؤسسات الدولية [٦]. وكانت القروض الخارجية تمثل خلال تلك الفترة ٥ ٪ من إجمالى الناتج المحلى وموّلت نحو ٣٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات [٧].

كانت القروض المدنية المعقودة خلال تلك الفترة توجّه بوجه عام ، لتمويل مشروعات منتجة ، فوجّهت المعونة السوفيتية لتمويل مشروعات صناعية ولبناء السد العالى ، بينما كانت المعونة الغذائية الأمريكية تستخدم استخداماً «منتجاً» عن طريق التوسع فى تشغيل العمال فى بناء مشروعات جديدة بدلاً من استخدامها فى مجرد رفع مستوى الإستهلاك للمشتغلين بالفعل .

---

(٥) د. على الجريتلى : التاريخ الإقتصادى للثورة : ٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٢٨

(٦) المرجع السابق ، ص ١٣٩

(٧) خلال الندوة التى عقدت فى شهر يونيو ١٩٩٣ لمناقشة هذا البحث (والتى سوف نشير إليها من الآن فصاعداً «بندوة يونيو») أثار بعض الحاضرين شكوكاً حول صحة القول المذكور بالمتن بأن الأرصدة الأسترلينية التى كانت متاحة لمصر فى بداية الخطة الخمسية الأولى (٦٠/ ١٩٦٥) كانت متواضعة الحجم بالمقارنة بمتطلبات الخطة ، كما ذهب بعض الحاضرين إلى أن الستينات كانت ، بصفة عامة ، سعيدة الحظ من حيث توفر بعض الظروف المواتية للتنمية والتى كان من شأنها أن تجعل الإلتجاء إلى القروض الخارجية أقل ضرورة ، فأشار هؤلاء إلى ماتوفر من إيرادات قناة السويس بعد ١٩٥٦ ، وإلى اليسر الذى اتسمت به شروط الإقتراض فى ذلك الوقت . كما أشار هؤلاء إلى أن عبء التنمية يكون عادة أقل ثقلاً فى المراحل الأولى للتنمية منه بعد ذلك . أما بخصوص الأرصدة الأسترلينية فإننا نرى أن المقارنات المذكورة بالمتن بين المبالغ المتاحة من هذه الأرصدة ١٩٦٠ وبين حجم الإلتزامات التى كان على مصر مواجهتها حينئذ ، وعلى الأخص ما ذكرناه من أن حجم هذه الأرصدة كان أقل من نصف حجم الإستثمار المتحقق خلال السنة الأولى وحدها

أدى ذلك إلى تغير هام فى الهيكل الاقتصادى المصرى خلال النصف الأول من الستينات ، خاصة إذ قورن بتطورات العقدين السابقين أو التاليين عليها . فقد ارتفع نصيب الصناعة التحويلية والكهرباء فى الناتج المحلى الإجمالى من ١٧ ٪ فى ١٩٥٨ إلى ٢٣ ٪ فى ١٩٦٥ ثم انخفض إلى أقل من ذلك طوال السنوات التالية . أما نصيب الصناعة التحويلية فى إجمالى القوى العاملة فإنه لم يزد بسرعة ولكن العمالة الصناعية زادت خلال هذه الفترة بمعدل يفوق على الأقل معدل زيادتها فى أية فترة أخرى منذ عصر محمد على . والأهم من ذلك من وجهة نظر موضوع هذا البحث ، هو أن نمط التنمية خلال سنوات الخطة الأولى كان يسمح فى غياب أية صدمات خارجية عنيفة بالقدرة على سداد ما اقترض من الخارج عبر فترة معقولة من الزمن ، ويرجع ذلك ليس فقط إلى نوع الإستخدامات التى وجهت إليها القروض بل وكذلك إلى يسر الشروط التى اقترنت بها .

ذلك أن الشروط الاقتصادية والسياسية التى اقترنت بها المعونات الخارجية كانت أكثر يسراً وأقل عبئاً خلال فترة الحرب الباردة فى الخمسينات والستينات منها خلال فترة الوفاق التى أعقبتها أو خلال فترة الحرب الباردة التى سادت فى الثمانينات . ففى خلال الخمسينات والستينات كان من الأسهل على زعماء العالم الثالث أن يضغطوا بأحد طرفى الحرب الباردة على الطرف

من سنوات الخطة ، تكفى بذاتها للدلالة على التواضع النسبى لحجم هذه الأرصدة الأسترلينية . وعلى أية حال فإن كاتب هذا البحث ليس لديه أية رغبة فى إنكار أن هناك من الظروف الدولية والمحلية المواتية التى سادت قبل حرب ١٩٦٧ ما كان من شأنه تخفيف أعباء التنمية فى مصر . ففضلاً عن يسر الشروط التى اقترنت بها القروض فى الستينات (إذا قورنت بالشروط التى سادت فى السبعينات والثمانينات) وهو ما أشرنا إليه فى المتن ، أدت إيرادات قناة السويس ، وتأميم بعض الممتلكات الأجنبية الأخرى ، وتوفر بعض مجالات الإستثمار المجزية فى المرحلة الأولى من مراحل التنمية إلى تسهيل مهمة التنمية قبل حدوث صدمة ١٩٦٧ . ليس هناك إذن أى نفع يرجى من محاولة تصوير صانعى السياسة الإقتصادية فى الستينات وكأنهم قد ملكوا بين أيديهم كل عناصر الحكمة الإقتصادية وتصوير من جاء بعدهم وكأنهم ليسوا قادرين على شئ غير ارتكاب الحماقات . إن هذا قطعاً ليس صحيحاً ، ولكن كاتب هذا البحث يجد أن هناك ميلاً واضحاً فى الكتابات الجارية والمعادية عداءً واضحاً للملكية العامة وتدخل الدولة فى الأقتصاد ، للأتجاه المضاد تماماً ،والذى لايقل خطأ عن نقيضه . لقد ارتكبت بعض الأخطاء الأقتصادية الجسيمة فى الستينات ، ولكن من غير المقبول بتاتاً أن نعتبر أن هذه الأخطاء هى المسؤلة عن كثير مما يعانى منه الأقتصاد المصرى اليوم .

الآخر فى مقابل الحد الأدنى من التنازلات من جانبهم لهذا الطرف أو ذاك ، ومن ثم أن يحصلوا على أكبر قدر ممكن من المعونات الخارجية دون الرضوخ لإرادة هذه القوة العظمى أو تلك . كانت الشروط الاقتصادية المقترنة بالقروض ، هى بدورها أكثر يسراً مما أصبحت عليه بعد الستينات ، فكانت القروض السوفيتية تقدم لفترة ١٢ سنة وبسعر فائدة ٢,٥ ٪ ، والمعونة الغذائية الأمريكية يسمح بردها بالعملة المصرية ،وبسعر فائدة ٤ ٪ عبر فترة عشرين عاماً . أما مايشير إليه خالد اكرام فى كتابه الذى سبقت الإشارة إليه من أن قروض الستينات كانت بأسعار فائدة « باهظة » فإنه لاينطبق خلال تلك الفترة إلا على ماحصلت عليه مصر من قروض مصرفية قصيرة الآجل والتى اضطرت مصر إلى الإلتجاء إليها نتيجة قطع الولايات المتحدة لمعونتها الغذائية فجأة بعد ١٩٦٥ . إن هذا القطع المفاجئ ، بالإضافة إلى حرب ١٩٦٧، شكّلا معاً الصدمة الخارجية غير المتوقعة التى حوّلت ماسبق الحصول عليه من قروض إلى عبء ثقيل ينوء الإقتصاد المصرى بحمله ، والتى جعلت من المحتم الالتجاء إلى المزيد من الاستدانة .

١ - ٢ الآثار المترتبة على حرب ١٩٦٧ :

أصاب المسار الإقتصادى لمصر تحوّل مفاجئ إلى الأسوأ فى سنة ١٩٦٥ . فإذ حلّ فى ذلك الوقت موعد تجديد اتفاقية المعونة الغذائية طبقاً لقانون ٤٨٠ الأمريكى ، أخطرت الحكومة الأمريكية حكومة مصر بأنها ليست على استعداد لبحث هذا التجديد فى الوقت الحاضر لأنها غير راضية على سياسات معينة تتخذها الحكومة المصرية ، ولم تسمح الحكومة الأمريكية بأكثر من مد مؤقت للمعونة ، لمدد تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر ، ثم أوقفت المعونة تماماً فى فبراير ١٩٦٧ . صاحب ذلك انخفاض حاد فى إجمالى المعونات المقدمة لمصر من الدول الغربية والمؤسسات الدولية ، فانخفض المتوسط السنوى لهذه المعونات (بما فى ذلك المعونة الغذائية الأمريكية) من ٢٠٠ مليون دولار خلال ١٩٦١-١٩٦٦ إلى مالايزيد على ١٦ مليون دولار خلال ٦٧ - ١٩٦٩ .

ثم ساء الموقف بشدة بعد حرب ١٩٦٧ . فقناة السويس التى كانت تجلب لمصر سنوياً ١٦٤ مليون دولار فى المتوسط خلال السبع سنوات السابقة ، أى مايزيد بنحو ٣٠٪ على المتوسط السنوى للمعونات الأمريكية ، أغلقت فى ١٩٦٧ وتوقفت إيرادتها تماماً ، وفقدت مصر بترول سيناء التى احتلتها إسرائيل ومعامل تكرير البترول فى السويس . وأما السياحة التى كانت تجلب لمصر نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً قبل الحرب ، فقد تدهورت إيراداتها بشدة. أضف إلى ذلك أنه كان على الحكومة المصرية أن توفر المبالغ اللازمة لتهجير وإسكان نحو مليون شخص اضطروا لهجرة مساكنهم فى مدن القناة.

لقد زادت المعونة المقدمة من الإتحاد السوفيتى بعد ١٩٦٧ ولكن ليسبالدرجة التى يعوض بها الانخفاض فى المعونة الغربية ، فقد ارتفع المتوسط السنوى لما حصلت عليه مصر من الكتلة السوفيتية خلال (٦٧ - ١٩٧٢) إلى نحو ١٤٠ مليون دولار بالمقارنة بمبلغ ١١٦ مليون دولار خلال العشر سنوات (٥٤ - ١٩٦٤) وبالمقارنة بالانخفاض الذى سبق ذكره فى المعونات الغربية وقدره ١٨٤ مليون دولار . كان المصدر الرئيسى للمعونات الخارجية لمصر خلال السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ هو إتفاقية الخرطوم المعقودة فى ١٩٦٨ ، والتى وقعتها المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وحصلت مصر بمقتضاها على منح من هذه الدول بلغت فى المتوسط ٢٨٦ مليون دولار سنوياً . لم يكن هذا بالمبلغ الزهيد ، إذ لم يكن يقل كثيراً عن المتوسط السنوى لإجمالى المعونات التى حصلت عليها مصر من الشرق والغرب قبل ١٩٦٧ ، ومع ذلك ، فقد كان على مصر أن تجد لنفسها طريقاً لمواجهة الآثار التى خلفتها حرب ١٩٦٧ ومن بينها ، عدا الخسائر التى سبق لنا ذكرها ، عبء الزيادة فى الإنفاق العسكرى الذى يستهدف تحرير سيناء . أضف إلى كل ذلك أنه حل بعد ١٩٦٧ موعد سداد بعض أقساط الديون التى كانت قد عقدت قبل الحرب ، هذه الأقساط بلغت نحو ٢٤٠ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال الفترة (٦٧ - ١٩٧٢) (١٠) ، ومن ثم أصبح على مصر فى أعقاب ١٩٦٧ ، ليس فقط أن تواجه

(١٠) ، المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

ظروفاً اقتصادية وسياسية جديدة وثقيلة للغاية ، خلفتها الحرب والهزيمة ، بل وأن تدفع أيضاً ثمن التنمية الطموح التى دشنتها قبل ١٩٦٧ .

كانت هناك فيما يبدو ثلاثة بدائل سياسية كان على القيادة السياسية فى مصر الاختيار بينها فى أعقاب الحرب . الأول أن تطرح جانباً فكرة زيادة الإنفاق العسكرى والمجهود الحربى ، وأن تقبل شروط السلام المعروضة عليها، مهما كانت درجة مهانتها (وبفرض أن مثل هذا العرض كان قائماً بالفعل) ، وذلك من أجل الإستمرار فى جهود التنمية الأقتصادية . والبديل الثانى هو الضغط على مستويات الإستهلاك لتعويض ماحدث من انخفاض فى الموارد مع الإستمرار فى جهود التنمية والجهد العسكرى . والبديل الثالث هو التضحية بهدف التنمية السريعة مع السماح ببعض الإرتفاع فى مستوى الإستهلاك من أجل تمويل إعادة بناء القدرة العسكرية . لايبدو أنه كان ثمة بديل رابع ، طالما أنه لم تكن هناك الموارد الخارجية الكافية لتمويل معدلات للإستثمار مماثلة لتلك التى تحققت فى الفترة (٦٠- ١٩٦٥) وفى نفس الوقت تمويل الإنفاق العسكرى الإضافى .

أما البديلان الأولان فقد تم استبعادهما لأسباب سياسية ، فقد أدى ما أصاب القيادة السياسية من ضعف بسبب هزيمة ١٩٦٧ ، إلى فقدانها القدرة على تعريض نفسها لغضب جديد من شرائح مهمة من السكان ، إذا تعرضت هذه الشرائح لإجراءات جديدة تستهدف رفع معدل الإدخار . كان فى الشعور بالمذلة الناتج عن الهزيمة ، ما يكفى وزيادة ، بينما بدا أن قبول تسوية سياسية لاتقل مهانة ، هو أكثر مما تستطيع القيادة السياسية ومعظم المصريين تحمله. كان لابد إذن أن يلقى بالعبء كله على التنمية الأقتصادية ، أو بالأحرى أن تكون التنمية الأقتصادية هى مايضحى به .

وهكذا شهدت مصر خلال مايقرب من ثمانى سنوات (٦٧ - ١٩٧٥) فترة من أشد الفترات إظلاماً فى تاريخ مصر الإقتصادى الحديث ، فانخفض معدل الإستثمار من ١٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٦٤-١٩٦٥ إلى

١٣٪ خلال ٦٧-١٩٧٥ ، وبقى نصيب الإستهلاك الفردى فى الدخل ثابتاً (٦٥٪) بينما زاد الأستهلاك الحكومى بدرجة ملحوظة بسبب الزيادة فى الإنفاق العسكرى . ولكن حتى مع هذا التخفيض الكبير للاستثمار ، استمر ميزان المدفوعات فى التدهور ، فزاد العجز فى الحساب الجارى بنسبة ٨٦٪ (من ٢٠٢ مليون دولار فى ٥٩ - ١٩٦٦ إلى ٣٧٥ مليون فى ٦٧ - ١٩٧٢) ، وقد أدى هذا ، بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون السابقة ، إلى اضطرار مصر إلى التورط الشديد فى الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية وتسهيلات الموردين .

من المهم مع ذلك أن نلاحظ بعض الفوارق بين تطور الدين الخارجى خلال السنوات الأخيرة من عهد عبدالناصر (٦٧-١٩٧٠) والسنوات الخمس الأولىمن عهد أنور السادات (٧٠ - ١٩٧٥) . فقد كان الاعتماد على المنح (المقدمة أساساً طبقاً لاتفاقية الخرطوم) أكبر بكثير فى الفترة الأولى من الاعتماد على تسهيلات الموردين والقروض قصيرة الأجل ، فلم يتجاوز الاعتماد على هذين المصدرين الأخيرين من مصادر التمويل ، نسبة ٢٧٪ من إجمالى العجز فى العملات الأجنبية . وعند وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ كان إجمالى الدين العام المدنى الخارجى (الطويل والمتوسط الأجل) قد بلغ ١,٧ بليون دولار . ليست هناك أرقام دقيقة عن حجم الدين العسكرى ، أو الدين المدنى العام قصير الأجل ، أو ديون القطاع الخاص ، فى ذلك الوقت ، ولكن ثمة تقديرات لتسهيلات الموردين بنحو ١٣٣ مليون دولار ، وللديون المصرفية قصيرة الأجل بنحو ٣٧ مليون دولار وللديون العسكرية بنحو ثلاثة بلايين دولار . يمكن القول إذن بأن إجمالى ديون مصر الخارجية من كافة الأنواع (بما فى ذلك الديون العامة والخاصة ، المدنية والعسكرية طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل) قد بلغ نحو خمسة بلايين دولار فى ١٩٧٠ . فإذا انتقلنا إلى سنة ١٩٧٥ لانجد أرقاماً يُعتدّ بها عن الديون العسكرية ،ولكن كان الدين العام المدنى الخارجى (بما فى ذلك الديون العامة قصيرة الأجل) قد بلغ ٦,٣ بليون دولار فى ذلك العام بالمقارنة بنحو ١,٨ بليون دولار فى ١٩٧٠ . يظهر من ذلك إذن أن بذور النمو السريع للديون الخارجية كانت قد بذرت فى الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، فقد نما الدين العام المدنى بنسبة ٣٥٠٪ خلال

تلك السنوات الخمس ، وبالمقارنة بمعدل نمو متوسط فى الديون العامة المدنية الخارجية ، متوسطة وطويلة الأجل ، قدره ٩ ٪ خلال الستينات ، قفز هذا المعدل إلى ٢٣ ٪ خلال الخمس سنوات ٧٠-١٩٧٥ ، أما الدين الخارجى قصير الأجل فكان معدل نموه السنوى ٢٥ ٪ خلال الستينات ثم قفز إلى ٥٥ ٪ خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ [١١] .

كان هذا النمو السريع فى الديون الخارجية المدنية خلال النصف الأول من السبعينات ، راجعاً فى الأساس إلى الزيادة السريعة فى الواردات . لقد زادت صادرات مصر من السلع والخدمات زيادة سريعة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ (بنسبة ٢٤٠ ٪ فى خمس سنوات) ولكن الواردات زادت بسرعة أكبر بكثير (بنسبة ٣٥٠ ٪)[١٢]! قارن هذا بما حدث خلال الخمس سنوات السابقة (٦٤/٦٥-٦٨/ ١٩٧٠) حيث انخفضت صادرات مصر من السلع والخدمات بنسبة ٧ ٪ ،وللأسباب السابق ذكرها ، والتى تتعلق أساساً بأثار حرب ١٩٦٧، ولكن الواردات انخفضت بدورها بنسبة أكبر (١٥ ٪) بسبب ما اتخذته الحكومة من إجراءات لتخفيض الاستثمار[١٣].

إن هذا التطور الذى طرأ على الصادرات والواردات خلال الفترة (٧٠-١٩٧٥) يرجع جزئياً إلى ماحدث من تدهور فى معدل التبادل الدولى فيما يتعلق بأهم الصادرات المصرية فى ذلك الوقت (القطن) وبعض أهم الواردات المصرية (القمح) . فبينما ارتفعت الأسعار الدولية للطن من القمح أربع مرات ونصف خلال ٧٠-١٩٧٥ (من ٢٥ إلى ١١٢ جنيه مصرى) لم ترتفع أسعار القطن إلا بنحو ١٠٠ ٪ (من ٥٣٠ إلى ١٠٦٨ جنيه مصرى) . ترتب على ذلك أن الطن من القمح كان يجلب لمصر فى ١٩٧٥ أقل من نصف

اخذت هذه الأرقام والتقديرات لمختلف انواع الديون او جرى حسابها من اكرام ، المرجع السابق ، ص ٣٤٣-٣٤٤ و ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وكذلك :

IMF : AER : Recent Economic Develoments . June 19 . 1984 (mimeo.) , p.66 and World Bank, World Debt Tables, 1985

(12) World Debt Tables . 1985.

(١٣) انظر فى اثر السياسة الحكومية فى هذا الصدد على حجم الواردات :

Mabro,R: The Egyptian Economy , Clarendon Press, Oxford, 1974,p,177

كمية القمح التى كان يجلبها فى ١٩٧٠ [١٤]. ولكن يجب أن يلاحظ أنه حتى (١١) هذه الزيادة فى أعباء الاستيراد يجب ألا تلقى كل المسؤلية عنها على عاتق الظروف الخارجية ، إذ لابد للمرء أن يتساءل عن السبب فى عجز الإنتاج المحلى، لهذه الدرجة المؤسفة ، عن توفير متطلبات الاستهلاك المحلى . إن الكمية المنتجة من الحبوب ، للفرد الواحد ، كانت فى سنة ٧٤/١٩٧٥ أقل بنسبة ٥ ٪ مما كانت فى سنة ٧٠/١٩٧١ بينما كان حجم الاستهلاك ، للفرد الواحد ، قد زاد بنسبة ٩ ٪ فى نفس الفترة . ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن اللوم على هذا الفشل لايمكن أن يلقى بأكمله على السبعينات، من حيث أن جزءاً كبيراً من هذا الفشل لابد أن يعود إلى انخفاض معدلات الاستثمار فى الزراعة فى السنوات السابقة ، بسبب ما سبق لنا ذكره من آثار حرب ١٩٦٧ .

إن اللوم الأساسى الذى يمكن توجيهه للسياسة الاقتصادية التى اتبعت فى السنوات الأولى من السبعينات يقوم ، فيما يبدو لنا ، على خطئين ارتكبا فى تلك السنوات . أما الخطأ الأول فيتعلق بالتحرير المفاجئ للتجارة الخارجية ، مما سمح بزيادة سريعة فى استيراد سلع من مختلف الأنواع ، فى وقت كانت مصر تعانى فيه من ندرة حادة فى العملات الأجنبية .إن البعض يدافع أحياناً عن هذا التحرير للواردات بالإشارة إلى الحاجة الماسة لدى كثير من الأنشطة الأقتصادية فى ذلك الوقت إلى استيراد سلع وسيطة وقطع غيار ، بعد فترة طويلة من المعاناة من ندرة هذه السلع ، ومن التقييد الصارم للواردات ، ومن تشغيل الجهاز الإنتاجي بأقل من طاقته لهذا السبب . ويذكر البعض فى هذا الصدد ، حالة البنية الأساسية وتدهورها فى السنوات السابقة مما خلق بدوره حاجة ماسة لزيادة كبيرة فى الاستيراد .

ولكننا نلاحظ من جانبنا أنه ، على الرغم من أن الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة قد زادت بالفعل زيادة كبيرة فى أعقاب حرب ١٩٧٣، (ثلاث مرات وخمس مرات على التوالى فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥) ، فإن الواردات من سلع أخرى أقل أهمية بكثير قد زادت هى الأخرى بسرعة كبيرة،

(١٤) إكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(بما فى ذلك الواردات من السيارات الخاصة التى تضاعفت أربع مرات خلال هاتين السنتين ، والواردات من السلع الأستهلاكية غير المعمرة التى تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال نفس الفترة) بحيث أصبحت قيمتها فى ١٩٧٥ لاتقل كثيراً عن إجمالى الواردات من السلع الراسمالية . [١٥]

يلاحظ أيضاً أن مايطلق عليه اسم « سلع راسمالية ووسيطة » فى الواردات المصرية يشمل من بين مايشمله ، بعض السلع كاللوريات ومواد البناء وقطع غيار السيارات ، مما يخدم أغراضاً استهلاكية أكثر مما يخدم النشاط الأنتاجى . وهكذا نجد انه بينما شهد النصف الأول من السبعينات ازدهاراً كبيراً فى قطاع البناء ، سجلت بعض الصناعات انخفاضاً فى الحجم المطلق لأنتاجها ، من بينها صناعات الأسمنت والورق والسكر والسجائر والأطارات والأتوبيسات[١٦]. أما عن البنية الأساسية ، فيلاحظ أن نصيب المرافق العامة فى إجمالى الاستثمار خلال الفترة (٧٢-١٩٧٥) لم يتجاوز فى الحقيقة نسبة ٤ ٪[١٧] وأن معظم ماأنفق عليها فى أعقاب حرب ١٩٧٣ كان يتمثل فى إعادة بناء المدن المطلة على قناة السويس وهو ماجرى تبريره فى ذلك الوقت باعتبارات سياسية وليس بمتطلبات التنمية ، وهو ينتسب على أية حال إلى الاستهلاك أكثر مما ينتسب لمتطلبات الأنتاج .

أما الخطأ الثانى للسياسة الاقتصادية فى تلك الفترة فيتعلق بالالتجاء المتكرر إلى الاقتراض قصير الأجل ، والباهظ التكلفة ، لتمويل الزيادة فى الاستيراد ، إن هذا الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية ، بأسعار فائدة تتجاوز أحياناً ١٥ ٪ ،[١٧] بالأضافة إلى تسهيلات الموردين ، شكّل مالايقل عن ٣٥ ٪ من إجمالى الديون المدنية الخارجية لمصر فى ١٩٧٥ وقد تضاعفت

(١٥) انظر البنك الأهلى : النشرة الأقتصادية ، ١٩٨٥ ، رقم (١) ، وكذلك الدكتور رمزى زكى : دراسات فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٨٥.

(16)IBRD : ARE: Economic Prospects and External Capital Requirements,March 22,1977,(mimeo.) Statistical Appendix .

(١٧) اكرام ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

ديون مصر قصيرة الأجل نحو سبع مرات فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ (من ١٧٠ مليون إلى ١١٦٨ مليون دولار) ، وكان العبء الذى تحمله ميزان المدفوعات المصرى نتيجة لهذا ، لايتمثل فقط فى أسعار الفائدة الباهظة المقترنة بهذه القروض ، ولكن أيضاً فى تراكم الغرامات المستحقة الدفع لدى التأخير عن الوفاء بهذه الديون فى مواعيد استحقاقها (١٩)

١-٣ الاقتراض فى سنوات الرخاء :

كان منتصف السبعينات يمثل نقطة تحول جديدة فى التاريخ الأقتصادى المصرى الحديث ، ولكنها ، بالمقارنة بمنتصف الستينات كانت نقطة

---

(١٩) اشار بعض المشتركين فى «ندوة يونية» إلى انه ليس من الصحيح أن القروض المدنية التى حصلت عليها مصر خلال الستينات وجهت أساساً إلى تمويل مشروعات « منتجة » . قد يكون من الصحيح القول بأنها وجهت لقطاعات « إنتاجية » ، ولكنها كثيراً ما استخدمت استخدامات تتسم بالتبديد الشديد . والراجح أن المقصود بهذا الأعتراض هو القول بأن توزيع الأستثمارات على مختلف القطاعات خلال الستينات كان معيباً، وأن تنفيذ وإدارة المشروعات الجديدة كانا يتسمان بانخفاض الكفاءة . أثير أيضاً فى تلك الندوة أن أثر هذه الأستثمارات على ميزان المدفوعات كان ، بوجه عام ، سلبياً ، من حيث أن سياسة الأحلال محل الواردات انتهت فى الواقع بما يكن وصفه بأنه « إحلال لواردات محل واردات » . كذلك أنكر البعض أن استثمارات الستينات كانت من النوع الذى من شأنه أن يسمح بخدمة الديون بعد فترة معقولة من الزمن لولا حدوث حرب ١٩٦٧ ، بكل آثارها السلبية على ميزان المدفوعات . وقد ذكر فى هذا الصدد مشروع السد العالى كمثال لتلك الأستثمارات . كما أشار آخرون إلى أن المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية قد أهملت صيانتها وتجديدها خلال الستينات إلى درجة أدت إلى ضخامة العبء الملقى على السنوات التالية لتحقيق هذه الصيانة والتجديدات .

وردى على ذلك هو أنه حتى إذا صحت كل هذه الأعتراضات ، فإن ماذكرته فى المتن قد يظل صحيحاً وهو الذى يتعلق بأن سياسة الستينات الأقتصادية تستحق درجة أقل من اللوم عن حالة المديونية الخارجية ، التى ظهر تفاقمها بوضوح منذ منتصف السبعينات ، مما يجب إلقاؤه على آثار حرب ١٩٦٧ وسياستى تحرير الأستيراد والأفراط فى الأعتماد على القروض قصيرة الأجل منذ أوائل السبعينات . ولكن كاتب هذا البحث يرى، بالأضافة إلى ذلك ، أن مايقال عن سوء توزيع الأستثمارات وعن قلة كفاءة الإدارة الاقتصادية قبل ١٩٦٧ ، فيما نقرأه الآن من كتابات وتعليقات عن تلك الفترة ، مبالغ فيه إلى حد كبير إذا قورن بماكتب فى تقييم هذه الفترة فى سنوات مبكرة ومن جانب محللين أقل تحيزاً .

(انظر مثلاً :

Hansen , B. and Marzouk, G ,:Development and Economic Policy in the UAR (Egypt) , North Holland, Amesterdam, 1965, and Mabro, R : The Egyptian Economy , 1952 - 72 Clarendon Press, Oxford,1974) .

تحوّل إلى الأفضل ، ولانقصد بذلك ما حدث من تحول فى السياسة الاقتصادية و لكن ماحدث لمؤشرات النمو الأقتصادى وميزان المدفوعات . كانت حالة المديونية فى ١٩٧٥ قد وصلت إلى مستوى متدهور للغاية استخدم الرئيس الراحل السادات فى وصفه عبارة غريبة وإن كانت معبرة ، وهى عبارة « حالة الصفر » .

كما استخدم أعذاراً أكثر غرابة حاول بها تبرير هذا التدهور ، منها أن أحداً لم يخبره بمدى خطورة الوضع الاقتصادى فى ذلك الوقت ، ومنها أنه كان يظن أن الأرقام التى قدمت له عن الديون الخارجية كانت بالدولارات بينما كانت فى الحقيقة بالجنيهات الأسترلينية (٢٠) . فى تلك السنة (١٩٧٥) ، كان نحو ثلث

اود ايضاً أن اشير إلى ان اثر سياسة الأستثمار فى الستينات على ميزان المدفوعات فيما يتعلق بالصادرات الزراعية والصناعية ، كان افضل بكثير مما يتصوره أصحاب الأعتراضات المذكورة ، كما يتضح من نتائج الفصلين الرابع والخامس من هذا البحث . أما عن مساهمة السد العالى فى تخفيض الحاجة إلى الأستيراد ، فقد يكون صحيحاً انها لم تتحقق إلا بعد مرور زمن طويل نسبياً ، ولكن من الصعب على المرء أن يعثر على مشروع استثمارى واحد تم فى السبعينات أو الثمانينات كانت له مساهمة فى تخفيض الحاجة إلى الأستيراد تقارب مساهمة السد العالى .ولم نسمع بعد عن تحليل اجرى للمنافع والنفقات المترتبة على السد العالى يحسب لنا قدر المساهمة التى قدمها السد العالى والمتمثلة فى انقاذ الانتاج الزراعى فى مصر من آثار القحط الذى كان لابد أن يصيب مصر فى السنوات الأخيرة من الثمانينات ، لولا وجود السد العالى .

اما عن الزعم بأن جزءاً كبيراً من الزيادة فى مديونية مصر الخارجية خلال السبعينات والثمانينات يرجع إلى إهمال صيانة المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية خلال الستينات ، فقد زاد ترديده حتى كاد يتحول إلى مايشبه الأسطورة ، وقد اشرت فى المتن إلى مدى ضآلة مساهمة السبعينات فى مشروعات البنية الأساسية ، ولكن من المهم ان نلاحظ ايضاً ان مايقال عن « إهمال » البنية الأساسية فى الستينات هو نفسه قول مبالغ فيه إلى حد كبير . فطبقاً لتقييم الأستاذ بنت هانسن للخطة الخمسية الأولى (٦٠– ١٩٦٥) كان نصيب « المرافق العامة والخدمات الأخرى ، بما فى ذلك القطاع الحكومى » ١٠,١ ٪ من إجمالى الإستثمارات المتحققة بالفعل خلال سنوات تلك الخطة ، وهذه النسبة تزيد بكثير عن النسبة المقابلة لها فى النصف الأول من السبعينات (اقل من ٤ ٪) ، وتعادل تقريباً النسبة المقابلة فى السنوات (٧٧– ٨١ / ١٩٨٢) (٩,٦ ٪) انظر :

Hansen, B., Planning and Economic Growth in the U.A.R, in Vatikiotis, P.(ed.) : Egypt since the Revolution, Allen and Unwin, London, 1986, P.35, : Ikram, K. : op. cit, p.405, and IMF; A.R.E. : Recent Economic Developments, June 19, 1984, mimeo, P.4

وكذلك الجدول (٥–٥) فى الفصل الخامس من هذا البحث .

(٢٠) اقتطفه عادل حسين فى كتابه :

الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، دار الوحدة ، بيروت . ١٩٨١ ، الجزء الثانى ، ص ١٤٢ – ١٤٣ .

مجموع ديون مصر الخارجية مستحق الأداء بعد سنتين ، وكان على مصر أن تدفع فى تلك السنة وحدها ، مبلغ ٢٠٨٤ مليون دولار لخدمة هذه الديون قصيرة الأجل وحدها ، وهو مبلغ يمثل ٧٨٪ من إجمالى حصيلة مصر من كل صادراتها خلال تلك السنة (٢١) .

لم يمض أكثر من عامين آخرين إلا وكانت الأمور قد تغيرت تغيراً كبيراً . وبدا وكأن عقداً كاملاً من المصاعب المتراكمة قد بلغ نهايته . لقد كانت السنوات الأربع الأخيرة من عهد السادات (٧٧ - ١٩٨١) فترة تكاد تكون غير مسبوقة فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث ، من حيث معدل نمو الدخل وموارد مصر من العملات الأجنبية .فخلال تلك السنوات الأربع ، بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٨-٩ ٪ سنوياً بالأسعار الثابتة ، وتضاعفت قيمة الصادرات المصرية من البترول (الذى لم يجلب أكثر من ١٦٢ مليون دولار فى ١٩٧٧) نحو عشر مرات فبلغت ١,٥ بليون دولار فى ١٩٨١ ، نتيجة الزيادة فى كل من أسعار البترول والكمية المنتجة منه ، وفى نفس الفترة زادت الصادرات غير المنظورة ، (وأهم عناصرها تحويلات المصريين العاملين بالخارج) من ٩٩٨ مليون دولار إلى أربعة بلايين من الدولارات ، وتغير معدل التبادل الدولى لصالح مصر بنسبة ٨١ ٪ خلال تلك السنوات الأربع وتضاعف إجمالى إيرادات مصر من العملات الأجنبية نحو أربع مرات(٢٢).

من الواضح أن هذه الظروف كانت ملائمة تماماً لبذل محاولة ، ليس فقط لوقف الزيادة فى المديونية الخارجية بل لتخفيض الحجم المطلق للديون تخفيضاً كبيراً . ذلك أن قيمة الزيادة فى إجمالى قيمة صادرات مصر من السلع والخدمات فى الفترة بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ كانت نحو ٧ بليون دولار أو ما يمثل ٨٦ ٪ من مجموع الديون المدنية الخارجية المصرية ، المتوسطة والطويلة الأجل فى ١٩٧٧ . ولكن الذى حدث هو أن حجم الديون ، الذى بلغ ٤,٨ بليون دولار فى ١٩٧٥ و ٨,١ بليون دولار فى ١٩٧٧ ، زاد خلال الأربعة سنوات التالية بنسبة لاتقل عن ٧٦٪ ليبلغ ١٤,٣ بليون دولار فى ١٩٨١ .

---

(٢١) أنظر رمزى زكى : « قضية الديون الخارجية » فى جودة عبد الخالق (محرر) : الإنفتاح الأقتصادى : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢٢) أنظر البنك الأهلى المصرى : النشرة الأقتصادية ، ١٩٨٥ ، النشرة الأولى ، ص ١٠٥ .

كان السبب فى ذلك ، بالطبع ، هو أن الواردات المصرية قد سمح لها بأن تنمو بمعدل أسرع حتى من ذلك المعدل المذهل فى نمو الصادرات ، ومن ثم زاد حجم العجز فى ميزان العمليات الجارية بأكثر من الضعف خلال تلك السنوات الأربع . ليس صحيحاً مايقال عادة من أن المسئول الأساسى عن ذلك هو النمو السريع فى الواردات من السلع الكمالية ، إذ أن نحو ٦٠ ٪ من الزيادة فى الواردات السلعية خلال تلك الفترة كانت تتكون من واردات السلع الرأسمالية والوسيطة و ١٨ ٪ منها تتمثل فى واردات القمح والذرة والدقيق[٢٣]. هذه الزيادة السريعة فى السلع الرأسمالية والوسيطة كانت إنعكاساً للزيادة الكبيرة فى معدل الأستثمار الذى قفز إلى ٣٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

إنما الذى يستحق توجيه اللوم هو أن الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات الجديدة لم يكن من النوع الذى كان يجوز تمويله بالأقتراض الخارجى ، ناهيك عن الأقتراض قصير الأجل الذى يقترن بأسعار فائدة تجارية . ذلك أن الجزء الأكبر من الاستثمار المتحقق فى هذه الفترة اتجه إلى قطاعات التجارة والاسكان والبنية الأساسية ، ومن ثم كانت أعلى معدلات النمو المتحققة فى الفترة (٧٧– ٨١ / ١٩٨٢) ، فيما عدا البترول وقناة السويس ، ليست فى الصناعة أو الزراعة ، بل فى قطاعات التجارة والمال (١٢,٥ ٪ سنوياً) ، والتشييد (١١,٣ ٪) والخدمات الحكومية بما فى ذلك المرافق العامة (١٠,٦ ٪) والنقل والمواصلات والتخزين (٨,٣ ٪) [٢٤].

جانب آخر من الجوانب المستحقة للوم ، والمسئولة عن النمو السريع فى المديونية الخارجية خلال الفترة ٧١ – ١٩٩٨١ ، يتعلق بالزيادة السريعة فى الإنفاق العسكرى ، على الرغم من أن تلك الفترة كانت فترة الحديث عن السلام ، إذ بدأت بزيارة السادات المفاجئة للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وشهدت توقيع اتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٨ واتفاقية السلام مع اسرائيل فى ١٩٧٩ . كانت مشتروات السلاح تمول أساساً بالاقتراض الخارجى بأسعار الفائدة

---

(٢٣) المرجع السابق مباشرة .

(٢٤) صندوق النقد الدولى ، المرجع السابق ، ص ٤ .

التجارية التى كانت شديدة الأرتفاع فى تلك الفترة . وقد ذكر تقرير لصندوق النقد الدولى صادر فى سنة ١٩٨٤ أن الأنفاق العسكرى لمصر قد زاد بمعدل سنوى قدره ٢٠ ٪ فى السنوات التالية لسنة ١٩٧٩ ، وبلغ ٣٢ ٪ فى أخر سنوات حكم السادات (١٩٨١) [٢٥].

١-٤ الديون الخارجية خلال الخطة الخمسية الأولى لعهد مبارك :

كان أهم عناصر التركة الاقتصادية التى تركها السادات للرئيس مبارك العنصرين الآتيين : دين خارجى كبير يزيد كثيراً عن الدين الذى تسلمه السادات من سلفه ، وهيكل اقتصادى اكثر اعوجاجاً .

ففى الفترة المنقضية بين وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ ومقتل السادات فى ١٩٨١ ، زاد إجمالى الديون الخارجية العامة المدنية (طويلة ومتوسطة الأجل ولكن بغير الديون قصيرة الأجل) من ١,٧ بليون دولار إلى ١٤,٣ بليون دولار ، أى تضاعفت أكثر من ثمانى مرات . أما بقية أنواع الديون (الديون المدنية قصيرة الأجل والديون العسكرية) فقد زادت من نحو ٣ بلايين دولار إلى ١٥ بليوناً ، ومن ثم فإن مجموع الديون الخارجية المصرية بكافة أنواعها ، مدنية وعسكرية ، عامة وخاصة ، طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ، يكون قد تضاعف ست مرات خلال عشر سنوات ، من نحو ٥ بليون دولار فى ١٩٧٠ إلى نحو ٣٠ بليوناً فى ١٩٨١ . كان هذان الرقمان الأخيران يمثلان على التوالى ٤٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٧٠ و ١٤١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨١ . وكان على مصر أن تدفع فى ١٩٨١ ، لخدمة ديونها المدنية وحدها ، ما لايقل عن ٢,٩ بليون دولار (١,٣ بليون دولار لسداد جزء من أصل الدين و ١,٦ بليون كفوائد) ، وكانت نسبة خدمة الديون إلى مجموع إيرادات مصر من العملات الأجنبية ٢٨ ٪ فى ١٩٨١ ، وهى قريبة مما كانت عليه فى ١٩٧٠ ، مع الفارق الهام التالى : وهو أن قيمة

---

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

صادرات مصر من السلع والخدمات فى ١٩٨١ كانت أكثر من عشر مرات ماكانت عليه فى ١٩٧٠ . (٢٦)

أما عن الهيكل الاقتصادى ، فكان قد استمر فى التدهور منذ منتصف الستينات ، بزيادة نصيب الخدمات (وكذلك البترول بعد ١٩٧٥) على حساب نصيب القطاعات السلعية ، حتى أصبحت مصر ، عند نهاية السبعينات « دولة صناعية » بدرجة أقل مما كانت عليه فى ١٩٦٥ .

ومع تغيّر القيادة السياسية فى ١٩٨١ تردد التعبير عن الحاجة إلى إعادة النظر ، على نحو جدّى ، فى السياسات الاقتصادية المتبعة ، بهدف وقف التدهور فى حالة كل من المديونية الخارجية والهيكل الاقتصادى . وكان أحد الآراء التى عبر عنها بقوة خلال المؤتمر الأقتصادى الذى عقد فى فبراير ١٩٨٢ بدعوة من الرئيس مبارك ، لمناقشة مختلف الحلول الممكنة لمشاكل مصر الاقتصادية ، وهو ماتردد أيضاً فى المؤتمرات السنوية للاقتصادين المصريين التى عقدت منذ ١٩٧٦ ، يدعو إلى فرض قيود شديدة على الواردات، بما فى ذلك واردات السلع الأنتاجية والوسيطة ولو على حساب بعض الإنخفاض فى معدلات الاستثمار والتنمية ، كما يدعو إلى تخفيض كبير فى الإنفاق العسكرى . أما تخفيض معدل الاستثمار فإن من الممكن التعويض عنه بترشيد توزيع الاستثمارات وإجراءات لإعادة توزيع الدخل . ولكن السياسات التى اتبعت بالفعل بعد ١٩٨١ ظلت فى الاساس مجرد امتداد لسياسات السبعينات : معدلات استثمار مرتفعة ، مع الحّد الأدنى من تقييد الواردات ، وإنفاق عسكرى مرتفع واستمرار الاعتماد على الاقتراض الخارجى .
إن ماسمى « الخطة الخمسية الأولى للسنوات ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ » لم

(٢٦) انظر صندوق النقد الدولى ، المرجع السابق ص ٦٦ ، ورمزى زكى : دراسات فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٥ ، ص ٤٠٧ وكذلك:
Middle East Economic Survey, March 30, 1987, and Butter, D. : "Debt and Egypt's External Finances", in Tripp, Charles and Owen, R. (eds.) : Egypt under Mubarak, Routledge, London, 1989, pp. 123-136

تعط أولوية عالية لهدف تخفيض الديون الخارجية ، على الرغم من أن «الأعتماد على النفس » كان من بين ما رفعته هذه الخطة من شعارات . فطبقاً لهذه الخطة ، كان من المستهدف أن تزيد الديون المدنية الخارجية بنحو ٢٥ ٪ خلال الخمس سنوات ، من أجل تحقيق معدل للاستثمار قدره ٢٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وتحقيق معدل لنمو الناتج قدره ٨,١ ٪ سنوياً . على أنه سرعان ماتبين بعد تدشين هذه الخطة ، أنه حتى إذا لم تكن المديونية الخارجية العالية حافزاً كافياً لتخفيض أهداف الاستثمار ، فإن ماطرأ من ظروف خارجية جديدة يفرض هذا التخفيض فرضاً . فخلال السنوات الأربع الأولى من الثمانينات ، انخفضت إيرادات مصر من البترول بنسبة ٣٦ ٪ ، وظلت المصادر الثلاثة الرئيسية الأخرى للعملات الأجنبية (تحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة) راكدة تقريباً . أما معدل تدفق الأستثمارات الأجنبية الخاصة فقد بقى ثابتاً عند نحو بليون دولار سنوياً . بينما لم يتجاوزمعدل الزيادة فى صادرات مصر من السلع الأولية (غير البترول) ٤ ٪ فى السنة . ومع تواضع الزيادة فى الصادرات الصناعية ، كان إجمالى قيمة الصادرات من السلع والخدمات فى ١٩٨٦/٨٥ أقل فى الواقع مما كان فى ١٩٨٢/٨١ بنسبة ١١ ٪ ، وفى أثناء ذلك كان على مصر أن تستمر فى دفع مبالغ متزايدة من الفوائد لخدمة القروض السابقة . لقد فرضت بالفعل بعض القيود الجديدة على الإستيراد خلال تلك الفترة ، ولكنها لم تكن كافية لوقف التدهور فى ميزان الحسابات الجارية بميزان المدفوعات ، حيث ارتفع العجز من ١,٧ بليون دولار فى ٨٢/٨١ إلى ٣,٥ بليون دولار فى ١٩٨٦/٨٥ .

فى ٣٠ يونيو ١٩٨٦ ، كان إجمالى مديونية مصر الخارجية قد زاد بنسبة ٢٦ ٪ عما كان فى ١٩٨١ ، فقد زاد من ٣٠ بليون دولار إلى ٣٧,٨ بليون دولار فى تلك السنوات الخمس ، وزادت الديون المدنية الخارجية ، من مختلف الأنواع، بنسبة ١٦ ٪ (انظر الجدول ١-١ فيما يلى) . كانت معدلات الزيادة هذه أقل بكثير من معدلات الزيادة المقابلة خلال الخمس سنوات الأخيرة من حكم السادات ، حينما تضاعف كل من إجمالى الديون الخارجية ، والديون المدنية وحدها نحو ثلاث مرات . وهى مفارقة تدعو إلى مزيد من الاستغراب

إذا تذكرنا أن الظروف الخارجية المتعلقة أساساً بأسعار البترول ، كانت أكثر ملاءمة بكثير فى سنوات السادات الأخيرة ومن ثم كانت الحاجة إلى الاقتراض أقل بكثير .

من المهم أيضاً أن نلاحظ أن نسبة عالية من الديون التى تسلمتها مصر خلال الثمانينات كانت قد جرى التعاقد عليها خلال السبعينات . هذه النسبة قدّرها وزير التخطيط الحالى بما يعادل ثلثى الزيادة فى الديون المدنية الخارجية فى الفترة ٨١-١٩٨٦ [٢٧]. كذلك فإن التعلل بالحاجة إلى تحسين حالة البنية الأساسية المتدهورة ، هو أقرب إلى الصحة لتبرير الزيادة فى المديونية خلال الثمانيات منه للسبعينات ، إذ أن التحسن الملموس فى البنية الأساسية وخاصة فى وسائل النقل والمواصلات ، ومياه الشرب والصرف الصحى ، كان نتيجة لقروض الثمانينات أكثر مما كان لقروض الفترة السابقة .

ومع ذلك فإن من الممكن للمرء أن يوجه نقدين أساسيين للسياسة المتبعة فى النصف الأول من الثمانينات كان قد سبق لنا توجيههما لسياسة السادات الاقتصادية . يتعلق أولهما بتمويل مشروعات البنية الأساسية ، والتى لاتدر بطبيعتها دخلاً مباشراً ، بقروض خارجية ذات أسعار فائدة مرتفعة . أما النقد الثانى فيتعلق باستمرار النمو فى الديون العسكرية . إن من المدهش أن هذه الديون العسكرية كانت قد بدأت تزيد بسرعة فى أعقاب معاهدة السلام فى ١٩٧٩ ، ثم زادت بنسبة ٨٠٪ أخرى فى الخمس سنوات (٨١ - ١٩٨٦) . وعلى الرغم من أن المعونات العسكرية الأمريكية لمصر قد أصبحت تعطى فى صورة منح ، بدلاً من القروض ، ابتداء من ١٩٨٥ ، فإن ماسبق لمصر اقتراضه قبل ذلك لتمويل مشتروات عسكرية ، ظل يشكل عبئاً على ميزان المدفوعات بسبب ماكان على مصر دفعه من فوائد ، والتى بلغ معدلها فى المتوسط ١٢٪. أضف إلى ذلك أن التأخر فى خدمة تلك الديون العسكرية كان مقترناً بغرامات تتضمن رفع سعر الفائدة بأربع نقاط مئوية (إلى ١٦٪) على أى فترة تأخير تبلغ أو تزيد على ستين يوماً . وقد أخذ هذا يتكرر حدوثه كثيراً

(٢٧) فى حديث صحفى لمجلة المصور (القاهرة) ، ٣٠ يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٢ .

بعد ١٩٨٤ ، حتى أنه فى ١٩٨٥ كان مادفع بالفعل من مبالغ خدمة الديون لايزيد على ٣٨ ٪ من إجمالى المستحق فى تلك السنة (٢٨) .

كانت حالة المديونية فى ١٩٨٦ قد أصبحت إذن أسوأ بكثير مما كانت عليه فى مطلع الثمانينات ، على الرغم من أن معدل نمو الديون كان أبطأ فى الثمانينات مما كان فى السبعينات . كذلك يلاحظ أن هيكل الديون (أو توزيعها بين مختلف الدول الدائنة) أصبح أقل توازناً بكثير مما كان فى ١٩٧٠ . إذ بينما كان نصيب كل من الكتلتين الشرقية والغربية فى إجمالى ديون مصر المدنية فى ١٩٧٠ متساوياً تقريباً (٤٣ ٪ و ٤٦ ٪ على التوالى) ، ارتفع نصيب الكتلة الغربية إلى ٦٨ ٪ فى ١٩٨٦ (٢٥ ٪ للولايات المتحدة ، ٣٣,٣ ٪ للدول الغربية الأخرى واليابان واستراليا و ٩,٥ ٪ لمجموعة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) بينما انخفض نصيب الكتلة الشرقية إلى ٣ ٪ (انظر الجدول ١-١) . وعلى أى حال ، فمن المؤكد أن مصر لم تكن مستعدة فى ١٩٨٦ بأى حال من الأحوال ، لتقبل صدمة خارجية جديدة .

١-٥ يوم الحساب :

أصيبت مصر بصدمة خارجية خطيرة ، مع ذلك ، فى مطلع ١٩٨٦ ، متمثلة فى انخفاض مفاجئ وكبير فى أسعار البترول . ولم يقتصر أثر هذه الصدمة على الانخفاض الكبير فى إيرادات مصر من صادرات البترول ، بل كانت لها آثار غير مباشرة تمثلت فى تراخى تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية الغنية بالبترول ، وانخفاض إيرادات السياحة بسبب انخفاض عدد السياح العرب من نفس هذه الدول . ترتب على ذلك أن معدل نمو الناتج ، الذى كان قد بدأ ينخفض منذ بداية الثمانينات ، أصابه تدهور شديد ابتداء من ١٩٨٦ . فبعد أن بلغ معدل النمو فى الناتج القومى الإجمالى ، بالأسعار الثابتة ،٨٪ فى الفترة (٧٥ - ١٩٨٢) انخفض إلى ٥ ٪ فى السنوات الثلاث التالية (٨٣ - ١٩٨٥) ثم إلى نحو ١ ٪ فى الفترة (٨٦/٨٧ - ٨٩/١٩٩٠) .

---

(٢٨) من تقرير أمريكى رسمى غير منشور .

ومع معدل لنمو السكان يبلغ نحو ٢,٧ ٪ تدهور مستوى المعيشة خلال النصف الثانى من الثمانينات بمعدل سنوى قدره نحو ١,٧ ٪ فى السنة .

زاد الأمر خطورة أن هذا الإنخفاض فى إيرادات البترول اقترنت به زيادة حادة فى التزامات مصر المتعلقة بخدمة الديون . فطبقاً لأحد المسئولين فى صندوق النقد الدولى ، بلغ حجم هذه الالتزامات فى ١٩٨٦/٨٥ مالايقل عن ٥,٥ بليون دولار (٢,٩ بليون لسداد جزء من أصل الدين و ٢,٦ بليون كفوائد) ، وهو ما يكاد يساوى ضعف مبلغ خدمة الديون فى ١٩٨١ ، وأكثر من ٥٠ ٪ من قيمة إجمالى الصادرات من السلع والخدمات فى ١٩٨٦/٨٥ . بعبارة أخرى ، كان على مصر ، إذا قامت بالفعل بتسديد ماعليها دفعه لخدمة الديون فى تلك السنة ، أن تضحى بكل إيراداتها من البترول ، ومن قناة السويس ، ومن السياحة ، بالأضافة إلى نحو ثلث تحويلات المصريين العاملين بالخارج . وبعبارة ثالثة ، كانت خدمة الديون المصرية فى تلك السنة من شأنها أن تستوعب أكثر من كل ما تلقته مصر من معونات من الولايات المتحدة سواء فى صورة قروض أو منح مدنية أو عسكرية . (٢٩)

ولكن مصر لم تكن قادرة بالطبع على مواجهة كل هذه الالتزامات فى تلك السنة ، بل كانت المتأخرات قد بدأت تتراكم عليها حتى قبل ذلك بعدة سنوات . ففى ١٩٧٩ كانت مصر قد أعلنت أنها لن توفى بالتزاماتها للدول العربية التى شجبت اتفاقية كامب دافيد واتفاقية الصلح المنعقدة فى تلك السنة . كان هذا القرار يتعلق بديون قيمتها أربعة بلايين دولار ، ومنذ ذلك الوقت توقفت مصر عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول العربية بما فى ذلك ماكان عليها دفعه «لهيئة الخليج لتنمية مصر» التى أنشئت فى ١٩٧٦ . ثم توقفت مصر فى ١٩٨٠ عن خدمة الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتى ، بعد أن شجب الأتحاد السوفيتى أيضاً معاهدة كامب دافيد ، ثم توقفت بعد قليل عن تسديد ديونها لإيران . ثم بدأ التأخر فى سداد المستحق لبعض الدول الغربية، حتى قدر إجمالى المتأخرات على مصر فى ١٩٨٦/٨٥ بنحو ٢ بليون دولار(٣٠).

(29) Hasan, P. : "Structural Adjustment in Selected Arab Countries"

ورقة قدمت فى ندوة عقدت فى أبو ظبى ، نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى ١٦ – ١٨ فبراير ١٩٨٧ ، بعنوان :

Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World .

(30) U.S Embassy in Cairo:Report on the Egyptian Economy,December1986,p 25.

كان من المحتم أن تزيد ديون مصر الخارجية بعد ١٩٨٦ ، بسرعة أكبر مما كانت تزيد به فى الخمس سنوات السابقة ، ومع ذلك فإن معدل النمو فى هذه الديون لم يبلغ قط معدل نموها خلال السبعينات . ويبين الجدول (١-٢) نمو وهيكل الديون الخارجية ، ومنه يتضح أن هذه الديون زادت بنسبة ٢١ ٪ خلال الثلاث سنوات التالية لصدمة انخفاض أسعار البترول فى ١٩٨٦ ، فبلغت ٤٥,٧ بليون دولار فى يونيه ١٩٨٩ . وقد بلغ حجم الفوائد المدفوع بالفعل أكثر من ٥٠ ٪ من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية . صحيح أن المصادر الأساسية الثلاثة للعملات الأجنبية ، عدا البترول ، وهى تحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة ، قد جلبت معاً لمصر خلال ٨٩/ ١٩٩٠ مايعادل تقريباً ضعفى مجموع ما جلبته كل الصادرات السلعية (انظر الجدول ٣-١ فى الفصل الثالث) ، ولكن ظلت مصر تحقق عجزاً فى حساب العمليات الجارية قدره (باستبعاد التحويلات الرسمية) ٢٢٩٤ مليون دولار ، أى أكثر من خمس قيمة كل الواردات السلعية . فإذا أدخلنا فى حسابنا التحويلات الرسمية لتلك السنة ، ينخفض العجز فى حساب العمليات الجارية إلى نحو النصف ، ومع هذا يظل هناك عجز قدرة ١٢١٤ مليون دولار فى وقت كانت مصر تتخلف فيه عن الوفاء بأكثر من ثلث الفوائد المستحقة عليها . (انظر الجدول ١-٣).

كان وضع المديونية إذن قاتماً إلى حد كبير عشية تفجر أزمة الخليج فى اغسطس ١٩٩٠ . ففى ذلك الوقت كان إجمالى الديون الخارجية قد بلغ ٤٧,٦ مليون دولار أى أكثر من ١٥٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، مما جعل عبء الدين الخارجى لمصر من أعلى أعباء الديون فى العالم ، إذا قيس بنسبته للناتج المحلى ، وأعلى كذلك من عبء الدين الخارجى الثقيل الذى كانت تحمله مصر منذ نحو قرن من الزمان (نحو ١٠٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) ، والذى أدى إلى عزل حاكم مصر فى ذلك الوقت ، الخديو اسماعيل ، عن عرشه واحتلال بريطانيا لمصر . فى ١٩٩٠ كان مبلغ خدمة الديون المستحق على مصر قد ارتفع إلى ٦ بليون دولار (أى ما يمثل ٥٤ ٪ من قيمة جميع صادرات مصر من السلع والخدمات) ، وضاقت بشدة فرص الاقتراض التجارى أو

الرسمى المتاحة لمصر ، وبدأت الحكومة تواجه صعوبات شديدة فى تمويل بعض الواردات الأساسية من الموارد الغذائية [٣١].

١-٦ إعفاءات ولكن بمقابل :

على أن أزمة الخليج اقترنت ببعض التطورات الهامة غير المتوقعة . أما أثرها على مختلف عناصر ميزان المدفوعات ، الذى كان أكثر إيجابية مما كان متوقعاً ، فسوف نتناوله فى الفصل الثالث . ولكن الأهم من ذلك ، وهو ماسوف نتناوله الآن ، هو أثر أزمة الخليج على ديون مصر الخارجية .

فمن ناحية ، أخذت التعهدات بتقديم معونات مالية وعينية ، تتدفق على مصر بمعدلات مرتفعة ، كرد فعل لأزمة الخليج ولتقديرات الحكومة المصرية للخسائر المتوقعة بسببها . فخلال الستة أشهر التالية لبدء الأزمة ، حصلت مصر على تعهدات بمساندات مالية بلغت (باستبعاد معونات الولايات المتحدة) ٤٧٢٦ مليون دولار ، أهمها من المملكة السعودية والكويت ودولة الأمارات العربية المتحدة وألمانيا واليابان (أنظر الجدول ١-٤) . وعلى الرغم من أن هذا المبلغ كان أقل من تقدير الحكومة المصرية لخسائر ميزان المدفوعات المتوقعة بسبب الأزمة (٥٩٠٠ مليون دولار) والذى أعلنته مصر فى الأيام الأولى للأزمة ، وعلى الرغم كذلك من أن معدل الدفع الفعلى لهذه المعونات كان أقل بدرجة ملحوظة من مبلغ التعهدات ، فقد ساهمت هذه المعونات مساهمة هامة فى تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى ، حتى ظهر ، خلافاً لكل التوقعات ، أن ميزان المدفوعات فى ١٩٩١/٩٠ كان أفضل حالاً بكثير مما كان فى أية سنة من السنوات الخمس السابقة . فبالإضافة إلى ما تلقته مصر بالفعل من معونات مالية (٢,٤ بليون دولار) قدمت سبع دول غربية معونات سلعية فى صورة منح ، فأرسلت فرنسا كميات من القمح والدقيق واللحوم ، وارسلت كندا قمحاً وورقاً ، كما قامت استراليا بتحويل شحنة تجارية كبيرة من القمح ، كانت فى طريقها إلى العراق ، فذهبت فى صورة منحة إلى مصر .

(٣١) من تقرير للسفارة الأمريكية فى القاهرة عن الأتجاهات الأقتصادية فى مصر ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٢ .

واستمرت الولايات المتحدة فى تنفيذ برنامج المعونة الاقتصادية الضخم لمصر خلال ١٩٩١/٩٠ ، بالمعدل المعتاد (نحو بليون دولار سنوياً) [٣٢] بالإضافة إلى كميات صغيرة كمعونة عاجلة فى صورة قمح ودقيق ، ولكن أهم مساهمة للولايات المتحدة لميزان المدفوعات المصرى ، كرد فعل لأزمة الخليج ، كانت هى إلغاء ٩٠٪ من ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة أى إلغاء مايعادل ٧,١ بليون دولار . تلا ذلك ، بعد وقت قصير ، قيام بعض دول الخليج العربية بإلغاء ديون أخرى على مصر قيمتها ٦,٦ بليون دولار ، وكان من أثر هذين الإعفاءين أن انخفضت التزامات مصر الخارجية فيما يتعلق بالفوائد واجبة الدفع بنحو بليون دولار سنوياً . ثم لم تمض شهور قليلة على هذين الإعفاءين حتى بدأت مفاوضات بين مصر والدول المكّونة لنادى باريس أسفرت عن عقد اتفاق فى مايو ١٩٩١ جرى بمقتضاه إعفاء مصر من ٥٠٪ من بعض ديونها الخارجية تبلغ قيمتها ٢٠,٢ بليون دولار ، وذلك على مراحل ثلاث : تتمثل الأولى فى الأعفاء الفورى لمصر من ١٥٪ من هذا الجزء من الديون ، والثانية (وتتم فى نوفمبر ١٩٩٢) تعفى فيها من ١٥٪ أخرى ، والثالثة (وتتم فى مايو ١٩٩٤) تعفى فيها مصر من النسبة المتبقية (٢٠٪). ومعني هذا أن تعفى مصر فى مايو ١٩٩١ من ٣ بليون دولار (بالاضافة إلى ما حصلت عليه من إعفاءات قبل ذلك من الولايات المتحدة ودول الخليج ومجموعها ١٣,٧ بليون دولار) وفى نوفمبر ١٩٩٢ تعفى من ٣ بليون أخرى ، ثم تعفى من ٤ بليون أخرى فى مايو ١٩٩٤ ، على أن يلاحظ أن الإعفاءين الأخيرين متوقفان على مدى اتباع مصر لتوصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى .

ترتب على هذا أن انخفضت ديون مصر الخارجية من ٤٧,٦ بليون دولار فى يونيو ١٩٩٠ إلى نحو ٣٤ بليون فى فبراير ١٩٩١ (كنتيجة لإلغاء ديون

---

(٣٢) منذ عادت الولايات المتحدة إلى تقديم المعونة الاقتصادية لمصر فى ١٩٧٥ ، ظلت هى أهم مصدر منفرد للمعونة الأجنبية لمصر ، وقد بلغ مجموع المعونة الأمريكية لمصر فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ نحو ١٦ بليون دولار ، منها ٦,٧ بليون (٤٢٪) فى صورة تمويل مشروعات ، ٤,٦ بليون (٢٨٪) طبقاً لبرنامج الواردات السلعية ، و ٣,٥ بليون (٨٪) تحويلات نقدية ، والباقى طبقاً للقانون الأمريكى المعروف باسم (قانون ٤٨٠). وتشير كل هذه الأرقام إلى المدفوعات الفعلية وليس لمجرد التعهدات .

قيمتها ٧,١ بليون دولار من الولايات المتحدة و ٦,٦ بليون من دول الخليج) . وفى يوليو ١٩٩١ خفضت من جديد إلى ٣١ بليون دولار ، وإذا حدث وتم بالفعل تنفيذ بقية التخفيض الذى وافق عليه نادى باريس وقدره ٣٥٪ ، وافترضنا عدم حدوث اقتراض جديد حتى منتصف ١٩٩٤ ، فإن ديون مصر الخارجية فى ذلك الوقت ستكون قد انخفضت إلى ٢٤ بليون دولار أى نصف ماكانت عليه فى منتصف ١٩٩٠ .

إلى جانب ذلك ، وكنتيجة لإتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أبريل ١٩٩١ ، وهو ما جعل الاتفاق مع نادى باريس ممكناً ، حصلت مصر على قروض جديدة من الصندوق ومن مجموعة البنك الدولى ، تشمل بعض القروض المعفاة من الفوائد من هيئة التنمية الدولية (٣٣) .

على أنه ، حتى تاريخ كتابة هذه السطور ، لم تكن مصر قد حصلت بعد على الأعفاء الثانى الذى كان مقرراً حدوثه فى نوفمبر ١٩٩٢ ، بسبب الخلاف بين مصر والصندوق حول مدى التزام مصر بالبرنامج الزمنى لتطبيق الإجراءات الاقتصادية التى أوصى بها الصندوق والبنك الدوليان (*) . كانت مصر قد قطعت شوطاً بعيداً بالفعل ، منذ ١٩٨٧ ، وعلى الأخص فى أعقاب اجتماع نادى باريس فى مايو ١٩٩١ ، فى تطبيق توصيات الصندوق والبنك الخاصة ببرنامج التصحيح الهيكلى والتحرير الأقتصادى ، فأدخلت مصر نظام سعر الصرف المزدوج فى فبراير ١٩٩١ ، الذى أدى إلى الاقتصار ، على سعرين فقط للعملة الأجنبية ، السعر « الأولى » والسعر « الثانوى » وهو سعر السوق الحرة ، وذلك لفترة ١٢ شهراً تنتهى فى فبراير ١٩٩٢ ، ولكن جرى الأسراع فى توحيد سعر العملة حتى تم التوحيد الكامل لسعر الصرف فى أكتوبر ١٩٩٢ . وفيما يتعلق بالسياسة النقدية وسياسة الائتمان ، ألغيت

---

(٣٣) حصلت مصر عبر فترة طويلة على قروض ميسرة من هيئة التنمية الدولية مجموعها بليون دولار ، ولكنها حرمت من حق الأقتراض من هذه الهيئة فى ١٩٨١ بسبب ارتفاع متوسط الدخل فى مصر فى أواخر السبعينات ، ثم استعادت مصر حق الاقتراض فى أكتوبر ١٩٩٠ .

(*) تم الأتفاق بين الحكومة المصرية والصندوق فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ على إلغاء الشريحة الثانية ونسبتها ١٥٪ .

فى يناير ١٩٩١ الحدود القصوى (السقوف) المفروضة على أسعار الفائدة على الودائع والاقتراض ، وأدخل نظام بيع سندات الخزانة بالمزاد . وفى مجال السياسة المالية ، فرضت ضريبة جديدة هى الضريبة العامة على المبيعات فى أبريل ١٩٩١ لتحل محل الضرائب على الاستهلاك ، وخفض عجز الموازنة العامة تخفيضاً كبيراً وانخفض معدل التضخم ، كما أعطى الاتجاه نحو التخصيصية دفعة جديدة بإصدار قانون قطاع الأعمال العام فى ١٩٩١ الذى سمح بتكوين شركات قابضة تكون هى بدورها الأساس القانونى لعملية

تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة . على أنه تباطأت بعد ذلك عملية التخصيصية، وروى أن هذا التباطؤ هو الذى يشكل موضوع الشكوى الرئيسى من جانب المؤسستين الدولتين ، الصندوق والبنك ، ومن ثم كان هو العقبة الأساسية فى طريق تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل تخفيض الديون .

فى أثناء ذلك ، قامت الحكومة المصرية بإعداد خطة خمسية جديدة ، (يشار إليها عادة باسم الخطة الثالثة) للفترة ٩٢/٩٣ - ٩٦/١٩٩٧ ، ومن بين أهدافها تخفيض الأعتماد على المصادر الخارجية إلى مالايزيد على ١٤٪ من الاحتياجات المالية للخطة (٢٠,٦ بليون جنية مصرى من ١٤٥ بليون) . وأما عن هذه المصادر الخارجية ، ففيما عدا الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، تستهدف الخطة أن تكون ٣٠٪ من هذه المصادر فى شكل المنح ، و ٦٢٪ فى شكل قروض و ٨٪ فى شكل تسهيلات ائتمانية [(٣٤)]. إن هذا الهدف هو أكثر طموحاً بكثير من حيث تعبئة المدخرات المحلية اللازمة ، مما عرفته تجربة التخطيط فى مصر فى أى عهد من عهودها ، بما فى ذلك مرحلة الخطة الناصرية الأولى (٥٩/ ٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥) . وقد بنى هذا التفاؤل على ما يتوقعه راسمو الخطة من نتائج وثمار التصحيح الهيكلى والتحرير الاقتصادى . فهذه الآثار التى يتوقعها واضعو الخطة وراسمو السياسة الاقتصادية فى مصر ، فيما يتعلق بزيادة معدلات الادخار والاستثمار ، ونمو القطاعات السلعية بالنسبة للقطاعات الخدمية، وزيادة الصادرات الزراعية والصناعية ، يرجى منها أن تؤدى إلى الاستغناء عن المصادر الخارجية فى تمويل احتياجات الاستهلاك[(٣٥)] ، وإلى قصر الحاجة إلى هذه المصادر على تمويل تلك الأستثمارات التى من شأنها أن تولد عائداً يفوق تكاليف الاقتراض . وإن واحداً من أهداف الفصول الآتية هو أن نتبيّن إلى أى حد يمكن أن نعتبر هذه الآمال والتوقعات واقعية وقابلة للتحقيق .

---

(٣٤) وزارة التخطيط : الإطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/١٩٩٧) ، المجلد الأول ، ص ١٩٠ .

(٣٥) المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

جدول (١-١)

التوزيع النسبى لديون مصر الخارجية العامة
فى نهاية يونية ١٩٨٦

الدائـــن	٪	الدائـــن	٪
الولايات المتحدة	٢٥ر٠	صندوق النقد الدولى	١ر١
أوروبا الغربية واليابان وكندا	٣٠ر٠	دول الكوميكون والصين	٣ر١
البلاد العربية والاسلامية	١١ر٨	استراليا ودول أخرى	٢ر٨
مؤسسات المعونة العربية	٨ر٩	مؤسسات المعونة الاقليمية (١)	١ر٠
البنك الدولى	٥ر٠	بنوك أجنبية	٤ر١
هيئة التنمية الدولية	٣ر٣	دائنون آخرون	٣ر٩
		المجموع	١٠٠ر٠

(١) تشمل بنك التنمية الأفريقى ، وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك التنمية الاسلامى.
المصدر : حسبت الأرقام من :
Butter , D. : " Debt and Egypt's Financial Policies " ,

جدول (١-٢)

الدين الخارجى القائم

(بالمليون دولار فى نهاية كل فترة)

نوع الديـــن	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨
تسهيلات الموردين	٤٢٦٠	٤٦٥٠	٥٥٦٢	٦١٦٠	٧٥١٨	٨٥٠٩
البنك الدولى وهيئة المعونة الدولية	١٥٥٤	١٧٥٢	١٩٠٣	١٩٦٣	٢٠١١	غ ٠ م
هيئة الخليج لتنمية مصر	٢٢٦٩	٢٢٨١	٢٤٠٦	٢٤٤٩	٢٥٢٩	غ ٠ م
ديون اخرى لمؤسسات متعددة الأطراف	٤١٣	٤٢٨	٦٠٣	٦٨٢	٦٨٥	غ ٠ م
ديون مدنية ثنائية	٩٧٤٠	١٠٣٦٥	١٠٧٥٩	١٢٠١٢	١٢٧٥٦	٢٤٨١٧ [أ]
ديون عسكرية	٧٣٣٠	٩٢٨٠	٨٩٣٦	٩٤٤٧	١٠٤٩٥	
مجموع الديون العامة او المضمونة من الدولة ، متوسطة وطويلة الاجل	٢٥٥٤٦	٢٨٩٥٦	٣٠١٦٩	٣٣٢٧١	٣٥٩٩٤	٣٨٥٩١
ديون قصيرة الاجل	٥٦٥٥	٥٦٣٧	٤٩٢٩	٤٣٨٨	٤٣٢١	٤٣٤٤
ديون القطاع الخاص	١٨٤٩	١٨٠٧	٢٧٥٠	٢٧٥٠	٢٨٢٦	٢٨١٨
إجمالى الديون	٣٣٠٧٠	٣٦٤٠٠	٣٧٨٤٨	٣٩٨٥١	٤٣١٤١	٤٥٧٥٣

(أ) تشمل أيضا الديون العسكرية

(غ ٠ م ٠) = غير متوفر

المصدر :

IMF : Report on Recent Economic Developments in Egypt , January 1990 .

جدول (١ - ٣)

مدفوعات الفوائد بالمقارنة بالفوائد المستحقة الدفع

بالمليون دولار

	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨
مدفوعات الفوائد	١٤٢٢	١.٩٣	٧٨٥	١.١٦
الفوائد المستحقة الدفع	٢٤٤٣	٢٣٨٥	٢٨٦٦	٣٤٢٣

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

جدول ١ - ٤

المعونات المالية المقدمة إلى مصر
بسبب أزمة الخليج
(حتى ٣١ يناير ١٩٩١)

بملايين الدولارات الأمريكية

الدولة المعطية	تعهدات	مدفوعات فعلية	الدولة المعطية	تعهدات	مدفوعات فعلية
أوربا :			الدول العربية		
السوق الأوروبية	٢٥٤	١٦	الكويت	١٠١٥	٥٥٥
بلچيكا	١٦	٦	السعودية	١٦٨٨	١٢٠٨
فرنسا	٥٠	-	الإمارات	٤٢٠	٤٢٠
ألمانيا	٦٧٣	١٥٤	دول أخرى		
أيرلندا	٦	-	أستراليا	١	-
إيطاليا	٧٥	-	كندا	٢٢	-
لوكسمبورج	١	-	كوريا	٢٣	-
هولاندا	١٨	١٨	اليابان	٤٤٠	-
النرويج	٢	٢			
أسبانيا	١٢	-			
السويد	١٠	-			
			المجموع	٤٧٢٦	٢٣٧٩

المصدر : وزارة التعاون و الاقتصاد الدولي

الفصل الثانى

الادخار والاستثمار

٢-١ معدلات الادخار والاستثمار :

إن الحاجة إلى مصادر خارجية للتمويل تنبع أساساً من عجز المدخرات المحلية عن تغطية متطلبات الاستثمار ، وهكذا كان التزايد السريع فى ديون مصر الخارجية خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، وعلى الأخص فى العقدين الأخيرين ، راجعاً فى الأساس إلى العجز عن زيادة الادخار المحلى .

هذا العجز عن زيادة معدلات الادخار كان فى الواقع واحداً من أكثر جوانب الأداء الاقتصادى المصرى سوءاً منذ الخطة الخمسية الأولى (٥٩/ ٦٠ - ٦٤/١٩٦٥) [١] ، ولكنه أصبح أكثر حدة بكثير ابتداء من منتصف الثمانينات . فيبين الجدول (٢-١) أنه طوال ربع القرن الماضى ، اعتمدت مصر على المصادر الخارجية لرأس المال لتمويل مالايقل عن ربع إجمالى الاستثمارات، ثم أصبحت بعد ١٩٨٥ ، تعتمد على هذه المصادر فى تمويل نصف الاستثمارات، مما جعل مصر فى وضع هو أكثر سوءاً ، من هذه الناحية ، من وضعها قبل ارتفاع أسعار البترول فى ١٩٧٣ . لقد تدنى معدل الأدخار فى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إلى ٦,٨ ٪ و ٥,٧ ٪ من الناتج القومى الإجمالى على التوالى ، وهو مالايمثل أكثر من ٣٦ ٪ و ٣٠ ٪ من إجمالى الاستثمار فى هاتين السنتين [٢] .

---

(١) هكذا كان تقييم الأستاذ بنت هانسن لنتائج هذه الخطة ، أنظر مقال :
"Planning and Economic Growth in U.A.R.: 1960 - 65" , in Vatikiotis , P. (ed.) Egypt Since the Revolution , Allen & Unwin, London , 1968.
(2) World Bank : Trends in Developing Economies . 1990 , p.178.

إن هذا العجز عن زيادة معدل الادخار يكاد يثير كل مشاكل مصر الاقتصادية ، بالأضافة إلى بعض القيود السياسية والاجتماعية . والملاحظ على ماتنشره المنظمات الدولية عن الاقتصاد المصرى ميلها ، وهى بصدد تفسير انخفاض معدل الادخار ، إلى التركيز على التبديد المقترن بالاستهلاك الحكومى وعلى انخفاض مستوى الكفاءة فى إدارة مشروعات القطاع العام ومايترتب على ذلك من إنخفاض معدل الأرباح ومعدل الأدخار ، بينما تميل التصريحات الرسمية المصرية إلى التركيز على مسئولية ارتفاع معدل نمو السكان . أما فيما يتعلق بالنمو السريع فى الأستهلاك الحكومى ، فيلاحظ التركيز عادة على عوامل ثلاثة : نظام الدعم ، والأنفاق العسكرى ، والتزايد السريع فى عدد العاملين بالحكومة . وأما انخفاض كفاءة الإدارة فى القطاع العام فيرد عادة إلى قيود البيروقراطية وإلى المركزية المفرطة فى الإدارة الحكومية وإلى تحديد الأسعار تحديداً إدارياً ، وإلى ضعف نظام الحوافز . ولكن هناك عوامل أخرى قد لاتقل أهميتها فى تفسير انخفاض معدل الأدخار عن هذه العوامل المذكورة كلها ، ومع ذلك لا تحظى بنفس الدرجة من التأكيد . فانخفاض الأدخار الحكومى قد يكون ناتجاً عن انخفاض حجم الإيرادات الحكومية وليس فقط عن ارتفاع مستوى الأنفاق ، وانخفاض الأدخار الخاص (أو العائلى) قد يكون راجعاً فى الأساس إلى عوامل اجتماعية مختلفة لايرد ذكرها عادة .

ولكن فلنلاحظ أولاً أن الأستهلاك الحكومى لايبدو أنه يتحمل الجزء الأكبر من المسئولية منذ أوائل الثمانينات ، عن انخفاض معدل الإدخار . بل إنه يلاحظ أنه ، منذ ١٩٨٥ ، لم يطرأ على الأستهلاك الحكومى ، بالأسعار الثابتة، أى ميل يذكر نحو الزيادة ، بينما استمر الاستهلاك الفردى فى الزيادة بسرعة ، حتى إنه بينما انخفض نصيب الأستهلاك الحكومى فى الناتج المحلى الإجمالى ، ارتفع نصيب الأستهلاك الفردى بدرجة ملحوظة ، من ٦٧٪ فى ١٩٨٢ إلى ٨٠٪ فى ١٩٨٩ . وهكذا يبدو أن الحكومة أبدت استعداداً أكبر لضبط النفس مما أبداه الأفراد ، فى مواجهة انخفاض معدّل نمو الدخل .

لقد أشار الأستاذ بنت هانسن ، وهو بصدد دراسة تطور كل من الاستهلاك الحكومى والفردى منذ أواخر الخمسينات ، الى تلك الحقيقة

الشيقة، وهى اتجاه معدل نمو الاستهلاك الحكومى إلى الانخفاض على نحو منتظم منذ الستينات : من ١٢٪ فى ٦٠/١٩٦٥ حتى بلغ ٤,٢٪ فى ٧٣-١٩٨٢/٨١ ، وقد رأينا حالاً أن هذا الاتجاه قد استمر أيضاً خلال الثمانينات . على العكس من ذلك ، ارتفع معدل الزيادة فى الاستهلاك الفردى من ٥,١٪ فى ٦٠/١٩٦٥ إلى ٨,٦٪ فى ١٩٨٢/٨١ (٣)، (وذلك بعد انخفاض طفيف فى الفترة الواقعة بين هاتين الفترتين) ، حتى تجاوز هذا المعدل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية فى أعقاب ١٩٨٥ .

٢-٢ الاستهلاك الحكومى :

يقول الأستاذ هانسن إن المستوى المرتفع نسبياً الذى بلغه معدل نمو الأستهلاك الحكومى خلال الستينات (١٢٪) وانخفاضه بعد ذلك ، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بظروف الحرب والسلام (٤). ولاشك أن من الصحيح أن تقلب مستوى الأستهلاك الحكومى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلب مستوى الأنفاق على السلاح ، ولكن هذا لايعنى بالضرورة أنه يتوقف ، بدرجة كبيرة ، على «ظروف الحرب والسلام» . فقد سبق لنا أن رأينا فى الفصل الأول ، كيف استمر الأنفاق العسكرى فى الزيادة بمعدل مرتفع لفترة طويلة بعد حرب ١٩٧٣ ، وقد تعاقدت مصر مع الولايات المتحدة على قرض كبير لشراء السلاح بعد توقيع اتفاقية السلام فى ١٩٧٩ مباشرة . كذلك لايمكن أن نفسر الانخفاض فى معدل الأدخار فى الفترة اللاحقة لسنة ١٩٨٥ بأسباب تتعلق بنظام الدعم الذى تخفض الحكومة بمقتضاه أسعار بعض السلع الأساسية ، ففى ١٩٨٩/٨٨ كان حجم الدعم الحكومى بالأسعار الجارية أعلى بنسبة ١٤٪ فقط مما كان قبل ذلك بخمس سنوات . (انظر الجدول ٢-٣) . إن بنود الأنفاق الحكومى التى يظهر من هذا الجدول أنها ارتفعت ارتفاعاً كبيراً فى السنوات الأخيرة ، لم تكن هى بنود الدعم ، والانفاق العسكرى ، بل بنود الانفاق الاستثمارى ، والأجور والمرتبات ، وأكثر من كل ذلك ، بند الفوائد المدفوعة عن الديون الحكومية .

---

(٣) بنت هانسن ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨ .

ومن بين هذه البنود الثلاثة الأخيرة يجرى التركيز عادة ، فى الكتابات الجارية ، على بند الأجور والمرتبات ، وعلى الأخص الأشارة إلى مسئولية السياسة الحكومية التى تضمن تعيين الخريجين ، عن الزيادة السريعة فى هذا البند من بنود الأنفاق ، لكننا نلاحظ ، هنا أيضاً ، أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة فى القيمة النقدية للأجور والمرتبات ، هناك من الدلائل مايشير إلى حدوث انخفاض كبير فى الأجور الحقيقية خلال الفترة التى يغطيها الجدول (٢-٣) ، انخفاض يبلغ نحو ٤٠ ٪ (٥)، بينما تخلت الحكومة تخلياً يكاد يكون تاماً عن التزامها بتعيين الخريجين عن طريق مد فترة الأنتظار التى تنقضى بين التخرج والتعيين حتى بلغت الآن مايزيد عن خمس سنوات (٦) .

على أية حال ، فإنه بينما بذلت الحكومة جهداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة لتخفيض الأنفاق فإنها لم تبذل جهداً مماثلاً لزيادة الإيرادات ، مما أدى إلى استمرار الأنخفاض فى الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى . كان أهم العوامل المسئولة عن هذا الأنخفاض ، منذ ١٩٨٦ ، هو انخفاض إيرادات البترول بسبب تدهور أسعاره ، ولكن كان هناك أيضاً انخفاض ملحوظ فى الإيرادات الضريبية الأخرى ، خاصة من الضرائب المباشرة ، إذ تراخت بدرجة واضحة عن معدل الزيادة فى الدخول نتيجة قصورها عن تغطية بعض أنواع الدخل الهامة ، والأفراط فى منح الاعفاءات الضريبية ، وضعف درجة التصاعدية فى الهيكل الضريبى ، وضعف الجهاز الضريبى نفسه وقلة كفاءته فى تحصيل الضرائب واجبة الدفع . كل هذا أدى إلى ضآلة حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر . والواقع أن قليلاً من البلاد ذات متوسط الدخل المقارب لمصر ، تبلغ فيها حصيلة الضرائب على الدخل أو على الأرباح أو على زيادة رأس المال ، فى ١٩٩٠ ، أقل من حصيلتها فى مصر ، كنسبة من إجمالى الإيرادات الحكومية الجارية . فبينما بلغت هذه النسبة فى مصر ١٥,٩ ٪ بلغت ٢٩,٣ ٪ فى الفلبين ، ٢٩,٥ ٪ فى سورية ، ٤٥,٢ ٪ فى الكاميرون ، ٥٦,٩ ٪ فى اكوادور .(٧)

---

(5) World Bank :A.R.E.,Economic Readjustment with Growth,1990. vol.1,pp.12-13.

(٦) المرجع السابق ، ص ٤٣.

(7) World Development Report , 1990 . p. 240.

وهكذا تظل الضرائب غير المباشرة هى المصدر الأساسى لزيادة الإيرادات الحكومية فى مصر ، وقد أصبح ذلك واضحاً بوجه خاص بعد إدخال ضريبة المبيعات فى ١٩٩١ . ولعل السبب الأساسى فى غلبة الضرائب غير المباشرة على مختلف أنواع الإيرادت الحكومية ، ليس فقط فى مصر بل وفى كثير من بلاد العالم الثالث الأخرى ، ليس هو أنها أسهل فى التحصيل ، وأقل نفقة ، بل العقبات السياسية القائمة فى وجه زيادة الضرائب المباشرة .

من العوامل التى تؤثر تأثيراً كبيراً على كل من الأنفاق والإيرادات الحكومية على نحو يخفض معدل الادخار بدرجة ملموسة ، عامل « الفساد». لقد حذّر الأستاذ جنار ميردال ، الاقتصادى وعالم الاجتماع السويدى الشهير ، منذ وقت طويل ، من مغبّة تجاهل هذا العامل ، وعبر عن أسفه إذ يرى أن :

« من الممكن أن تقرأ مئات الكتب والمقالات عن التخلف الاقتصادى والتنمية دون أن تصادف ولو مرة واحدة كلمة (الفساد) » ولايذكر ميردال مصر بالذات بين الأمثلة التى يقتطفها لوصف ما أسماه « بالدولة الرخوة » ، ولكن كثيراً مما يقوله فى هذا الصدد ينطبق أيضاً على مصر ، بما فى ذلك إشارته إلى أن القوانين الضريبية « يتعمد واضعوها أن تكتب فى عبارات غير دقيقة حتى يتسع مجال التهرب من الضرائب » وإلى « سهولة التهرب الضريبى بسبب التفاهة المدهشة لما فرض على هذا التهرب من عقوبات ، والحرص على الأبقاء على الجهاز القائم بتقدير وتحصيل الضرائب ضعيفاً وقليل الكفاءة إذ يقوم به أفراد لايعطون مرتبات كافية مما يسهل قبولهم للرشاوى» (٨) .

وفى كتاب حديث(٩) يناقش العلاقة بين أرباب العمل فى مصر والبيروقراطية الحكومية ، ينتهى يحيى سادوفسكى إلى أن مشكلة تبديد

(8) Myrdal, G,: The Challenge of World Poverty, Allen Lane and Penguin Press, London , 1970, pp. 208-252.

(9) Sadowski, Y. : Political Vegetables. the Brookings Institution. Washington D.c,. 1991.

الموارد الاقتصادية لايجب أن تقتصر مناقشتها على ذلك التبسيط المألوف الذى يلخصها فى كلمتين هما « نظام السوق الحرة كفء ، ونظام تدخل الدولة سيئ وغير كفء » ، بل الأهم من ذلك فى الواقع هو طبيعة العلاقة القائمة بين المشتغلين فى هذاالميدان وذاك ، أى بين أرباب العمل والبيروقراطية الحكومية ، إذ تؤثر طبيعة هذه العلاقة تأثيراً عظيماً على نوع الأداء الاقتصادى فى الدولة. فإذا كانت هذه العلاقة علاقة عدائية ، فإن من الممكن أن يؤدى هذا العداء إلى الإضرار بالاقتصاد القومى بأكثر من الضرر الذى يمكن أن تحدثه كارثة طبيعية ، ولكن من الممكن أيضاً إذا كانت العلاقة بينهما علاقة بين حليفين متساندين ، أن يؤدى هذا التحالف إلى ضرر لايقل شدة عن ضرر عداوتهما . فمن خلال سعى أرباب العمل إلى تحقيق أكبر « ربح » ممكن لأنفسهم ، يمكن أن يحولوا موارد الدولة العامة إلى جيوبهم الخاصة ، مما يزيد أرباحهم دون أن يصاحب ذلك أى أثر إيجابى على النمو الاقتصادى ، (ناهيك عن التنمية الاقتصادية الحقيقية .) » (١٠) .

ولايختلف تقييم الأستاذ بنت هانسن للأداء الأقتصادى المصرى فى العقود الأخيرة ، عن هذا التقييم اختلافاً كبيراً ، وإن كان يوسع دائرة الشرائح الأجتماعية التى يعتبرها « متحالفة » مع البيروقراطية الحكومية ، إذ يصف هذا التحالف بأنه « تحالف بين الحكام وبين الصفوة الاجتماعية » ، تتنازل هذه الصفوة بمقتضاه عن الحرية السياسية فى مقابل حصولهم على طيبات الحياة La dolce vita ، ابتداء من مختلف وسائل الترف التى يحصل عليها المحظوظون ، وحتى رغيف الخبز الذى يحصل عليه الفقراء بثمن لايكاد يذكر » (١١) .

٢-٣ الاستهلاك الفردى :

من الملامح الهامة للاستهلاك الفردى فى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، بقاؤه ثابتاً تقريباً ، كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حتى

---

(١٠) المرجع السابق ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(11) Hansen , B, : The Political Economy of Poverty .. etc , op . cit . , p . 117.

منتصف الثمانينات ، ثم ارتفاعه فجأة وبشكل منتظم منذ هذا التاريخ وحتى الآن . وهكذا يبين الجدول (٢-٤) أن نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى قد تقلب فى نطاق ضيق جداً (بين ٦٣٪ و ٦٨٪) طوال فترة الثلاثين عاماً الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٨٥ ، ومن ثم فإن تقلبات معدل الأدخار،وعلى الأخص تلك التى حدثت فيما بين ٦٧ و ١٩٧٣ ، يجب أن تفسر أساساً بما طرأ من تغيرات على الاستهلاك الحكومى . إن هذا الثبات فى نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى ، كل هذه المدة الطويلة ، يعنى بالطبع أن معدل نمو الاستهلاك الفردى كان مساوياً أو شبه مساو لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا بذاته يكفى لتحذيرنا من خطأ المبالغة فى الدور الذى لعبه النمو السريع فى السكان فى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك الفردى . إن معدل نمو السكان لم يطرأ عليه تغير ذو شأن خلال الأربعين سنة الماضية ، كما يبين الجدول (٢-٥) ، ومن ثم فلابد أن الزيادة الملحوظة فى معدل نمو الاستهلاك الفردى (وهى الزيادة بنحو الثلثين فيما بين ٦٠ - ١٩٦٥ و ٧٤-١٩٨٢/٨١) ترجع فى الأساس إلى التغيرات التى طرأت على معدل نمو الدخل و / أو على عوامل اجتماعية أخرى غير زيادة السكان .

لقد بدأ نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى فى الزيادة ابتداء من ١٩٨٥ ، وفى الزيادة السريعة ابتداء من ١٩٨٧ ، حتى بلغ ٨٨,٥٪ فى ١٩٩٢/٩١ . إن هذا الارتفاع الملحوظ والشيق فى نفس الوقت ، فى الميل للاستهلاك ، قد تعود المسؤلية عنه إلى عوامل إجتماعية أكثر مما تعود إلى عوامل اقتصادية . ذلك أن هذا الارتفاع الكبير فى نصيب الاستهلاك الفردى اقترن فى نفس الوقت بانخفاض ملحوظ فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى نتيجة ، فى الأساس ، لانخفاض أسعار البترول . وقد حدث فى أعقاب فترة ممتدة نسبياً اتسمت بمعدلات مرتفعة جداً لنمو الدخل (٧٧- ١٩٨٤) نتجت عن ارتفاع أسعار البترول وزيادة تحويلات العاملين بالخارج ،فمن الممكن إذن أن نفترض أن نسبة كبيرة من السكان حاولت، بعناد، أن تحتفظ بمستويات الاستهلاك العالية التى حققتها فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حتى بعد انخفاض معدل النمو فى الدخل ابتداء من ١٩٨٥ .

إن هذا يجلب لأذهاننا فرضية دوزنبرى (Deusenberry) الشهيرة بأن المستهلكين هم أكثر استعداداً عادة لتغيير مستوى استهلاكهم إلى أعلى منهم إلى تخفيضه ، ومن ثم يميلون إلى مقاومة تخفيض الاستهلاك فى فترات الإنكماش الاقتصادى ويواصلون الاستهلاك المرتفع الذى حققوه فى فترات الرخاء السابقة [١٢] . إن هذا الميل إلى مقاومة تخفيض مستوى الاستهلاك فى فترات الانكماش ، ربما يزداد قوة فى تلك الحالات التى يرتبط فيها مستوى الاستهلاك باعتبارات المكانة الاجتماعية وماشابهها من عوامل نفسية قوية الأثر ، وهناك من الدلائل مايشير إلى أن هذه العوامل قد تكون ذات أثر كبير فى السلوك الاجتماعى والاقتصادى فى مصر فى منتصف الثمانينات .

لتوضيح ذلك نشير إلى أن مايسمى « بالحراك الإجتماعى » ، وإن كان قد جرى بمعدل مرتفع فى أعقاب ثورة ١٩٥٢ ، فإن هناك مايدفع إلى الاعتقاد بأنه استمر ، ولكن بمعدل أكبر بكثير ، فى السنوات التالية لمنتصف السبعينات . ذلك أنه بالاضافة إلى التوسع الكبير فى التعليم ، كقناة من قنوات الصعود الاجتماعى ، وهو ماكان عاملاً هاماً من عوامل الحراك الاجتماعى فى الخمسينات والستينات ، جدّ عامل جديد وأكثر قوة ، فى منتصف السبعينات، وهو عامل الهجرة الخارجية . فعلى الرغم من أن معدل الهجرة الخارجية قد بدأ يرتفع منذ أواخر الستينات فإن الهجرة لم تصبح عاملاً هاماً من عوامل الحراك الاجتماعى حتى منتصف السبعينات . فابتداء من ذلك الوقت أخذ هيكل المهاجرين المصريين يغلب عليه العمال غير المهرة أو شبه المهرة من المشتغلين بأعمال البناء والحرفيين والعمال الزراعيين ، والذين أتيحت لهم فجأة فرص لم تكن متاحة لهم من قبل للصعود الاجتماعى . وعلى عكس القنوات الأخرى من قنوات الصعود الاجتماعى اتسمت الهجرة بصفة نادرة هى أنها لاتتطلب إلا درجة محدودة للغاية من التعليم ولاتكاد تتطلب أى كمية من رأس المال . ولكن الهجرة ساهمت أيضاً مساهمة غير مباشرة ، وإن كانت

(12) Deusenberry, J. : Income, Saving and the Theory of Consumer Behavoir, Harvard University Press, 1949.

مهمة ،فى دفع عجلة الحراك الاجتماعى عن طريق ما أدت إليه من رفع الدخل الحقيقى لعدد كبير من الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين ، الذين لم يهاجروا هم أنفسهم ولكنهم انتفعوا من هجرة الآخرين لما خلقته هذه الهجرة من ندرة فى العمالة ومن ثم ارتفاع فى الاجور . والذى أريد أن أصل إليه هنا وأن أؤكده هو أن الزيادة السريعة فى الاستهلاك الفردى التى ارتبطت بهذا الارتفاع فى الدخل ، لم تؤد فقط تلك الوظيفة البسيطة المتمثلة فى إشباع الحاجات الاستهلاكية ، ولكنها أدت وظيفة أكثر أهمية من ذلك بكثير وهى أنها أصبحت رمزاً من رموز التقدم والصعود على السلم الاجتماعى . وهكذا نجد مثلاً أن اقتناء سيارة خاصة لم يكن فى نظر هذه الشرائح الصاعدة مجرد حصول على وسيلة من وسائل الانتقال من مكان لآخر ، بل كان شيئاً أهم من ذلك بكثير ، وهو إعلام الجميع بصعود صاحب السيارة إلى مركز اجتماعى أعلى . إن كثيراً من أمثلة الزيادة فى الواردات الترفيّة ، وما خلقته من أعباء لميزان المدفوعات ، يمكن بدورها أن تفسر لا بمجرد زيادة الدخل بل بزيادة معدل الحراك الاجتماعى المرتبط بهذه الزيادة فى الدخل . بل حتى الزيادة فى استهلاك واستيراد بعض السلع الضرورية ، كالأرز واللحم أو حتى القمح ، تؤدى نفس الوظيفة الاجتماعية بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة فى الريف المصرى ، التى تؤديها سلع الاستهلاك المعمرة لسكان المدن أو أصحاب الدخول العالية فى الريف (١٣) .

إن هذه العلاقة بين الزيادة فى الاستهلاك والحراك الاجتماعى ، يمكن أن تذهب بنا شوطاً بعيداً فى تفسير تلك الظاهرة التى أشار إليها « دوزنبرى » والمحنا إليها منذ قليل ، وهى أن المستهلكين يجدون أسهل عليهم رفع مستوى الاستهلاك عندما تزيد دخولهم من أن يخفضوه عندما تنخفض الدخول . إذ أن ما يضحى به هنا ، ليس هو مجرد المتعة المستمدة مباشرة من استهلاك السلع والخدمات بل يشمل أيضاً المكانة الأجتماعية واحترام الآخرين ، وهو

(١٣) انظر مناقشة أكثر تفصيلاً لأسباب وآثار ارتفاع معدل الحراك الأجتماعى فى مصر بعد ١٩٧٥ فى : جلال أمين : نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٩ - ٢٢ .

مايسبب التضحية به المأ أكبر . وهكذا فإن الارتفاع الكبير فى نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى بعد ١٩٨٤ ، يمكن تفسيره إلى حد كبير بهذه الظاهرة ، الأمر الذى لايخلو من أهمية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية واجبة الاتباع ، مما سوف نشير إليه فى الفصل الأخير من هذا البحث .

إن هذا التسارع فى معدل الحراك الأجتماعى يمكن ايضاً أن يلقى ضوءاً على مشكلة ارتفاع معدل التهرب الضريبى . فمن الممكن القول بوجود فارق كبير بين نظرة الطبقات العليا القديمة إلى الدولة ، وهى المكّونة من كبار الملاك الزراعيين وكبار أرباب الصناعة ، والتى كانت تمثل أهم دافعى الضرائب قبل ثورة ١٩٥٢ ، ونظرة الطبقات العليا والمتوسطة الجديدة التى حققت ثراءها الكبير فى السبعينات إما عن طريق الهجرة ، أو التجارة ، أو السمسرة أو المضاربة على الأراضى . إذ بينما يمكن أن نتوقع أن يكون لدى تلك الطبقات القديمة شعور بأنها مدينة للدولة ، التى وفرت لهم البنية الأساسية ، واستثمرت بالنيابة عنهم فى مشروعات الرى والصرف ، وسهرت على استتباب النظام والأمن وحماية مصالحهم الاقتصادية ، شعور أقوى بكثير مما تشعر به الطبقات حديثة الثراء ، من ولاء للدولة أو عرفان بالجميل . ذلك أن ثراء هذه الطبقات الحديثة ، الذى تكّون أساساً فى السبعينات ، لم يكن يرجع إلى أعمال إيجابية وخدمات قامت بها الدولة بقدر مايرجع إلى سلبية الدولة وعدم تدخلها ، سواء كان ذلك بترك من يريد الهجرة وشأنه فلاتمنعه ، أو بعجزها عن كبح جماح التضخم ، أو عن توجيه وتنظيم قرارات الاستثمار . فإذا صح القول بأن استعداد المرء لدفع ماعليه من ضرائب يزيد كلما قوى شعور المرء بأن عليه ديناً للدولة مقابل ماتؤديه له ما خدمات ، فإن لنا أن نتوقع أن تكون هذه الطبقات حديثة الثراء أكثر ميلاً للتهرب من الضريبة من تلك الطبقات التى كانت تحصل على دخولها العالية من الملكية الزراعية أو الصناعية . إن هذا الضعف فى الولاء تجاه الدولة يمكن أن نتوقعه أيضاً فى موقف كثيرين من أعضاء المجالس التشريعية فى السبعينات الذين كانت نسبة متزايدة منهم تنتسب إلى نفس هذه الطبقات حديثة الثراء ، ولم

تكن لديهم أى مصلحة فى سد الثغرات القائمة فى قوانين الضرائب . بل إن من الممكن أيضاً أن يتوقع المرء أن يختلف بشدة موقف من كان ثراؤه حديثاً ، وغير منتظم وغير مضمون الاستمرار ، تجاه دفع الضرائب أو التهرب منها، عن موقف من كان مصدر دخله وثرائه قديماً ومستقراً ، ومن كانت الزيادة فى الدخل والثراء لاتغيّر تغييراً ملحوظاً من مركزه الأجتماعى . فبينما يبدو التنازل من جزء من الدخل للدولة ، فى صورة ضرائب ، فى الحالة الأخيرة ، وكأنه تنازل عن شريحة من الشحم الزائد عن حاجة الجسم ، يبدو هذا التنازل فى الحالة الأولى وكأنه اقتطاع من اللحم نفسه .

أضف إلى ذلك أنه فى فترات الحراك الاجتماعى السريع ، قد يكون الميل إلى التهرب من الضرائب قوياً أيضاً لدى تلك الشرائح الاجتماعية الآخذة فى الهبوط على السلم الاجتماعى ، والتى تنفر بشدة من القيام بأية تضحية جديدة تزيد من سرعة هذا الهبوط وخاصة وهى ترى منافسيها الجدد ، الذين يبدون فى نظرها أقل استحقاقاً للثروة والدخل المرتفع ، ينجحون بالفعل من التهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم . إن نسبة من محصلى الضرائب ، والموظفين الموكول اليهم تقديرها وتطبيق قوانينها ، تنتمى إلى هذه الشرائح الاجتماعية الآخذة فى الهبوط على السلم الاجتماعى ، ومن ثم قد يشجعهم هذا التدهور فى أحوالهم المادية والاجتماعية على قبول الهدايا أو الرشاوى التى ماكانوا ليقبلونها فى ظروف مختلفة ، كما يضعف من ثقتهم بأنفسهم ما يصادفونه من جرأة وتهجم من جانب أفراد تلك الشرائح الاجتماعية حديثة الثراء ، الذين يبدون وكأنهم يجدون دعماً ونصيراً من الدولة وهم يقومون بمخالفة القوانين وتحدّيها [١٤] .

٢-٤ هروب رأس المال :

من المشاكل التى زادت خطورتها خلال العشرين سنة الأخيرة ، وساهمت

(١٤) انظر أيضاً المرجع السابق ، ص ١٩٩-٢٠١ .

مساهمة ملحوظة فى انخفاض معدلات الاستثمار المحلى وانخفاض القدرة على خدمة الديون الخارجية ، مشكلة هروب رأس المال من مصر إلى الخارج . وقد تفاوتت بشدة التقديرات الخاصة بحجم هذه الظاهرة ، كما أنه ليس من الواضح دائماً ما إذا كانت هذه التقديرات تتضمن فقط الأموال المحولة لمصر من الخارج أم تتضمن أيضاً جزءاً من مدخرات المصريين المحققة فى الخارج ولم تأت إلى مصر أصلاً . إن هذا الجزء الأخير قدر مؤخراً بنحو ٦٣ بليون دولار للفترة ٧٥-١٩٨٩ (١٥) أما التقديرات التى تشمل الجزء الأول أيضاً فتبلغ أحياناً ضعف هذا القدر .

إن التفسيرات التى تقدم لظاهرة هروب رأس المال ، وكذلك لنفور المصريين العاملين بالخارج من تحويل نسبة أكبر من مدخراتهم المتحققة فى الخارج ، تشير إلى أثر ارتفاع سعر الصرف إلى أكثر من قيمته الحقيقية ، وسيادة أسعار الفائدة ذات القيمة الحقيقية السالبة على الودائع بالبنوك ، وعدم استقرار المناخ الاستثمارى ، والعقبات التى تصنعها البيروقراطية ، وكثرة تغيير القوانين المنظمة للاستثمار فى مصر . وعلى الرغم من مسؤلية كل هذه العوامل عن ظاهرة هروب رأس المال ، وكلها يشير أيضاً إلى ضرورة اتخاذ بعض إجراءات السياسة الاقتصادية لمواجهتها ، فإن هناك على الأرجح ، عوامل أخرى ، قد تكون أكثر أهمية ، وإن كانت أصعب منالاً على واضعى السياسة الاقتصادية . ففى أثناء الندوة التى عقدت لمناقشة هذا البحث ، فى صورته الأولى ، أشار الدكتور رمزى زكى بحق إلى أن جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج يمثل على الأرجح دخولاً وثروات غير مشروعة تبحث لها ، لاعن عائد مجز بل عن مخبء بعيد عن أعين السلطات . إن مختلف صور الفساد والأنشطة غير المشروعة قد تكون وراء هذا الجزء من الأموال الهاربة ، بما فى ذلك مجرد الرغبة فى الهروب من دفع الضرائب ،وهذا على الأرجح ، هو أحد الأسباب التى تجعل أيضاً من الصعب الاعتماد

(١٥) د. رأفت شفيق بسادة : المصريون العاملون بالخارج ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٥٧ .

علـى إجـراءات الاصلاح الأقـتـصـادى وحـدهـا لحـفـز أصـحـاب هـذه الأمـوال على إعـادتهـا إلى مـصـر . لهـذا الـسـبب يرى الدكـتـور رمـزى زكى أن من الضـرورى التـمـيـيـز بـين « هـروب » رأس المال « وتهـريب » رأس المال ، وأن كـلا منهـمـا يتطلب نوعاً مختلفاً من الاجراءات عما يتطلبه الآخر .

٢-٥ الاستثمارات الأجنبية الخاصة :

كـان تـدهـور مـعـدل الادخـار القـومى فى أعـقـاب حـرب ١٩٦٧ واحـداً من العـوامل الـدافـعـة إلى تحـول الـسـيـاسـة الاقـتـصـادية فى مـصـر نحـو تـشـجـيع الاسـتـثـمارات الأجنبـية الخـاصـة . فبـعد مـايقـرب من عـقـدين كاملين من اتخاذ موقف معاد للاستثمارات الأجنبية ، بدأ اتخاذه فى أعقاب تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ ، ولم يكن يسمح لهذه الاستثمارات إلا بمجال ضيق للغاية ، يتركز أسـاسـاً فى قطـاع البـتـرول ، صـدر الـقـانـون رقم ٤٣ لسـنة ١٩٧٤ بتنظـيم الأسـتـثمـار الأجنبى والعـربى والمناطق الحرة ، الذى دشنت بـه سياسـة الانفـتـاح الاقتصادى ، وكان من أهم ملامحها تشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص .

قدم القانون ٤٣ ،وتعديلاته الواردة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، إعفاءات ضـريبـية سـخـيـة للمسـتـثـمرين الأجـانب ، وتسـهـيلات مـهمة تتـعلق بتـحـويل الأرباح ورأس المال إلى الخـارج ، وإعفـاءات من قوانين الـعمل ومـن قـيود الرقـابة على الصـرف وتراخيص الاستيراد والتصـدير ، فضلاً عن تقديم ضمانات ضد التأميم . وقد أضـافت التعديلات الواردة بالـقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حـوافز أخرى فى صـورة تقديم أسعار صرف أكثر جـاذبية للمستثمر الأجنبى فى حالة تحويل رأس المال إلى الخارج ، والسماح له بشـراء العملات الأجنبية فى السوق المحلية .

ثم استبدل بكل من القانونين رقم ٤٣ ورقم ٣٢ ، قانون جديد أكثر سخاء، هو القـانون رقم ٢٣٠ لـسنة ١٩٨٩ ، الذى أطال مـدة الإعـفـاء من الضـرائب ، وأتاح ملكية الأجانب للأرض والعقارات .

لم تمض على صدور هذا القانون الأخير فترة كافية من الزمن تسمح بمعرفة وتقييم آثاره ، ولكن هناك من المعلومات الكافية مايسمح بتقييم آثار القانونين السابقين عليه . فنلاحظ أولاً فيما يتعلق بعدد مشروعات الاستثمار الأجنبى التى تمت الموافقة عليها من جانب مصر ، والقيمة الإجمالية لنفقات هذه المشروعات ، المقدمة طبقاً لقانونى ٤٣ و ٣٢ ، أن النتائج لم تكن قليلة الأهمية . فطبقاً لبيانات هيئة الاستثمار ، المسئولة عن تطبيق هذين القانونين، بلغ إجمالى المشروعات الموافق عليها حتى منتصف ١٩٨٩ ، ودون حساب مشروعات المناطق الحرة ١٤٢٧ مشروعاً ، والقيمة الإجمالية لرأس المال المصرح به لهذه المشروعات ٧,٥ بليون جنيه مصرى ، وقيمة نفقاتها الإجمالية (التى تشمل رأس المال المصرح به بالأضافة إلى القروض) ١٤ بليون جنيه مصرى[١٦] .

يلاحظ مع ذلك أن التنفيذ الفعلى كان أقل مما تمت الموافقة عليه ، إذ بلغ عدد المشروعات التى بدأت العمل حتى منتصف ١٩٨٩ ، ثلثى عدد المشروعات الموافق عليها (تمثل نفقاتها ٥٧ ٪ من إجمالى نفقات الاستثمار الموافق عليها) ، وبلغ عددالمشروعات تحت التنفيذ ١٣ ٪ من المشروعات الموافق عليها (١٧ ٪ من إجمالى نفقات الاستثمار) . ولكن على الرغم من هذا القصور فى التنفيذ ، فإن نصيب المشروعات المنفذة طبقاً للقاون ٤٣ فى إجمالى الاستثمار الثابت فى مصر لم يكن ممايستهان به ، وكان نصيبها فى إجمالى استثمارات القطاع الخاص مما يعتدّ به . فقد قدّر انه خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٧/٨٦ كانت الاستثمارات المنفذة طبقاً للقانون ٤٣ (بالأسعار الجارية) تمثل نحو ١٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات الثابتة و ٤١ ٪ من إجمالى استثمارات القطاع الخاص . كان نصيب هذه المشروعات ، المنفذة طبقاً لهذا القانون ، فى إجمالى واردات السلع الانتاجية ، مما لايستهان به كذلك ، إذ بلغ (فى الفترة ٧٥- ٨٤/ ١٩٨٥) ١٣ ٪ من إجمالى واردات السلع الأنتاجية ، و٤١ ٪ من إجمالى واردات القطاع الخاص من هذه السلع باستثناء قطاع البترول . (انظر الجدول ٢-٦) .

---

(١٦) د. هبة حندوسة : استراتيجية الأستثمار فى مصر : السياسات والاداء منذ الأنفتاح فى د. سعيد النجار (محرر) سياسات الأستثمار فى البلاد العربية ، الصندوق العربى للإنماء الأقتصادى والأجتماعى ، صندوق النقد العربى ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ٣٤٩ .

على أن الشئ الجديد بالاهتمام هو أنه على الرغم من أن القانون ٤٣ والقانون المعدل له كانا يهدفان فى الأساس إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبى ، فإن العنصر « الأجنبى » فى المشروعات المنفذة طبقاً لهذين القانونين كان أقل بكثير مما كان مؤملاً . لقد كان أحد الأغراض الأساسية للتعديلات التى أوردها القانون ٣٢ لسنة ٧٧ على القانون ٤٣ ، هو أن يسوّى فى المعاملة بين رأس المال المصرى ورأس المال الأجنبى ، مادامت مساهمة كل منهما بالعملات الأجنبية ، ولكن النتيجة كانت أن الجزء الأكبر من رأس المال المكّون للاستثمارات التى تحققت وفقاً لهذين القانونين ، اللذين استهدفا تشجيع الاستثمار « الأجنبى » كان فى الواقع رأس مال « مصرى » ! .فالجدول (٢-٧) يبين أن نصيب رأس المال الأجنبى (بما فى ذلك رأس المال العربى وغير المصرى) فى إجمالى الاستثمارات المتحققة داخل مصر (باستبعاد المناطق الحرة) أخذ فى الأنخفاض منذ ١٩٧٧ ، من ٥٠٪ فى تلك السنة إلى ٣٣٪ فى ١٩٨٩ . أما فيما يتعلق بالاستثمارات المتحققة فى المناطق الحرة فقد كان نصيب رأس المال الأجنبى فيها أكبر ، كما أنه مال إلى الزيادة ، ومع ذلك فإنه حتى فى هذه الحالة كان النصيب المتراكم لرأس المال المصرى فى ١٩٨٩ أكثر من ثلث إجمالى الأستثمارات .

وهكذا يتبين لنا ، إذا ماميزنا بين الاستجابة الإجمالية لقوانين تشجيع رأس المال الأجنبى ، واستجابة رأس المال الأجنبى بالذات ، أنه بينما بلغ إجمالى حقوق المساهمين فى رأس المال (أى باستبعاد القروض) ، المستثمر وفقاً للقانون ٤٣ حتى نهاية يوليو ١٩٨٩ ، مبلغ ٥١١٢,٢ مليون دولار ، لم تتجاوز مساهمة غير المصريين مبلغ ١٨٥٠ مليون دولار ، فإذا استبعدنا المشروعات المالية ، انخفضت مساهمة غير المصريين إلى ١٠١٩ مليون دولار. (١٧)

(17) Esfahani, Hadi : The Experience of Foreign Investment in Egypt under Infitah, Faculty Working Paper, University of Illinois at Urbana - Champaign, Dec. 1990, pp. 13-14.

إن هذا الرقم هو أقل من عشر إجمالى الواردات المصرية من السلع والخدمات فى سنة واحدة (٨٨-١٩٨٩) وأقل من الفوائد التى دفعتها مصر بالفعل فى نفس السنة (١١٢٣ بليون دولار) .

إن من الشيق التساؤل عن أسباب هذا الأداء المخيّب للآمال للاستثمار «الأجنبى » فى مصر خلال العقدين الماضيين . إن من غير المرجح أن تكون هذه الأسباب راجعة إلى ضعف الحوافز التى أعطاها القانون رقم ٤٣ ، فالسائد هو اعتباره قانوناً شديد الكرم فى معاملته للمستثمرين الأجانب . كما أن من غير المرجح أن يكون السبب متعلقاً بالاتجاه العام للاستثمارات الأجنبية الخاصة فى الدول النامية ، إذ أن هذا الاتجاه كان نحو الزيادة منذ أوائل الثمانينات . كذلك لاأظن أن قيود البيروقراطية أو ماتضعه بعض العناصر الحكومية من عقبات تتحمل قدراً كبيراً من المسئولية ، إذ أن الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبى قد جرى عليها التبسيط بالتدريج عبر السنوات الماضية ومع ذلك مال نصيب رءوس الأموال الأجنبية فى إجمالى الاستثمارات إلى الانخفاض خلال الثمانينات . فكما يبين لنا الجدول (٢-٨) اتجه حجم الانفاق الأستثمارى فى المشروعات التى تمت الموافقة عليها وفقاً للقانون ٤٣ ، اتجه إلى الزيادة فى الفترة ٧٩/ ٨٠ - ١٩٨٢/٨١ ثم إلى الانخفاض الشديد بعد ذلك ، وعلى الأخص بعد ١٩٨٦/٨٥ . إن العوامل الأكبر حسماً ، فيما يبدو لنا ، فى التأثير على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى مصر ، هى العوامل السياسية ، بالأضافة إلى توقعات المستثمر الأجنبى عن مستقبل الاقتصاد المصرى وعلى الأخص فيما يتعلق بحالة ميزان المدفوعات . لقد كانت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات هى فترة توقيع اتفاقيات كامب دافيد والصلح مع اسرائيل ، وهى أيضاً الفترة التى شهدت الزيادة الكبيرة فى حصيلة مصر من العملات الأجنبية بسبب الارتفاع الكبير فى أسعار البترول . على العكس من ذلك ، شهد منتصف الثمانينات بداية التدهور فى حالة ميزان المدفوعات التى زادها سوءاً الانخفاض الشديد والمفاجئ فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ . إن الاستثمارات الأجنبية الخاصة أكثر حساسية لمثل هذه العوامل ، فيما يظهر ، منها لدرجة التساهل والتيسيرات

التى تقدمها قوانين الاستثمار . فالتدهور فى حالة المديونية الخارجية وانخفاض القدرة على خدمة الديون يبدو أنهما أكبر أثراً ، فى تثبيط همة المستثمر الأجنبى ، من قلة الإعفاءات الضريبية . ومن ثم فبدلاً من أن ننتظر من تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة أن يخفف لنا من عبء الديون ، يبدو أن تخفيض عبء الديون هو شرط مهم لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات .

٢-٦ المعونات الأجنبية :

لقد انقضى مايقرب من سبعة عشر عاماً على عودة العالم الغربى ، ومعه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، إلى تقديم المعونات الاقتصادية لمصر ، بعد فترة امتدت نحو عشر سنوات وانخفضت فيها المعونات الغربية لمصر إلى مستوى ضئيل للغاية [١٨] . فمنذ ١٩٧٥ عادت المعونات الاقتصادية والعسكرية الغربية ، وعلى الأخص تلك المقدمة من الولايات المتحدة ، إلى التدفق على مصر بمعدل كبير . كانت الولايات المتحدة قد أوقفت معونتها لمصر إيقافاً تاماً فى فبراير ١٩٦٧ ، ثم عادت إلى التدفق بمعدلات متزايدة ابتداء من ١٩٧٥ ، حتى أصبحت المعونة الأمريكية لمصر من أعلى المعونات الأمريكية حجماً ، إذا قيست بحجم السكان ، كما أصبحت الولايات المتحدة من أكبر الدائنين لمصر . فخلال فترة الأربعة عشر عاماً (٧٥- ١٩٨٨) ، بلغ المتوسط السنوى لإجمالى التزامات المعونة الأمريكية لمصر نحو بليون دولار، كما أن الولايات المتحدة أصبحت خلال هذه الفترة أكبر دول العالم من حيث حجم المعاملات التجارية مع مصر .

زادت أيضاً بمعدل سريع المعونات المقدمة لمصر من الدول الغربية الأخرى، ومن المؤسسات المالية الغربية متعددة الأطراف ، وكذلك المعونات الثنائية المقدمة من الدول العربية ومعونات المؤسسات العربية متعددة الأطراف. فإذا أخذنا فى الاعتبار هذه المصادر مجتمعة بالأضافة إلى المعونة

(١٨) انظر الفصل الأول .

الأمـريكيـة ، نجد أن مـعـدل التـدفق السنوى لإجـمـالى القـروض المدنيـة التى تسلمـتـهـا مـصـر بالفـعل خـلال الفـتـرة (٧٥ - ١٩٨٧) قـد بلغ ٢١٢٨ مليـون دولار (انظر الجـدول ٢-٩) . إن هذا الرقم الأخـيـر الذى لايشـمـل المنح ، ولا القروض العسكرية ، يفوق أى تدفق للموارد عرفته مصر من قبل ، ويبلغ نحو عشر مرات قـدر المتوسط السنوى للقروض والمنح التى حصلت عليـهـا مصـر خـلال فـتـرة جهـود التنمـيـة الطمـوح فى السـتـينات (٢١٧ مليـون دولار سنوياً خلال الفترة ٥٦ - ١٩٦٦) (١٩) .

كـان أكبـر المسـاهمين فى هذه المعـونات فى أعـقـاب ١٩٧٥ ، وبعـد الولايات المتـحدة الأمـريكية ، دول أوربا الغـربيـة ، واليـابان وكـندا ، تليـهـا الدول العـربية ومـجـمـوعـة البنك الدولى ، كـمـا يدل علـى ذلك ، بصـفـة تقـريبـيـة ، توزيع ديون مـصـر الخـارجيـة على مـخـتـلـف الدائنين فى ١٩٨٦ (انظر الجـدول ١-١ فـيـمـا سبق) .

لقـد تعـرضت المعـونات الأجنبـيـة لمصـر ، شـأنهـا فى ذلك كـشـأن المعـونات المقدمـة لسائر العـالم الثالث ، لانتـقـادات شـديدة ، من بينهـا الأشارة إلى أن نسـبة أكـبـر من اللازم مـن هذه المعـونات كـانت مـعـونـات عـسـكرية . لقـد بـلـغ الدين العسكرى المصرى ، قبل إعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة فى ١٩٩١ ، نحـو ربع إجـمـالـى الديون الخـارجـيـة المصـرية ، وكـانت ديون مـصـر العسكرية للولايات المتحدة تمثل أكثر من ثلث إجمالى ديون مصر لهذه الدولة. لابد أن يبدو هذا غريباً بعد انقضاء ١٢ عاماً على توقيع اتفاقيات كامب دافيد مع اسرائيل وبعد مايقرب من عشـرين عاماً على إعلان الرئيس السـابق السادات أن حرب ١٩٧٣ ستكون هى آخر حروب مصر . إن تحول المعـونات العسكرية من القروض إلى المنح لايلغى أعبـاءها تماماً إذ أنه يصاحبها فى جميع الأحوال إنفـاق مـــن جـــانب مصـــر ، بالعمـــلة المحلـية والعمـــلات الأجنبية على السـواء ،

---

(١٩) من الشيق أن نلاحظ ما تبينه أرقام الجدول (٢-٩) من ثبات نسبى فى الحجم الإجمالى للقروض الخارجية لمصر فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، على الرغم من التوقف المفاجئ للمعونات العربية لمصر بعد توقيعها لاتفاقيات كامب دافيد والصلح مع اسرائيل فى ٧٨-١٩٧٩.

ماكان لينفق لولا هذه المعونة .

فإذا انتقلنا إلى المعونات الاقتصادية لاحظنا أولاً أن أرقامها قد تعطى انطباعاً مبالغاً فيه بسبب أن هذه الأرقام قد تشير إلى قيمة « التعهدات » وهى تزيد بكثير عن المبالغ « المدفوعة بالفعل » . الجدول (٢–١٠) يدل على ذلك ، فيما يتعلق بمعونات الولايات المتحدة الاقتصادية لمصر عبر ١١ عاماً (٧٥ – ١٩٨٥) فاقت خلالها قيمة التعهدات قيمة المبالغ المدفوعة بالفعل بنحو ٣٥٪إذا أخذنا الفترة ككل .

إن لنقص المبالغ المدفوعة بالفعل عن قيمة التعهدات عوامل مختلفة ولكن من المؤكد أن من بين هذه العوامل « مايضعه بعض مانحى المعونة من شروط صارمة يرتبط بمقتضاها صرف الأجزاء المتتالية منها بخطوات التنفيذ الفعلى للمشروع الممول بهذه المعونة . وبينما كثيراً ما يوجه اللوم على التأخر فى التنفيذ إلى انخفاض قدرة مصر على الاستيعاب ، كثيراً ما يكون السبب هو ماتحتاجه المشروعات الكبيرة عادة من وقت طويل لاتمامها ، كمشروعات الصرف وشبكات الكهرباء ، وغيرها من مشروعات إصلاح البنية الأساسية » .(٢٠)

من الملاحظ أيضاً أن نسبة لايستهان بها (١٢٪) من المعونات المقدمة من الولايات المتحدة لتمويل المشروعات ، ذهبت لتمويل خدمات استشارية قامت بها مكاتب أو هيئات أمريكية بأثمان باهظة . وهناك مثالان على ذلك ذكرهما تقرير صادر عن الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر فى منتصف الثمانينات ، ويتعلقان بقرضين أمريكيين قدما لمصر لتحسين نظام الصرف الصحى فى مدينة الأسكندرية ولتطوير ميناء السويس ، حيث ذكر التقرير أن

---

(20) Handoussa , H . : 15 Years of U.s Aid to Egypt .

بحث مقدم للندوة السنوية الثالثة عشر التى يعقدها مركز الدراسات العربية المعاصرة ، جامعة جورج تاون بواشنطون ، ١٤ – ١٥ إبريل ، ١٩٨٨ ، ص ٤ .

٥٩,٥ ٪ من قيمة القرض الأول و ٤٣,٣ ٪ من القرض الثانى دُفعت كمكافآت لمكاتب استشارية أجنبية [٢١].

كذلك فإن النفع العائد على مصر من القروض الأجنبية يقل عن القيمة المتلقاة من هذه القروض بمقدار ماتضطر مصر إلى انفاقه ، بمقتضى شروط القرض ، على سلع وخدمات من مصادر محددة (هى عادة الدولة المقرضة) إذا كانت أثمان هذه السلع والخدمات تفوق ، بلا مبرر ، أثمان مثيلاتها من مصادر أخرى . ومن أمثلة ذلك ماذكره التقرير الذى اقتطفناه حالاً ، عن الشكوى التى تلقاها الجهاز صاحب التقرير ، من وزارة الصناعة المصرية ، من أن السلع الأمريكية الممولة بقروض أمريكية تبلغ أسعارها أحياناً مثلى السلع المماثلة التى تنتجها دول أخرى . كما شكا نفس التقرير من أن اتفاقيات القروض الأمريكية كثيراً ماتشترط أن يتم نقل نسبة معينة من السلع الممولة بهذه القروض عن طريق شركات الشحن الأمريكية ، التى تبلغ نفقاتها أحياناً أربعة أمثال نفقات الشحن السائدة .

على أن هذه الانتقادات لاتعنى ، فى نهاية الأمر ، أكثر من القول بأن حجم المعونات الأجنبية المقدمة ليس كبيراً بالدرجة الكافية ، أو بأنه بسبب تسربات معينة ، ليس بالضخامة التى قد يبدو بها . إن هذه الانتقادات إذن ، على الرغم من صحتها ، لاتمس مانعتبره نحن العيوب الحقيقية للمعونات الأجنبية [٢٢].

---

(٢١) الجهاز المركزى للمحاسبات : تقرير عن حالة مديونية مصر الخارجية فى ٣٠ يونيو ١٩٨٤ ، والسياسات المؤثرة فيها ، (بدون تاريخ وغير منشور) ، ص ٩٠ .

(٢٢) وقد ينطبق هذا القول أيضاً على النقد الموجه للمعونات الأجنبية لمصر على أساس أنها ساهمت فى حدة مايسمى « بالمرض الهولندى » ، من حيث أنها ساهمت فى رفع قيمة سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى مما أدى بدوره إلى تخفيض قدرة الصادرات الصناعية المصرية على المنافسة فى الأسواق الخارجية . (انظر حندوسة ، المرجع السابق ، ٣٦ - ٣٧) فقد لايصح هذا النقد إلا فى حدود صحة القول بأن ظروف الطلب على صادرات مصر الصناعية كانت ذات أهمية بالمقارنة بظروف العرض ، وأن مستوى سعر الصرف كان عاملاً مهما فى التأثير على حجم الطلب على هذه الصادرات . والذى يبدو لنا هو أن هناك مبالغة فى كلا الأمرين ، مما يجعلنا نميل إلى الأعتقاد بأن القول بمساهمة المعونات الأجنبية فى إصابة مصر « بالمرض الهولندى » ، هو أيضاً مبالغ فيه .

فالذى يبدو لنا أهم من مجرد حجم المعونة ، الحقيقتان الآتيان : الأولى هى أن المعونات الأجنبية ، شأنها فى ذلك شأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، تحكمها إلى حد كبير الاعتبارات السياسية وقدرة الدولة المرشحة لتلقى المعونة على السداد ، والثانية أنها كثيراً ما تستخدم كوسيلة للضغط على هذه الدول لتغيير سياستها الأقتصادية وتوجيهها فى اتجاهات قد تكون غير مرغوب فيها .

إن تتبعّ ماطرأ من تطورات على المعونات الأجنبية التى حصلت عليها مصر خلال العقود الثلاثة الماضية يرجّح ماقلناه حالاً . فقد رأينا كيف انخفضت بشدة المعونات الغربية لمصر فى الفترة المنقضية بين حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، بسبب عوامل سياسية فى الأساس على الرغم من شدة حاجة مصر إلى المعونة الاقتصادية فى ذلك الوقت . ثم زادت المعونة الأمريكية بدرجة ملحوظة (انظر الجدول ٢-١٠) وكذلك إجمالى المعونات الخارجية لمصر (انظر الجدول ٢-٩) فى أعقاب توقيع مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل فى ١٩٧٩، وهى فترة شهدت فيها مصر تدفقاً كبيراً للعملات الأجنبية من إيرادات النفط وتحويلات العاملين المصريين بالخارج ، مما جعل مصر أقل حاجة بكثير إلى المعونات الأجنبية فى ذلك الوقت . أما بعد ١٩٨٦ ، وهى فترة زادت فيها من جديد حاجة مصر إلى المعونة الخارجية ، فقد عادت المعونات الأمريكية وإجمالى المعونات الخارجية لمصر إلى الانخفاض ، إما كرد فعل لهذا التدهور نفسه فى حالة مصر الاقتصادية وفى قدرتها على خدمة القروض ، أو كوسيلة للضغط على مصر لإجبارها على تطبيق توجيهات المؤسسات المالية الدولية ، أو ربما للسببين معاً . وهكذا نرى هنا ، كما سبق أن رأينا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ، أنه بدلاً من أن تكون القروض الأجنبية وسيلة لتحسين حالة ميزان المدفوعات ، يبدو أنه كثيراً مايكون ضرورياً أن تتحسن حالة ميزان المدفوعات لكى تحصل الدولة على القروض الخارجية .

جدول (٢-١)

معدلات الادخار القومي ، والاستثمار وتدفق الموارد الأجنبية
(كنسب مئوية من الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية)

الفتـــــرة	الادخار الإجمالى	الاستثمار الإجمالى	صافى تدفق الموارد الأجنبية
٥٣ / ٥٤ - ٥٥ / ١٩٥٦	١٣ر٠	١٤ر٧	١ر٧
٥٦ / ٥٧ - ٥٧ / ١٩٥٦	١٠ر٨	١٣ر٦	٢ر٨
٥٨ / ٥٩ - ٥٩ / ١٩٦٠	١١ر٥	١٣ر٥	٢ر٠
٦٠ / ٦١ - ٦٤ / ١٩٦٥	١٢ر٧	١٧ر٤	٤ر٧
٦٥ / ٦٦ - ٦٦ / ١٩٦٧	١٣ر٧	١٦ر٦	٢ر٩
٦٧/ ٦٨ - ٧٠ / ١٩٧١	٩ر٣	١٣ر٢	٣ر٩
٧١/ ٧٢ - ١٩٧٣	٦ر٣	١٣ر٠	٦ر٧
٧٤ - ١٩٧٨	١٨ر١	٢٧ر٥	٩ر٤
٧٩ - ٨٣ / ١٩٨٤	١٧ر١	٢٩ر٤	١٢ر٣
٨٥ - ١٩٨٩	١٠ر٨	٢١ر٦	١٠ر٨

المصادر :

Hansen, B. : The Political Economic of Poverty , Equity and Growth : Egypt and Turkey . A World Bank Comparative Study , Oxford Unversity Press , Oxford , 1991 , p. 192.

فيما عدا السنوات ٨٥ - ١٩٨٩ فمن :

World Bank : Trend in Developing Economies , 1990 , Washinption D. C. , 1990 , p. 178

جدول (٢-٢)

نصيب الاستهلاك الحكومى والفردى فى الناتج المحلى الإجمالى
(بأسعار السوق الجارية)

(نسب مئوية)

	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩
الاستهلاك الحكومى	١٧ر٨	١٧ر٢	١٨ر.	١٧ر٢	١٦ر٥	١٤ر٥	١٤ر٢	١٤ر٢
الاستهلاك الفردى	٦٧ر.	٦٥ر.	٦٤ر٦	٦٦ر٣	٦٨ر٩	٧٨ر٦	٧٨ر٩	٨٠ر١

المصادر :

World Bank : Arab Republic of Egypt : Economic Readjustment with Growth , 1990 , vol 2 , p. 6 and World Bank : Trends in Developing Economies , 1990 , p. 178 .

جدول (٢ - ٣)

الموزانة الحكومية (٨٣ / ٨٤ - ٨٨ / ١٩٨٩)

(ا) الإيرادات الحكومية الفعلية

بالمليون جنيه مصرى

	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨
١- قناة السويس	٤٤٨	٤١٢	٤٨١	٤٦٥	٥٨٠	٥٥٥
٢- البترول	١٤١٤	١٣٣٦	١٥٤٠	١١١٢	١٢٥٢	١٣٢٩
٣- ضرائب أخرى على الأرباح	٩٩٤	١٢١٦	١٥٣٥	١٥٠٤	١٨٢٠	٢٢٧٥
٤- ضرائب على الدخل الفردى	١٢٩	١٧٧	٣٠٣	٣٠٢	٣٥٤	٤٤٢
٥- ضرائب جمركية	١٩٢٠	١٩٠٧	١٨٠٨	١٩٢٩	٢٣٧٨	٢٨٠٠
٦- ضرائب على الاستهلاك	١٣٠٢	١٤٤٤	١٤٨٩	١٧٢٢	١٩٨٤	٢٤٥٠
٧- تمويل ذاتى للاستثمار	١٦٢٨	٢٠١١	٢٣٤٧	٣٠٤١	٣٥٧١	٣٦٠٠
٨- إيرادات أخرى	٢٥٣٥	٢٨١٠	٣٢٨٩	٣٤٢٤	٤٠٤٤	٤٥٩٢
إجمالى الإيرادات	١٠ر٣٧١	١١ر٣١١	١٢ر٧٩٢	١٣ر٤٩٩	١٥ر٨٩٣	١٨ر٠٤٣

(ب) الانفاق الحكومى الفعلى

	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	١٩٨٩/٨٨
١ - الدفـاع	٢١٢٠	٢٣٨٥	٢٦٤٦	٢٧٣٤	٢٩٨٦	١٢٨٥
٢ - أجور ومرتبات مدنية	٢٦٢٠	٣١٥٨	٣٤٤٦	٣٦٩١	٤٥٧٠	٥٢٦٥
٣ - دعم السلع	٢٦٠٩	٢٧٤٩	٢٧٦٦	٢٢٧٠	٢٧١٧	٢٩٩١
٤ - فوائد	١١١١	١٢٥٣	١٥٣٨	١٨٤٣	٢٣٠٤	٢٣٦٢
٥ - استثمارات (١)	٥٥١٨	٦٥٥٦	٧٧٦١	٨٩٢٤	١١٠٢٢	١٠٤٠٠
٦ - نفقات أخرى	٢٥٥٩	٢٣٨٣	٢٣٦٩	٢٦٧٥	٢٢١٣	٤١٤٩
اجمالى النفقات	١٦ر٥٢٧	١٨ر٤٨٤	٢٠ر٥٢٦	٢١ر٢٣٧	٢٦ر٨٣٢	٢٩ر٤٥٤
اجمالى العجز	٦ر١٦٦	٧ر١٧٣	٧ر٧٢٣	٧ر٧٣٨	١٠ر٨٤٩	١١ر٤١١
كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى	٢٢	٢٢	٢٢	١٨	٢٠	١٧
تمويل خارجى (صاف)	١ر٠٥٢	١ر٥٣٠	١ر٢٩٦	١ر٨٣١	٢ر٤٩٩	٩٨٨

(١) حسبت قيمة العملات الأجنبية على أساس الدولار = ٧٠ قرشا مصريا فى السنوات الأولى ، ثم أخذت قيمة الدولار تقترب تدريجيا من الأسعار التجارية بعد ٨٥ / ١٩٨٦ .

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولى .

جدول (٢-٤)

نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى
بأسعار السوق الجارية (٥٥ / ٥٦ - ٩١ / ١٩٩٢)

٥٦/٥٥	٦١/٦٠	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
٦٧ر٦	٦٨ر٣	٦٦ر٦	٦٦ر٦	٦٨ر١	٦٨ر٢	٦٥ر٥	٦٦ر٢

٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	١٩٨٢
٦٥ر١	٦٣ر٨	٦٨ر٤	٦٧ر٧	٦٥ر٢	٦٣ر٢	٦٤ر٦	٦٧ر٠

٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	١٩٩٢/٩١
٦٥ر٠	٦٤ر٦	٦٦ر٣	٦٨ر٩	٧٨ر٦	٧٨ر٦	٨٠ر١	٨٨ر٥

المصادر :

للفترة ٥٥ / ٥٦ - ١٩٧٨ : Ikram ,K. : Egypt : Economic Management In a Period of Transition , op. cit., pp. 396-7

وللفترة : ٨٢ - ١٩٨٩ : الجدول (٢-٢) فيما سبق .

ولسنة ٩١ / ١٩٩٢ :

وزارة التخطيط : الاطار العام للخطة الخمسية الثالثة ، فبراير ١٩٩٢ ، الجزء الأول ، ص ١٦٧ .

جدول (٢-٥)

معدلات المواليد والوفيات
ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان
(١٩٥٢ - ١٩٩٠)

(للألف من السكان)

	١٩٥٢	٦٠	٦٦	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
معدل المواليد	٢ر٤٥	٩ر٤٩	٩ر٤٠	٦ر٣٦	٥ر٣٧	٤ر٣٧	٢ر٤٠	٥ر٣٧	٠ر٣٧
معدل الوفيات	٨ر١٧	٩ر١٦	٨ر١٥	٨ر١١	٨ر١١	٥ر١٠	٩ر١٠	٠ر١٠	٠ر١٠
معدل الزيادة الطبيعية	٤ر٢٧	٠ر٢٦	١ر٢٥	٨ر٢٤	٧ر٢٥	٩ر٢٦	٢ر٢٩	٥ر٢٧	٠ر٢٧

	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
معدل المواليد	٢ر٣٦	٨ر٣٦	٦ر٣٨	٨ر٣٩	٧ر٣٨	٤ر٣٧	٦ر٣٦	٣ر٣٣	٢ر٣٢
معدل الوفيات	٠ر١٠	٧ر٩	٥ر٩	٤ر٩	٢ر٩	١ر٩	١ر٨	١ر٨	٥ر٧
معدل الزيادة الطبيعية	٢ر٢٦	١ر٢٧	١ر٢٩	٣ر٣٠	٥ر٢٩	٣ر٢٨	٥ر٢٨	٢ر٢٥	٧ر٢٤

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء : الكتاب الأحصائى السنوى ، يونية ١٩٩١ ، ص ٢٤ .

جدول (٢ - ٦)

توزيع واردات السلع الانتاجية بحسب الجهة المستوردة
(٧٥ - ٨٤ / ١٩٨٥)

الجهة المستوردة	بليون دولار	٪
شركات البترول الأجنبية	٣٣ر٥	٢٢
مشروعات القانون رقم ٤٣	٢٨ر٣	١٣
شركات القطاع الخاص الاخرى	٧٤ر٤	١٩
القطاع العام	٨٧ر١١	٤٦
المجموع	٤٢ر٢٥	١٠٠

المصدر : هبة حندوسة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .

جدول (٢ - ٧)

مساهمات الدول المختلفة فى رأس المال المتراكم
للمشروعات التى تمت الموافقة عليها
طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

(نسب مئوية)

السنة	مصـر	الدول العربية	الولايات المتحدة	دول السوق الاوربية المشتركة	دول أخرى	المجموع
في داخل البلاد						
١٩٧٧	٥٠	٢٤	٦	—	٢٠ (أ)	١٠٠
٧٩	٥٥	١٧	٩	٥	١٤	١٠٠
٨٠	٥٨	١٢	٨	٨	١٤	١٠٠
٨٢	٦١	٢٣	٤	٥	٧	١٠٠
٨٤	٧١	١٥	٤	٦	٤	١٠٠
٨٦	٧١	١٤	—	١٥ (ب)	—	١٠٠
٨٧	٧٠	١٤	٥	٦	٥	١٠٠
٨٩	٦٧	١٦	—	١٧ (ب)	—	١٠٠
في المناطق الحرة						
١٩٨٤	٨٣	١٣	٧	٦	١٨	١٠٠
٨٧	٣١	٤٧	٦	٥	١١	١٠٠
٨٩	٣٥	٤٣	—	٢٢ (ب)	—	١٠٠

(أ) تشمل دول السوق الأوربية « والدول الاخرى » .

(ب) تشمل الولايات المتحدة ، ودول السوق الاوربية ، و «الدول الاخرى» .

المصـدر : هـادى إصفهانى : المرجع السابق .

جدول (٢ - ٨)

المشروعات التى تمت الموافقة عليها طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ *

السنة	مشروعات الاستثمار داخل البلاد					مشروعات الاستثمار فى المناطق الحرة				
	عـدد المشروعات	رأس المال		الانفاق الاستثمارى		عـدد المشروعات	رأس المال		الانفاق الاستثمارى	
		بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكي	بالجنيه المصرى	بالدولار الأمريكي		بالجنيه المصرى	بالدولار امريكى	بالجنيه المصرى	بالدولار امريكى
٧٥/٧٤	١١٠	٤٤٢ر٣	٧٥١ر٩	٤٨٩ر٣	٨٣١ر٨	٢	٢١ر١	٣٥ر٩	٢٢ر١	٣٧ر٦
٧٦/٧٥	٨٠	٣٩٤ر٣	٦٧٠ر٣	٨٦٠ر٣	١٤٦٢ر٥	٥٣	١٤١ر١	٢٣٩ر٩	١٤٥ر٩	٢٤٨ر٠
٧٧/٧٦	٩١	٦٠٥ر٢	٨٦٥ر٤	١٥٤٦ر٥	٢٢١١ر٥	٣٥	٥٣ر٨	٧٦ر٩	٥٧ر٥	٨٢ر٢
٧٨/٧٧	١٢٤	٤٢١ر١	٦٠٢ر٢	٦١٦ر٦	٨٨١ر٧	٥٠	٢٨ر٥	٥٥ر١	٦١ر٨	٨٨ر٤
٧٩/٧٨	١١٨	٣١٩ر٨	٤٥٧ر٣	٥٨٨ر٤	٨٤١ر٤	٢٠	٢١ر٣	٣٠ر٥	٢٥ر٦	٣٦ر٦
٨٠/٧٩	١٢٠	٤٥٦ر٤	٦٥٢ر٧	٨٥٧ر١	١٢٢٥ر٧	٢٣	٢٠ر٨	٢٩ر٧	٢٩ر٩	٤٢ر٨
٨١/٨٠	٢٠١	٨٦٠و٩	١٠٣٣ر١	١٨٩٩ر٢	٢٢٧٩ر٠	٤٥	٧٧ر٣	٩٢ر٨	١٧٤ر٠	٢٠٨ر٨
٨٢/٨١	١٥٠	٦٤٦ر٤	٧٧٥ر٧	١٥٨٤ر٢	١٩٠١ر٢	١١	٦٦ر٢	٧٩ر٤	١٣٤ر٩	١٦١ر٩
٨٣/٨٢	١٠٠	٣٩١ر٤	٤٦٩ر٧	٦٨٢ر٧	٨١٩ر٢	٢٩	١٥٠ر٢	١٨٠ر٠	١٨١ر٢	٢١٧ر٤
٨٤/٨٣	١٦٥	٧٩٨و٠	٩٥٧ر٦	١٢٤٣ر٠	١٦١١ر٦	٢	٣٦ر٢	٤٣ر٤	٨٧ر٤	١٠٤ر٩
٨٥/٨٤	٧٣	٤٥١ر٦	٥٤١ر٩	١١١٠ر٥	١٣٣٢ر٦	٥	١٣ر١	١٥ر٧	٢٦ر٠	٣١ر٢
٨٦/٨٥	٨٢	٣٠٠ر٢	٢٢٥ر٢	٨٢٠ر٦	٦١٥ر٤	٤	٦ر٤	٤ر٨	٨ر٥	٦ر٤
٨٧/٨٦	٨٧	٥١٢ر٣	٣٧٩ر١	١٠٧٢ر٤	٧٩٣ر٦	٧	١٤ر٥	١٠ر٧	٢١ر٦	١٦ر٠
١٩٨٨	٨٧	٦٨٧	٣٢٩ر٨	١١٨٨ر٠	٥٧٠ر٢	١٢	٤٨ر٠	٣٣ر٠	٦٦ر٦	٣١ر٧

المصدر : نفس مصدر الجدول (٢ - ٧)

* باستخدام سعر صرف البنوك التجارية

جدول (٢ - ٩)

اجمالى القروض المدفوعة بالفعل لمصر من كافة المصادر

(٧٥ - ١٩٨٧)

بالمليون دولار

السنة	اجمالى القروض	السنة	اجمالى القروض	السنة	اجمالى القروض
١٩٧٥	٢٥٤١	٧٩	٢١٢٦	٨٤/٨٣	٢٢٥٣
٧٦	١٥٢٠	٨١/٨٠	٢٤٠٨	٨٥/٨٤	٢٠١٩
٧٧	٢٨٩٤	٨٢/٨١	٢٦٠٣	٨٦/٨٥	٢٥١٩
٧٨	٢٢٧٨	٨٣/٨٢	٢٤٩١	٨٧/٨٦	١٤٠٦

المصادر : ٧٥ - ٨١ / ١٩٨٢ :

Warld Bank : A.R.E. : Current Economic Situation and Growth Prospects , Oct. 1983 , p. 42

٨١ / ٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ :

Warld Bank . A.R.E. : Country Economic Memorandum , Sept. 1988 , p. 83

الفصل الثالث

دخول ريعية

٣- ١ هل الاقتصاد المصرى اقتصاد ريعى ؟

طوال الخمسة عشر عاماً الماضية كانت المصادر الأربعة الأساسية للعملات الأجنبية فى مصر هى البترول وتحويلات العاملين فى الخارج وقناة السويس والسياحة . وقد بلغت مساهمة هذه العناصر الأربعة مجتمعة فى سنة ١٩٨٢/٨١ ، اقصى مستوى بلغته حتى الآن وهو ٧٥٪ من إجمالى الإيرادات الجارية فى ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد انخفضت منذ ذلك الوقت ، خاصة بعد الانخفاض الكبير فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ ، فإنها مازالت لاتقل عن ٦٠٪ (انظر الجدولين ٣-١ و ٣-٢) .

كان الأمر مختلفاً تماماً قبل ١٩٧٥ ، حيث كانت صادرات مصر من القطن (بما فى ذلك الغزل والمنسوجات القطنية) تجلب من العملات الأجنبية أكثر بكثير من أى من هذه المصادر الأربعة ، إذ كانت إيرادات البترول والسياحة وقناة السويس قد تأثرت بشدة بحرب ١٩٦٧ ، ولم تكن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد بدأت بعد تشكل مصدراً هاماً من مصادر العملات الأجنبية ، بل كان حجمها يقل حتى عن إيرادات السياحة [١] .

هناك إذن من الأسباب مايبرر وصف الاقتصاد المصرى بأنه اقتصاد ريعى، إذ أن جزءاً لايستهان به من كل من هذه المصادر الأربعة يعتبر بمثابة « ريع اقتصادى » ، من حيث أنه ضعيف الصلة للغاية بحجم الجهد المبذول ، ويتأثر حجمه بتغيرات الطلب أكثر بكثير من تأثره بمستوى النفقة .

---

(١) انظر إكرام ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ ، ٣٤٩.

ليس هناك مايستحق الاستهجان بالضرورة فى أن يستمد اقتصاد ما جزءاً كبيراً من دخله من مصادر « ريعية » ، وأن يكون بعض هذا الدخل منبت صلة بالجهد المبذول ، حتى إذا اعتبر هذا أمراً مستهجناً إذا تعلق بالفرد، ولكن من المؤكد أن اقتصاد « ريعياً » من شأنه أن يواجه مخاطر معينة قد لايواجهها ، بنفس الدرجة ، اقتصاد من نوع آخر . وهذه هى بالفعل حالة الاقتصاد المصرى .

فكل هذه المصادر الأربعة من مصادر الدخل تتأثر بتقلبات الطلب اكثر مما تتأثر بتقلبات العرض ، وهناك مجال محدود نسبياً للتحكّم فى ظروف العرض على النحو الذى قد تتطلبه زيادة الطلب أو نقصانه ، وذلك إذا قورنت هذه المصادر الأربعة للدخل بمصادر أخرى ، كالصادرات الصناعية مثلاً . أضف إلى ذلك أن ظروف الطلب ، فيما يتعلق بثلاثة على الأقل من هذه المصادر الأربعة هى اكثر تأثراً بالعوامل السياسية من غيرها من الصادرات ، مما يخلق أسباباً إضافية لعدم استقرار الدخل . كما أن هناك مجالاً أضيق ، فيما يبدو ، للتأثير فى حجم الطلب ، فيما يتعلق باثنين على الأقل من هذه المصادر الأربعة وهما البترول وقناة السويس ، باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية ، منه فى مصادر أخرى للدخل كالصادرات الصناعية أو الزراعية مثلاً .

إن ماطرأ من تقلبات على ميزان المدفوعات المصرى خلال ربع القرن الماضى يؤيد مانقول . فكما سبق أن رأينا ، على سبيل المثال ، كان لحرب ١٩٦٧ آثار سيئة للغاية على الاقتصاد المصرى لأسباب ترجع فى الأساس إلى تأثيرها على إيرادات مصر من البترول وقناة السويس والسياحة . وكان التحسن الذى طرأ بعد ١٩٧٥ راجعاً إلى حد كبير إلى التغير الذى طرأ على نفس هذه المصادر ، ولكن فى اتجاه إيجابى ، بالأضافة إلى ماطرأ من ارتفاع فى أسعار البترول فى السنوات ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٨٠ . ثم كانت انتكاسة الاقتصاد المصرى فى أعقاب ١٩٨٥ ، راجعة فى الأساس إلى تدهور أسعار البترول ، بينما تأثرت إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج بتقلب أسعار البترول بطريق غير مباشر ، من حيث أن نسبة عالية من السياح القادمين إلى مصر يأتون من الدول الغنية بالنفط ، كما أن الجزء الأكبر من تحويلات

المصريين العاملين بالخارج يأتى من نفس هذه الدول . كذلك تأثرت إيرادات السياحة بشدة بتقلبات الظروف السياسية المحلية والإقليمية .

وتقدم أزمة الخليج التى وقعت فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ مثالاً حديثاً وواضحاً للغاية على المدى الذى وصل إليه اعتماد الأقتصاد المصرى على عدد من «الدخول الريعية » التى تتأثر بعوامل لاتخضع بدرجة تذكر للإرداة المصرية .

فمع تفجر الأزمة فى اغسطس ١٩٩٠ ، كان من الطبيعى أن يتوقع حدوث تدهور كبير فى ميزان المدفوعات ، إذ أن المصادر الثلاثة الرئيسية للعملات الأجنبية ، عدا البترول ، كان من المتوقع لها أن تتأثر بشدة بظروف الأزمة ، بينما لم يكن من المتوقع أن يعوض الارتفاع المنتظر فى أسعار البترول النقص المنتظر فى الدخول الأساسية الأخرى . واختلفت التقديرات لحجم الخسارة المتوقعة اختلافاً كبيراً فيما بينها . فمن ناحية ، قدرت الحكومة المصرية فى مطلع ١٩٩١، الخسائر الإجمالية لميزان المدفوعات خلال ١٩٩١/٩٠ ، بسبب الأزمة ، بمبلغ ٥,٩ بليون دولار ، تشمل ٣ بليون دولار هى الإنخفاض المتوقع فى تحويلات العاملين بالخارج ، ١٢٥٠ مليون دولار هى الإنخفاض فى إيرادات السياحة ، ٤٥ مليون دولار فى إيرادات قناة السويس ، ١٢٠٠ مليون دولار فى الصادرات المصرية إلى العراق والكويت ، وكذلك فى صادراتنا لدول أخرى بسبب ارتفاع نفقات الشحن والتأمين . إن هذا التقدير لم يأخذ فى حسابه الأرتفاع المتوقع فى قيمة صادرات البترول ، وقد قرر وزير البترول أنها ستصبح فى ١٩٩١/٩٠ ضعف ماكانت عليه فى السنة السابقة ، كنتيجة ليس فقط لارتفاع سعر البترول بل ولزيادة كميات البترول المصدرة بسبب الانخفاض المتوقع فى الاستهلاك المحلى الناتج بدوره عن ارتفاع أسعار الوقود المحلية . من ناحية أخرى ، كانت هناك بعض التقديرات لمحللين غربيين ، توقعت أن تكون الخسارة التى ستلحق ميزان المدفوعات المصرى أقرب إلى ٢ بليون دولار ، أما البنك الدولى فقدر هذه الخسارة بنحو ١,٢ بليون دولار خلال سنة ١٩٩٠ و ٢ بليون دولار أخرى خلال ١٩٩١ . وعلى الرغم من أن هذا التقدير الأخير كان أقل كثيراً من تقدير الحكومة المصرية فإنه كان يعنى أن إيرادات مصر من العملات الأجنبية سوف تنخفض بمقدار يساوى مجموع

صادرات مصر فى ٨٩/ ١٩٩٠ ، أو مايمثل نحو ٢٥٪ من جميع إيرادات مصر من العملات الأجنبية (باستثناء التحويلات الرسمية) .

ولكن الذى حدث ، لدهشة الجميع ، هو أن أثر أزمة الخليج على ميزان المدفوعات المصرى لم يكن فقط أهون بكثير مما كان متوقعاً ، بل إن ميزان الحسابات الجارية فيه حقق فى الواقع فائضاً خلال ١٩٩١/٩٠ ، قدره ١٣٩١,٣ مليون دولار ، وهو مايشمل تحسناً فى هذا الميزان قدره ٢٦٠٥,٢ مليون دولار بالمقارنة بالسنة السابقة (انظر الجدول ٣-٣) . صحيح أن إيرادات البترول كانت أقل من المتوقع [٢] ، ولكن إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج لم تشهد الانخفاض المتوقع ، بل إن إيرادات قناة السويس زادت فى الواقع بنسبة ١٣٪ نتيجة لزيادة عدد ناقلات البترول التى عبرت القناة قادمة من المملكة السعودية ، بسبب زيادة انتاج البترول السعودى، وكذلك نتيجة لمرور بعض السفن الحربية فى القناة بسبب أزمة الخليج.

أما تحويلات العاملين بالخارج فقد بقيت ثابتة تقريباً ، ولعل تفسير ذلك هو أن المصريين العائدين بسبب الأزمة قاموا بتحويل بعض مدخراتهم المتراكمة فى الخارج ، مما عوض النقص فى التحويلات الجارية . كذلك لم تشهد إيرادات السياحة الانخفاض الكبير الذى كان متوقعاً ، مما يفسر جزئياً بما أنفقه نحو ٣٠ ألف كويتى أقاموا فى مصر لفترة ما بسبب الأزمة . كان التحسن فى ميزان المدفوعات راجعاً أيضاً إلى انخفاض التزامات مصر المتعلقة بخدمة القروض ، وإلى الزيادة الكبيرة فى التحويلات الرسمية ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه [٣] ، بالإضافة إلى الزيادة فى إيرادات مصر مقابل ماقدمته من خدمات للعمليات العسكرية الناتجة عن الأزمة [٤]

---

(٢) بلغت الزيادة فى إيرادات البترول ٧٤٢ مليون بالمقارنة بمبلغ ١,٢ بليون دولار هو مبلغ الزيادة التى توقعها وزير البترول .

(تقرير البنك المركزى المقدم إلى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والأئتمانية خلال ١٩٩١/٩٠ ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٨٩) .

(٣) انظر الفصل الأول .

(٤) تقرير البنك المركزى لمجلس الشعب ، المشار إليه فيما سبق ، ص ٩٠ .

على أية حال فإن كلا من توقع التدهور في ميزان المدفوعات ، خلال الشهور الأولى للأزمة ،والتحسن الكبير الذى طرأ على هذا الميزان ، بعد الأزمة بشهور قليلة ، كان سببه فى الأساس التطور (المتوقع أو الفعلى) لمصادر الدخل الأساسية الأربعة والتى وصفناها « بالدخول الريعية » ، بالإضافة إلى ماطرأ من تطور على حجم المعونات الخارجية ، التى تخضع ، هى أيضاً ، لعوامل سياسية ليس لمصر قدرة عالية على التأثير فيها . وسوف نقوم الآن بتحليل كل من هذه المصادر الأربعة الرئيسية للعملات الأجنبية ، بتفصيل أكبر ، لنرى إلى أى مدى يمكن التأثير فيها بأساليب السياسة الاقتصادية المختلفة ، وإلى أى مدى يمكن أن نتوقع أن يساهم كل منها فى تخفيف عبء الديون الخارجية فى المستقبل .

٣-٢ تحويلات العاملين بالخارج :

استمرت تحويلات العاملين بالخارج تمثل منذ ١٩٧٨ ، أهم مصدر منفرد للعملات الأجنبية فى مصر ، باستثناء فقط السنوات الثلاث الأولى التالية للارتفاع الكبير فى أسعار البترول فى ١٩٧٩ . وخلال السنوات القليلة الماضية ، كانت هذه التحويلات تمثل مالايقل عن ٣٠٪ من جميع إيرادات مصر من العملات الأجنبية فيما عدا التحويلات الرسمية ، وهو مافوق بكثير على مساهمة البترول منذ الانخفاض الكبير فى أسعار البترول فى منتصف الثمانينات . ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا الدور الكبير الذى تلعبه تحويلات العاملين بالخارج فى دعم ميزان المدفوعات ، لايمكن رده ، بدرجة ملحوظة ، إلى أى اجراء معين من إجراءات السياسة الاقتصادية ، اتخذ عمداً لتحقيق هذا الهدف ، بل كان هذا الدور الكبير للتحويلات ، وماطرأ عليها من تقلبات ، راجعين أساساً لردود الأفعال الفردية لتغيرات الظروف الخارجية أو للأحداث السياسية فى داخل مصر .

فبزوغ هذه التحويلات فى منتصف السبعينات ، كمصدر ذى شأن من مصادر العملة الأجنبية فى مصر ، كان نتيجة مباشرة للزيادة المفاجئة فى

إيرادات البترول لدول الخليج ، وتدشين هذه الدول لبرامج طموح للتنمية . كان قيام الحكومة المصرية بتخفيف ماكانت تفرضه من قيود على سفر المصريين إلى الخارج إجراء ذا أهمية بلاشك ، ولكنه كان إجراء سلبياً وكان الدافع إليه ، على الأرجح ، عوامل سياسية أكثر منه عوامل اقتصادية . أما الانخفاض الكبير فى حجم التحويلات فى ١٩٨٢/٨١ فقد كان على الأرجح بسبب ما أعقب اغتيال الرئيس السادات من شيوع جو من عدم الاستقرار السياسى . وأما عودة التحويلات إلى الزيادة فى العامين التاليين فلعلها كانت وثيقة الصلة بزيادة عدد المهاجرين المصريين إلى العراق خلال السنوات الأولى التالية لنشوب الحرب بين العراق وإيران . ثم عادت التحويلات الى الانخفاض أو الزيادة الطفيفة بعد ١٩٨٥ لأسباب تتعلق بتراخى معدل الهجرة ، وزيادة عدد المصريين العائدين إلى مصر ، وما فرض من قيود على الأنفاق فى الدول المضيفة بسبب الانخفاض فى أسعار البترول (انظر الجدول ٣ - ٤) .

وعلى الرغم من أن تدهور العلاقات المصرية - العربية ، فى أعقاب زيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ ، وعلى الأخص بعد اتفاقيات كامب ديفيد فى ١٩٧٨ واتفاقية الصلح فى ١٩٧٩ ، كان أثره على هجرة المصريين إلى الخارج وعلى تحويلاتهم أقل مما يمكن أن نتوقع ، فإن تطورات سياسية أخرى حدثت فى المنطقة كان لها تأثير فعال . من ذلك تقلبات العلاقة بين مصر وكل من ليبيا والعراق والأردن ، التى أثرت على عدد المهاجرين المصريين إلى هذه البلاد والعائدين منها ، وعلى حجم تحويلاتهم منها ، كما حدث على الأخص فى حالة تحويلات المصريين العاملين بالعراق قبيل الغزو العراقى للكويت(٥) .

---

(٥) لازال عدد المصريين العاملين بالخارج مجالاً للتخمين . ففى دراسة قام بها مركز الدراسات الأقتصادية والمالية التابع لكلية الأقتصاد بجامعة القاهرة ، فى ١٩٨٩ ، ذكرت ثلاثة تقديرات متفاوتة بدرجة ملحوظة لعدد المصريين الذين كانوا يعملون فى الكويت والعراق فى ١٩٨٥ ، (انظر الجدول ٣-٥ ، ولاحظ التفاوت الكبير على الأخص فى حالة العراق) . وهناك تقديرات أخرى مذكورة فى مذكرة الحكومة المصرية المقدمة للبنك الدولى عن الآثار المتوقعة لأزمة الخليج ، والمؤرخة ١٩٩١/١/٢٤ ، حيث قدر عدد المصريين بالعراق بـ ٨٥٠ الف ، وبالكويت ٣٤٠ الف وبالأردن ١٥٠ الف ، وذلك قبل أزمة الخليج مباشرة . كما تقدر هذه المذكرة عدد المصريين العائدين إلى مصر بسبب الأزمة بنحو ٥٠٪ من هذه الأعداد المذكورة حالاً ، ومن ثم يكون عدد العائدين ٦٧٠ الف شخص بالمقارنة برقم مذكور بمرجع أخر لايزيد كثيراً عن نصف هذا العدد .
انظر مثلاً :

Economic Intelligence Unit : Country Report , Egypt , Dec . 2. 1990.

حيث يقدر عدد المصريين العائدين بـ ٣٥٠ الف شخص .

إن عدداً من المصريين الذين كانوا قد عادوا إلى مصر بسبب أزمة الخليج ، عادوا إلى الخليج بعد انتهاء الحرب ، بحيث أصبح فى المملكة السعودية فى أعقاب الأزمة عدد من المصريين أكبر مما كان قبلها ، ولكن السبب الأساسى ، فيما يبدو ، وراء الثبات النسبى فى حجم التحويلات فيما بين ٨٩/ ٩٠ و ٩٠/ ١٩٩١ هو ما أشرنا إليه من أن تحويل رءوس الأموال المتراكمة قد عوّض الانخفاض فى الكميات المحوّلة من الدخول الجارية .

لعل أهم التحفظات التى يمكن أن تذكر على قولنا السابق بضعف أثر إجراءات السياسة الاقتصادية على حجم التحويلات ، هى تلك المتعلقة بالزيادة الكبيرة فى التحويلات فى ١٩٧٨ والزيادة التى حدثت فى ١٩٨٨/٨٧ . أما الزيادة الأولى (١٩٧٨) فالأرجح أنها كانت نتيجة تطبيق النظام المعروف باسم « الأستيراد بدون تحويل عملة » ، وتخفيض قيمة الجنية المصرى وتطبيق سعر صرف أكثر جاذبية على تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ابتداء من ١٩٧٧ . وأما الزيادة الثانية (١٩٨٨/٨٧) فالأرجح أنها كانت استجابة لتخفيض جديد (بنسبة ٢٥,٦ ٪) فى سعر الجنيه المصرى فيما بين مايو ١٩٨٧ وأوائل ١٩٨٨ .

من ناحية أخرى ، نلاحظ أن أسعار الفائدة المطبقة فى مصر حتى أوائل التسعينات كانت تعمل فى الاتجاه المضاد ، أى فى اتجاه تخفيض حجم التحويلات . والواقع أنه طوال الفترة الممتدة من منتصف السبعينات ، عندما بدأت التحويلات تحتل قدراً من الأهمية ، وبين ١٩٩١ ، ظلت القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة على الودائع المتلقاة وعلى القروض المقدمة ، عند مستويات سالبة ، مما عمل على تثبيط الحافز على الأدخار المحلى والتحويلات وشجع على العكس على تكوين الودائع بالعملات الأجنبية وعلى هروب رءوس الأموال إلى الخارج . ثم جرى رفع أسعار الفائدة فى مايو ١٩٨٧ بنسبة

١-٢ ٪، ومع ذلك ظلت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة ، إذ كان معدل التضخم نحو ٢٥ ٪ بينما لم تتجاوز أسعار الفائدة الرسمية ١٣,٢٥ ٪ فى الوقت الذى بلغت فيه أسعار الفائدة على الودائع الدولارية ٧,٨ ٪ .

كانت هذه هى الظروف التى شجعت على ظهور ونمو تلك الظاهرة المعروفة باسم « شركات توظيف الأموال الأسلامية » . فقد أحرزت هذه الشركات نجاحاً كبيراً فى منافسة البنوك التجارية على جذب تحويلات العاملين بالخارج عن طريق دفع أسعار فائدة أعلى بشكل ملحوظ ، وإن كانت قد أسمت هذه الفوائد أرباحاً حتى تتسق مع التفسير الشائع للمبادئ الأسلامية . إن هذه الشركات فضلاً عن استجابتها للمشاعر الدينية لدى الكثيرين ،وتقديمها لعائد أفضل على المدخرات ، يمكن أيضاً أن ينظر إليها كمثل شيق لأثر ارتفاع معدل الحراك الأجتماعى على السلوك الاقتصادى ، وهى الظاهرة التى سبق أن أشرنا إليها من قبل وصادفنا أمثلة لتأثيرها على مستوى الأستهلاك ومعدل التهرب من الضرائب . ذلك أن بعض سمات هذه الشركات وطريقة عملها ، يتسق اتساقاً ملحوظاً مع بعض سمات المدخرات التى نجحت هذه الشركات فى اجتذابها ومع نوع النشاط الذى يقوم بها أصحاب هذه المدخرات وطبيعة طموحاتهم . فأصحاب الودائع التى لجأوا بأموالهم إلى هذه الشركات ، إذ حققوا قفزة كبيرة على السلم الأجتماعى عن طريق هجرتهم إلى دول النفط ، أو عن طريق تحقيق زيادة مفاجئة وغير متوقعة فى دخولهم وثرواتهم بأساليب أخرى غير الهجرة ، مع خشيتهم من فقدان مركزهم الأجتماعى الجديد بنفس سرعة حصولهم عليه ، هؤلاء رحبوا بشدة بالعائد المرتفع الذى تقدمه هذه الشركات حتى مع ما كان يحيط بمصدر أرباح هذه الشركات من شكوك وغموض . فعندما يكون مصدر دخل المرء أو ثروته ، هو نفسه محل شك أو غير مشروع فإن السرية التى توفرها هذه الشركات المسماة بالأسلامية ، لأسماء المودعين فيها وحجم أموالهم ، تصبح محل ترحيب خاص ، خاصة مع مايمكن أن يضيفه ادعاء الانتساب للدين ، من صفة الشرعية والنقاء على أموال ليس مصدرها بهذه الدرجة من الشرعية أو النقاء . بعبارة أخرى ، إن ظاهرة كظاهرة نمو هذا النوع من الشركات وما

ارتبط بها من ادعاء الانتساب إلى الدين ، تبدو مفهومة أكثر فى حقبة اتسمت بالنمو السريع فى الدخول ذات صفة « الريعية » ، منها فى فترات أخرى أكثر استقراراً ، كانت الدخول فيها أكثر ارتباطاً ببذل الجهد الأنتاجى .

على أية حال ، فقد اقترب ذلك التاريخ الطويل لأسعار الفائدة السالبة من نهايته فى يناير ١٩٩١ ، عندما ألغيت السقوف المفروضة على أسعار الفوائد على الودائع والقروض ، وبدأ تطبيق نظام البيع بالمزاد لسندات الخزانة ، وحدد البنك المركزى سعراً للخصم أعلى بنقطتين مئويتين من السعر الذى يصل إليه هذا المزاد . وهكذا ارتفع سعر الفائدة على سندات الخزانة إلى ١٤,٢٥٪ فى يناير ١٩٩١ ثم إلى ١٨٪ فى أبريل من نفس السنة . ثم اتخذت خطوة أخرى هامة فى فبراير ١٩٩١ ، تتعلق بأسعار الصرف الأجنبى ، حينما ألغى نظام أسعار الصرف المثلث (سعر البنك المركزى المدعم لتمويل الواردات الأساسية، وسعر البنوك التجارية ، وسعر السوق الحرة) وحل محله نظام مؤقت يقوم على سعرين للصرف ، سعر « أوّلى » يحل محل سعر البنك المركزى ، وسعر « ثانوى » هو سعر السوق الحرة . وطبقاً لهذا النظام أصبحت تحويلات العاملين بالخارج تخضع للسعر الثانوى الذى تحدده قوى العرض والطلب الحرة ، على أن يحدد مستوى السعر الأوّلى فى حدود لا تتجاوز ٥٪ من المتوسط اليومى للأسعار السائدة فى السوق الحرة ، وعلى أن يندمج هذا السوق الأوّلى فى السوق الحرة بعد ١٢ شهراً من بداية تطبيق هذا النظام . ولكن الذى حدث هو أن هذا الاندماج قد تم بالفعل فى أكتوبر ١٩٩١ وأصبحت سوق الصرف الأجنبى فى مصر سوقاً موحدة .

لم ينقض وقت كاف على الإجراءات المتخذة فى ١٩٩١ يسمح بتقييم أثرها على حجم تحويلات العاملين بالخارج ، فضلاً عن أن هذه الأجراءات قد اتخذت خلال أزمة الخليج ، ومن ثم يصعب الفصل بين أثر هذه وتلك . ولكن يمكن القول بأنه مع إتمام تحرير سعر الصرف وأسعار الفائدة من التدخل الإدارى ، لم يبق هناك مجال واسع يمكن فيه لإجراءات السياسة الأقتصادية أن تؤثر ، بدرجة عالية من الفعالية ، على حجم هذه التحويلات . لقد أشار تقرير للبنك الدولى مؤخراً إلى بعض التقديرات التقريبية لحجم مدخرات المصريين

العاملين بالخارج ، بأنها تفوق مايجرى تحويله لمصر بالفعل بما لايقل عن ٢,٣ بليون دولار سنوياً[٦] . وقد ذكرت اقتراحات عديدة بما يمكن عمله من أجل زيادة عدد المهاجرين المصريين للخارج وزيادة حجم دخولهم هناك ، عن طريق توفير برامج تعليمية وتدريبية تعد خصيصاً لهذا الغرض ، أو عن طريق عقد اتفاقيات مع الدول المضيفة لزيادة حقوق هؤلاء المهاجرين ، أو زيادة النسبة من دخولهم التى يجرى تحويلها إلى مصر ، إما عن طريق الضرائب أو تطبيق أسعار صرف وأسعار فائدة أكثر جاذبية ، أو إتاحة فرص للاستثمار فى مصر، معدة خصيصاً لجذب هذه المدخرات . وعلى الرغم من أن كل هذه المقترحات جديرة بالبحث و الدراسة ، فإن تجربة العقدين الماضيين تدلنا على أنه ربما كان للعوامل السياسية أثر أكبر وأشد حسماً على حجم هذه التحويلات . بل إن كثيراً من هذه الإجراءات المقترحة تتوقف إمكانية تطبيقها على توفر الظروف السياسية الملائمة . ويظهر هذا بوضوح على الأخص فيما يتعلق بعقد اتفاقيات مع الدول المضيفة حول قواعد معاملة المهاجرين . ولكن العامل الأكثر حسماً ، هو على أى حال ، عدد المهاجرين الذين تسمح الدول المضيفة ابتداء باستقبالهم ، وهذا يتوقف فى الأساس على طبيعة العلاقات السياسية بين الدولتين ، وعلى التوجهات السياسية للدولة المضيفة ، وهى أمور لا يبدو أن لواضعى السياسة الاقتصادية فى مصر سلطاناً كبيراً عليها ، على الأقل فى ظل المناخ السياسى الذى يسود العالم العربى فى الوقت الحاضر وفى المستقبل المنظور .

من الواضح أن واضعى الخطة الخمسية الجديدة (٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) يدركون أن المجال المتاح للتأثير فى تطور حجم التحويلات باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية هو مجال محدود ، ومن ثم قدرت التحويلات تقديراً محافظاً فى هذه الخطة . فإذ قدرت الخطة حجم التحويلات فى ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٢,٦٤٦ مليون جنية ، وهو مايعنى أنها ظلت ثابتة تقريباً بين ٩١/٩٠ و ٩٢/٩١ على الرغم مما اتخذ من إجراءات تتعلق بسعر الصرف

(6) World Bank , A .R.E , Economic Readjustment with Growth, 1990, vol.2,p46.

وأسعار الفائدة خلال ١٩٩١ ، استهدفت الخطة معدل نمو سنوياً فى التحويلات قدرة ١,٢٪ فقط (انظر الجدول ٣-٦) وهو مايبدو ، فى ضوء مناقشتنا السابقة ، من قبيل الحرص المبرر تماماً .

٣-٣ البترول :

على الرغم من أن مصر ليست من الدول الغنية بالنفط بالمقارنة بعدد السكان ، فإنها فى اعتمادها على إيرادات البترول قد أصبحت ، منذ منتصف السبعينات ، قابلة للمقارنة بدول النفط الغنية فى الخليج . ذلك أنه بالإضافة إلى ماتحصل عليه بطريق مباشر من صادراتها البترولية ، فإن إيرادات وسوق البترول خارج مصر لها أثر ملحوظ على حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وعلى إيرادات قناة السويس ، وكذلك ، وإن كانت بدرجة أقل ، على إيرادات مصر من السياحة . كانت مصر قد بدأت تحصل من وراء صادراتها البترولية على ضعف قيمة صادراتها من القطن ، وأكثر من قيمة كل صادراتها الزراعية مجتمعة ، منذ ١٩٧٦ ، كما أن جزءاً كبيراً من إجمالى رصيد الاستثمارات الأجنبية الخاصة المتراكم فى مصر ، هو فى قطاع البترول، ولاتقل نسبة الأستثمارات الأمريكية فى قطاع البترول عن ٨٢٪ من إجمالى رصيد الأستثمارات الأمريكية فى مصر فى نهاية ١٩٩١(٧) . وإذا كان نصيب إيرادات البترول فى إجمالى إيرادات مصر من العملات الأجنبية قد انخفض بشدة فى السنوات الأخيرة ، حتى إنه لم يتجاوز ١٠٪ فى ٨٩/ ١٩٩٠ (انظر الجدول ٣-٢) فإن هذا يرجع إلى انخفاض إيرادات البترول أكثر مما يرجع إلى الأرتفاع فى غيرها من إيرادات . ويلاحظ أن الأنخفاض فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ أعقبه انخفاض فى تيار الأستثمارات الأجنبية الخاصة فى مصر بنحو الثلث(٨).

وكما رأينا فيما يتعلق بتحويلات العاملين بالخارج ، نجد هنا أيضاً أن

---

(٧) تقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصرى ، يونية ١٩٩٢ .

(٨) البنك الدولى ، المرجع السابق ، ص ٩ .

إيرادات مصر من صادرات البترول لم تتأثر كثيراً بإجراءات السياسة الأقتصادية ، إذ كان العامل الحاسم فى تحديد حجم هذه الإيرادات هو تطور مستوى أسعار البترول الدولية . ففى ظل الثبات النسبى فى حجم احتياطى مصر المؤكد من البترول ، (انظر الجدول ٣-٨) ، لم تزد مصر من حجم انتاجها من البترول بدرجة ملحوظة ، فبقى حجم كل من الأنتاج والصادرات ثابتاً إلى حد بعيد منذ الانخفاض الشديد فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ ، مما أدى إلى الانخفاض الشديد فى إيراداته (انظر الجدول ٣-٧) .

ومن حيث أن تخفيض سعر الصرف للجنيه المصرى لايعتبر من بين الأدوات التى يمكن عن طريقها زيادة إيرادات البترول ، إذ أنها لاتؤثر فى ثمن البترول مقوّماً بالعملات الأجنبية ، فإن أهم أدوات السياسة الأقتصادية التى يمكن للحكومة المصرية بها التأثير فى صادرات البترول هى رفع الأسعار المحلية للمنتجات البترولية . وقد حدث بالفعل فى الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أن رفعت الأسعار المحلية للطاقة بأكثر من ٣٣٠٪ وشمل ذلك مضاعفة أسعار زيت الوقود نحو ثلاث مرات ، وهو أكثر المنتجات البترولية تلقياً للدعم . ثم رفعت الأسعار مرة أخرى فى ١٩٩١ ، حتى أصبحت الأسعار التى يدفعها المستهلك للبوتاجاز نحو اربع مرات قدر ماكانت عليه فى ١٩٨٥ ، وأسعار البنزين نحو ثلاث مرات ونصف . ترتب على ذلك أن الأستهلاك المحلى لبعض المنتجات البترولية لم يزد إلازيادة طفيفة للغاية ، وأن نسبة الزيادة فى إجمالى استهلاك المنتجات البترولية بعد ١٩٨٥ كانت أقل بشكل ملحوظ جداً مما كانت فى السنوات الخمس السابقة على تلك السنة (انظر الجدول ٣-٩) .

أدت هذه الزيادات فى الأسعار إلى أن أصبحت الأسعار المحلية أقرب بكثير إلى الأسعار العالمية ، ولكن حيث أن هذه الزيادات قد بدأت من مستويات منخفضة للغاية ، فإن المتوسط المرجح لأسعار الطاقة فى مصر فى ١٩٩١ كان لايزال أقل من مستوى الأسعار العالية . وقد تعهدت الحكومة المصرية بأن تصل إلى مستوى الأسعار العالمية للطاقة فى موعد أقصاه ١٩٩٥ ، الأمر الذى يتطلب ، طبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولى فى ١٩٩٠ ، أن تتحقق زيادة فى

الأسعار المحلية لاتقل ، فى المتوسط ، عن ٣٥٪ سنوياً حتى سنة ١٩٩٥ . ويقدر البنك أنه إذا تحقق هذا فإن مصر تستطيع زيادة إيراداتها من صادرات المنتجات البترولية بنحو ١,٥ بليون دولار سنوياً[٩] وهو ما يكاد يساوى إجمالى إيرادات مصر من صادرات البترول فى الوقت الحاضر .

إن نجاح مصر فى زيادة إيراداتها من الصادرات البترولية يتوقف أساساً على أربعة أمور : (١) ارتفاع أسعار البترول (٢) اكتشاف حقول جديدة (٣) مزيد من تخفيض الاستهلاك المحلى للمنتجات البترولية مما يسمح بزيادة الكميات المصدرة (٤) إحلال الغاز الطبيعى محل البترول فى الاستهلاك المحلى، مما يسمح بدوره بزيادة الكميات المصدرة . أما العاملان الأول والثانى فإن من الصعب التنبؤ بتطورهما فى المستقبل ، ولايبدو أن هناك ، فى الوقت الحاضر أسباباً قوية تدفع للتفاؤل فيما يتعلق بأى منهما . لقد عبّر بعض خبراء البترول فى مصر عن تفاؤلهم باحتمالات العثور على آبار جديدة فى الصحراء الغربية ، التى يقل عدد الآبار المحفورة بها عن نصف عدد الآبار المحفورة فى منطقة خليج السويس ، وهى منطقة لا تزيد مساحتها عن عشر مساحة الصحراء الغربية . ولكن نتائج التنقيب فى الصحراء الغربية لم تؤيد هذا التفاؤل حتى الآن . وهكذا فإن الهدف الذى كان قد حدد منذ فترة طويلة ، للوصول بحجم الأنتاج إلى مليون برميل من البترول يومياً قبل سنة ١٩٨٣ ، لم يتحقق حتى الآن ، بسبب أن الأكتشافات الجديدة لم تضف كثيراً إلى حجم الاحتياطات المؤكدة .

أما عن ترشيد استهلاك الطاقة ، فإن هناك من التقديرات مايشير إلى إمكانية توفير نحو ٢٧٪ من الطاقة المستخدمة فى الصناعة و ٥٧٪ من الاستهلاك المنزلى للوقود ، ولكن يلاحظ أن الخطة الخمسية الجديدة (٩٢/٩٣ - ٩٦/١٩٩٧) تتضمن تقديرات لحجم الاستهلاك فى سنوات الخطة تقوم على افتراض معدل لزيادة إجمالى الاستهلاك المحلى قدرة ٢,٩ ٪[١٠]

---

(٩) البنك الدولى : المرجع السابق ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(10) Middle East Economic Survey , 3February 1992 , pp. A4 and A7

وهو نفس معدل الزيادة فى الاستهلاك الذى تحقق فى السنوات الأربع السابقة (انظر الجدول ٣-٨ فيما تقدم) . والحقيقة هى أن من الصعب أن نتبين كيف يمكن تخفيض معدل الزيادة فى الاستهلاك بأكثر مما حدث بالفعل .

من ناحية أخرى ، أكد بعض الخبراء على إمكانية إحلال الغاز الطبيعى محل البترول الخام كمورد للطاقة ، بالنظر إلى أن مصر تحوز كميات كبيرة نسبياً من احتياطى الغاز (١٢ تريليون قدم مكعب) بالمقارنة باحتياطى البترول الخام الذى تقدره الجهات الرسمية حالياً بأربعة بلايين من البراميل ، وهى كمية لا تكفى أكثر من ١٢ عاماً طبقاً للمعدل الحالى للأنتاج . ولكن الخطة الخمسية الحالية لا يظهر منها مايدل على أن هذا الإحلال سوف يجرى خلال سنوات الخطة بمعدل من شأنه أن يحدث أثراً ملحوظاً على إيرادات مصر من صادرات البترول . بل إن هذه الخطة تفترض فى الواقع حدوث انخفاض فى هذه الإيرادات ، إذا جرى تقييمها بالأسعار الثابتة ، بمعدل ٤,٧٪ سنوياً (انظر الجدول ٣-٦) ، على أساس أن هذه الخطة تستهدف على حد تعبيرها « الأستمرار فى تقليل الأعتماد تدريجياً على حصيلة صادرات البترول الخام حفاظاً على هذه الثروة القومية من ناحية ، وعدم تعريض الخطة لأية هزات تمويلية قد تنتج عن عدم الأستقرار العالمى فى أسعاره من ناحية أخرى» (١١)

يتبين مما سبق أن هناك مبرراً للخشية من أنه ، مالم تحدث اكتشافات بترولية جديدة وهامة ، سوف تتحول مصر من مصدر صاف إلى مستورد صاف للبترول ، فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين .

٣-٤ قناة السويس :

يرجع دخول قناة السويس كعنصر من عناصر الاقتصاد القومى إلى

(١١) الإطار المبدئى للخطة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٢٤٧ .

تأميمها فى سنة ١٩٥٦ ، ولكنها لم تجلب لمصر دخلاً صافياً إلا ابتداء من ١٩٦٠ . وبعد ثمانى سنوات ظلت القناة فيها مغلقة فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، بدأت مساهمتها فى ميزان المدفوعات المصرى تزيد زيادة منتظمة حتى أن إيراداتها ، بعد انخفاض أسعار البترول ، فاقت إيرادات مصر من البترول فى أواخر الثمانينات (انظر الجدول ٣-١٠) .

ولكن يلاحظ أن حجم إيرادات مصر من قناة السويس قد أصبح ، بعد أن فرغت مصر من القيام بالأعمال الضرورية المتعلقة بتوسيع وتعميق القناة ، خارجاً إلى حد كبير عن دائرة السيطرة المصرية ، ذلك أن هذه الإيرادات تحكمها حركة المرور بالقناة التى تتوقف بدورها على ظروف التجارة الدولية ، خاصة تجارة البترول ، وظروف الحرب أو السلام فى المنطقة ، بالأضافة إلى مستوى الرسوم التى تفرضها مصر على عبور القناة . هذه الرسوم يجرى تحديدها بوحدات من حقوق السحب الخاصة وتتفاوت قيمتها بحسب طاقة الحمل للمركبات العابرة وبحسب حجم ونوع هذه المركبات . وعلى الرغم من أن هيئة قناة السويس هى صاحبة القرار فى تحديد هذه الرسوم ،وهى تقوم بتعديلها كل سنة تقريباً ، فإن قدرة هذه الهيئة على زيادة الرسوم يحدها إلى درجة كبيرة مستوى النفقة البديلة لمرور السفن حول القارة الأفريقية بدلاً من مرورها بقناة السويس . ولهذا نجد أنه على الرغم من أن رسوم المرور بالقناة كانت ترفع من عام لآخر ، فإن هذه الزيادات كانت تقرر فى الأساس لتخفيف الأثر الناتج عن تقلبات حركة المرور فى القناة .

نلاحظ كذلك أن حركة المرور بالقناة ، مقاسة بكمية الأطنان التى تحملها المركبات العابرة ، هى ثابتة نسبياً ، باستثناء الأوقات التى تتسم بظروف طارئة من عدم الاستقرار ، (انظر الجدول ٣-١١) ، ومن ثم لم تتسم إيرادات مصر من القناة بنفس الدرجة من التقلب التى اتسمت بها إيراداتها من البترول أو تحويلات العاملين بالخارج . ففيما عدا فترة إغلاق قناة السويس بسبب ظروف الحرب (٦٧ – ١٩٧٤) انخفض معدل الزيادة فى إيرادات القناة فيما بين ٨٢/٨٣ و ٨٥/١٩٨٦ بسبب تراخى التجارة الدولية وانخفاض معدل

النمو فى انتاج البترول فى المنطقة . وعلى أية حال ، فقد احتفظت قناة السويس بنصيب ثابت إلى حد كبير فى إجمالى إيرادات مصر من العملات الأجنبية طوال الثمانينات ، وهو نحو العشر . (انظر الجدول ٣-٢) .

يظهر من ذلك اننا يجب أن نتوقع أن تكون مساهمة قناة السويس فى التحسن المرجو فى ميزان المدفوعات خلال سنوات الخطة الجديدة (٩٢/٩٣-١٩٩٧/٩٦) متواضعة إلى حد كبير . إن هذه الخطة لاتقدر نصيب قناة السويس فى إجمالى الاستثمارات الثابتة بأكثر من ٥٠٠ مليون جنيه مصرى، وهو مايمثل ٣,٠٪ من إجمالى الاستثمارات الثابتة للخطة[١٢]، كما انها تقدر أن معدل الزيادة فى إيرادات القناة خلال سنوات الخطة سوف يكون معدلاً معتدلاً هو ٤,٤٪ سنوياً (انظر الجدول ٣-٦) .

٣-٥ السياحة:

شهدت إيرادات مصر من السياحة اتجاهاً ملحوظاً نحو الصعود خلال الخمسة عشر عاماً الماضية . ففيما بين منتصف وأواخر السبعينات زادت هذه الإيرادات من متوسط سنوى قدره ٣٥٤ مليون دولار (٧٤ - ١٩٧٦) إلى ٦٧٧ مليون (٧٧- ١٩٧٩) ، أى بزيادة قدرها ٩١ ٪ ، ثم زادت مرة أخرى بنسبة ٤٠ ٪ فى نهاية الثمانينات (انظر الجدول ٣-١٢) . وقد أصبحت السياحة ، فى السنوات الأخيرة ، اكثر جوانب ميزان المدفوعات المصرى إشراقاً وأسرع مصادر العملة الأجنبية نمواً . وتشير الأرقام الواردة فى الجدول (٣-١٢) إلى إيرادات السياحة التى تدخل مصر من خلال القنوات الرسمية ، وهى تصبح أعلى بكثير إذا أضفنا إليها مايرد من خلال السوق الحرة، وعلى الأخص فى السنوات السابقة على تخفيض قيمة الجنيه المصرى فى ١٩٨٧ . بل إنه ، طبقاً لتقديرات وزارة السياحة ، وهى تضم كلا النوعين من الإيرادات ، قد يبلغ إجمالى الإيرادات الحقيقية من السياحة خمس

---

(١٢) الإطار المبدئى للخطة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ص ١٧٧.

مرات قدر ما ينشره البنك المركزى من أرقام .

إن من الممكن القول إن هذه الزيادة الكبيرة فى إيرادات السياحة تعود بدرجة أكبر إلى زيادة الاستثمار ، بالمقارنة بما يطرأ من زيادة فى إيرادات البترول أو قناة السويس . ففى خلال العشر سنوات الأخيرة زاد حجم الاستثمار فى قطاع السياحة بمعدل أسرع بكثير من معدل نموه فى قطاع البترول أو فى قطاع النقل والمواصلات ، الذى يضم قناة السويس (انظر الجدول ٣-١٣) . ومع ذلك فلازال هناك مجال واسع لزيادة إيرادات السياحة والكثير مما يمكن للحكومة عمله لتحقيق ذلك . فهناك مثلاً التوسع الممكن فى أماكن الإقامة وزيادة درجة التنوع فيها ، وتحسين البنية الأساسية وتطويرها ، وعلى الأخص فى المناطق التى جرى تعميرها حديثاً على ساحلى البحر المتوسط والبحر الأحمر ، والتوسع فى مراكز التدريب لتلبية حاجة قطاع السياحة إلى قوة العمل المؤهلة لهذه الخدمة ، ورفع مستوى الخدمات التى تقدمها الوكالات السياحية ومراكز خدمة السياحة الحكومية . هذه فيما يبدو هى المجالات الأساسية التى يمكن العمل فيها لزيادة إيرادات السياحة ، بالنظر إلى أن استخدام سعر الصرف كوسيلة لتحقيق هذا الهدف قد تم بالفعل بإجراءات توحيد أسعار الصرف فى أكتوبر ١٩٩١ . ولكننا نلاحظ أن الخطة الجديدة لاتتضمن دوراً كبيراً لاستثمارات القطاع العام فى السياحة حتى ١٩٩٧ ، وإنما استهدفت أن تكون نسبة استثمارات القطاع الخاص فى السياحة (٣,٠٪ من إجمالى الاستثمارات) (١٣) ، مساوية تقريباً لنصيب كلا القطاعين خلال العشر سنوات الماضية (٣,٣٪) . ومن المستهدف أيضاً أن يؤدى هذا إلى زيادة إيرادات السياحة بمعدل سنوى قدرة ١٠,٩٪ فى المتوسط خلال سنوات الخطة ، وهو أعلى معدل للنمو المستهدف فى هذه الخطة باستثناء معدل نمو الصناعة التحويلية (انظر الجدول ٣ - ٦) . قد يبدو هذا إفراطاً فى التفاؤل ولكنه فى الحقيقة أقل من معدل النمو المتحقق بالفعل فى إيرادات السياحة خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة (انظر الجدول ٣-١٢) .

إن المشكلة الأساسية ، فيما يتعلق بإيرادات مصر من السياحة ، لاتكمن

---

(١٣) الإطار المبدئى للخطة ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

فى ضآلة حجمها ولافى قلة الفرص المتاحة لنموها فى الأجل الطويل أو المتوسط ، ولكن فى ميلها للتقلب بشدة بين سنة وأخرى ، بل وبدرجة تفوق درجة تقلب إيرادات البترول أو قناة السويس أو تحويلات العاملين بالخارج . فإيرادات السياحة لاتخضع فقط لأثر التقلبات فى ظروف الاقتصاد الدولى بل وأيضاً لأثر التقلبات السياسية والأحداث المهددة للأمن فى مصر والمنطقة المحيطة بها ، وكذلك لأثر مايطرأ من تغيرات على علاقات مصر الخارجية وخاصة بالدول العربية الأخرى واسرائيل .

ويبدو أن هذه التقلبات توثر على السياحة بدرجة أكبر من تأثيرها على المصادر الثلاثة الأخرى للعملات الأجنبية والتى ناقشناها فى هذا الفصل . وهكذا نجد مثلاً أن تدهور علاقات مصر العربية فى أعقاب زيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ وعقد اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع اسرائيل فى السنتين التاليين ، كان عاملاً مهماً من عوامل تدهور إيرادات السياحة فى تلك الفترة ، كما حدث تدهور أكبر فى هذه الإيرادات نتيجة مناخ عدم الاستقرار الذى أعقب مقتل السادات فى ١٩٨١ ، ثم فى أعقاب تدهور العلاقة بين مصر والولايات المتحدة والمشاكل الأمنية خلال ١٩٨٦/٨٥ . لقد عادت إيرادات السياحة إلى النمو بسرعة بعد أزمة الخليج فى ١٩٩١/٩٠ ولكنها عادت فانتكست مرة أخرى بسبب حوادث الأرهاب التى تكررت خلال شتاء ١٩٩٣/٩٢ .

٣-٦ اقتصاد الريع والمديونية الخارجية :

إن من الممكن أن نفترض أنه كلما زاد اعتماد دولة ما على مصادر للدخل تتأثر بشدة بعوامل خارجية لاسلطان للدولة عليها ، وكلما زادت درجة التقلب فى هذه المصادر وصعوبة التنبؤ بحجمها ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كلما زاد احتمال أن تتجه هذه الدولة إلى الاستدانة من الخارج . بل إن هذا الاحتمال يزداد قوة كلما زادت درجة الأرتباط بين هذه المصادر بعضها ببعض، بحيث تميل كلها إلى التغير فى نفس الاتجاه فلا تعوض الزيادة فى

بعضها النقص فى بعضها الآخر . صحيح أن من الممكن لهذه الدولة ، إذا حظيت بإدارة اقتصادية حكيمة ، أن تتجنب التورط فى المديونية الخارجية إذا مارست درجة كافية من ضبط النفس خلال فترات الرخاء النسبى ، لمواجهة ندرة العملات الأجنبية فى فترات الكساد . وفى هذه الحالة ، يمكن أن تستغل الدولة فرصة زيادة مواردها فى بعض الفترات ، لكى تقوم بسداد ديونها السابقة وبالاستثمار فى مشروعات انتاجية كفيلة بتوليد دخل كاف يمكن الدولة من مواجهة فترات التدهور فى هذه الموارد . فإذا كانت الدولة لاتحظى بمثل هذا النوع من الإدارة الاقتصادية ، فقد تجد نفسها ، بمجرد أن تبدأ مصادر النقد الأجنبى فى التدهور ، مضطرة للاعتماد على القروض الأجنبية .

والظاهر أن حماقات السياسة الاقتصادية فى مصر ، قد ذهبت حتى إلى أبعد من هذا ابتداء من منتصف السبعينات . فقد سبق أن رأينا فى الفصل الأول ، كيف زادت ديون مصر الخارجية المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، بنسبة ٧٦٪ خلال فترة لاتزيد على أربع سنوات (٧٧ – ١٩٨١) . إن هذه الفترة كانت فترة نمو فائق السرعة لكل المصادر الأربعة الأساسية للنقد الأجنبى حتى إن نصيب هذه المصادر الأربعة فى إجمالى إيرادات مصر من النقد الأجنبى (باستثناء التحويلات الرسمية) ارتفع من ٥٥ ٪ فى ١٩٧٧ إلى ٧٥٪ فى ١٩٨٢/٨١ . ولكن الإدارة الاقتصادية فى مصر لم تعجز فقط عن استخدام هذه الموارد غير المتوقعة لتخفيض عبء الديون الخارجية بل فعلت ما أدى إلى مزيد من التورط فى الديون . وقد سبق أن رأينا أيضاً كيف زادت الديون العسكرية بدورها ، بسرعة كبيرة ، خلال نفس الفترة ، على الرغم من أنها كانت هى فترة تسارع جهود السلام التى انتهت بعقد اتفاقية الصلح مع اسرائيل فى ١٩٧٩[١٤] .

بل إن المرء ليتساءل عما إذا كانت الزيادة فى مثل هذه المصادر الريعية للدخل ، بدلاً من أن تقلل من درجة الالتجاء إلى القروض الخارجية ، قد تكون أكثر ميلاً إلى أن تؤدى إلى عكس ذلك تماماً . بعبارة أخرى ، قد لاتكون درجة

---

(١٤) انظر الفصل الأول .

الحاجة إلى الاقتراض هى العامل الحاسم فى تحديد حجم المديونية ، بل قد يكون العامل الحاسم هو الدافع إلى الإقراض ، الذى يحكمه مدى ثقة الدائن فى قدرة المدين على السداد . والحقيقة هى أن تجربة مصر فى المديونية الخارجية، سواء فى القرن الماضى أو القرن الحالى ، تؤيد هذا الرأى الأخير.

فخلال سنوات الحرب الأهلية الأمريكية فى القرن الماضى ، (٦١– ١٨٦٤) انخفض بشدة انتاج القطن الأمريكى مما ادى إلى زيادة حادة فى الطلب على القطن المصرى ، وتضاعف سعره خلال السنتين الأوليين من حكم الخديو اسماعيل (٦٣– ١٨٦٥) . خلال هاتين السنتين تضاعف أيضاً حجم صادرات مصر من القطن وزادت قيمة هذه الصادرات اكثر من ثلاث مرات [١٥]. ولكن هاتين السنتين من سنوات الرخاء هما اللتان شهدتا بداية تلك القصة المخزية لمديونية مصر الخارجية خلال القرن الماضى . كان الخديو اسماعيل قد ورث عن سلفه ، سعيد باشا ، بعض الديون الخارجية ، ولكن عبء هذه الديون لم يكن عبئاً ثقيلاً ، إذ كان نصفها واجب الدفع خلال فترة تمتد إلى اكثر من ثلاثين عاماً ، بينما كان مجموع الديون قصيرة الأجل لا يتطلب لسداده أكثر من تخفيض الأنفاق الحكومى بنحو ٢٠٪ خلال الخمس سنوات الأولى من حكم اسماعيل[١٦]. ولكن هذا الوفاء بالديون القديمة فى فترة الرخاء ، لم يحدث فى عهد اسماعيل كما أنه لم يحدث فى عهد السادات ، بعد قرن من الزمان ، عندما كان من الممكن بجهد بسيط التخلص من عبء الدين ، الهيّن نسبياً ، والذى تكون خلال الستينات وأوائل السبعينات . على العكس من ذلك ، طرأ على عادات الأستهلاك فى عهد كل من اسماعيل والسادات ، تحول خطير ، مع ميل متزايد إلى إشباع هذه الحاجات

---

(15) Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1983, p. 134

(١٦) هذا التقدير مبنى على أرقام الإيرادات والنفقات الحكومية الواردة فى كروشلى ، المرجع السابق مباشرة، ص ٢٧٥ .

الاستهلاكية الجديدة عن طريق الاستيراد . يحكى لنا جون مارلو قصة شيقة للغاية هى قصة ماتعرض له الخديو اسماعيل من ضغوط وإغراءات من جانب البنوك الأجنبية والقناصل والسماسرة والتجار من مختلف الأصناف من أجل زيادة مشترواته من سلع هى فى أغلب الحالات قليلة الجدوى لبلده ، ومن خدمات هى فى معظم الأحوال خدمات موهومة (١٧) وقد سبق أن أشرنا إلى أمثلة مشابهة جداً لهذا فى حالة السادات ، وما أنفقه أو اقترضه من الخارج ، خاصة فيما يتعلق بمشترواته من السلاح(١٨). ولعل ماكان أهم بكثير من ميول الخديو اسماعيل الشخصية ، كتفسير لانفاقه البذخى ، ما كان يحدث فى ذلك الوقت من تطورات فى موازين المدفوعات لبعض الدول الأوربية وما كانت تحققه من فوائض فى منتصف القرن الماضى . فمن المؤكد أنه قد توافر لهذه الدول فوائض من رأس المال تبحث عن مقترضين ، خلال الستينات من القرن الماضى ، اكثر بكثير مما كان متوفراً لها قبل ذلك بنحو عشرين عاماً(١٩). ومن الممكن أيضاً أن نجد تفسيراً مماثلاً للزيادة الكبيرة التى طرأت على الأنفاق العام فى عهد السادات وعلى حجم قروضه الخارجية فى أعقاب الزيادة الكبيرة فى إيرادات البترول التى حدثت فى الفترة ٧٣- ١٩٧٤ ، وما صحب ذلك من تراكم الأرصدة الباحثة عن فرص للأقراض ، فى أيدى البنوك الأوربية والأمريكية . ولم تكن مصر ، بأية حال من الأحوال ، وحيدة فى هذا الشأن ، لافى الستينات والسبعينات من القرن الماضى ، ولا فى السبعينات من القرن الحالى ، أى من حيث التورط - دون مبرر - فى الديون الأجنبية . فخلال كل من الفترتين ، كان هذا التورط فى الديون ظاهرة شائعة لاترجع إلى بعض التصرفات غير المسئولة من هذا الحاكم أو ذاك بقدر ماترجع إلى ماتعرض له هؤلاء الحكام من ضغوط خارجية . لقد حل إفلاس الحكومة المصرية فى

---

(17) Marlowe, J. : Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London 1974, pp. 111-125

(١٨) انظر الفصل الأول .

(١٩) انظر :

Landes , D. : Bankers and Pashas, Cambridge, Mass., 1958

وانظر أيضاً :

Condliffe, J. : The Commerce of Nations, Norton, N.Y., 1950, p. 322

١٨٧٦ بعد عام واحد من إفلاس الحكومة العثمانية فى الآستانة ، كما كانت أزمة المديونية الخارجية التى عانت منها مصر فى مطلع الثمانينات جزءاً من ظاهرة عالمية . لقد وصف اقتصادى نيجيرى تجربة بلاده فى السبعينات من القرن الحالى بعبارات تصلح جداً لوصف التجربة المصرية فى نفس الفترة ، إذ كتب يقول :

« فى سنة ١٩٧٨ ، عندما قبلت نيجيريا التعاقد على البلايين الأولى من ديونها الخارجية ، كان حجم الدخل المتدفق عليها من البترول أكثر مما يمكن لها أن تنفقه على أى وجه معقول من وجوه الإنفاق ... ولكننا وجدنا الكثيرين ممن جاءوا لتشجيعنا على الدخول فى عملية انفاق بذخى هائل لتبرير قرض بسيط فى البداية ، هو أول بليون من الدولارات اقترضناه وأضفناه إلى دخولنا البترولية الهائلة . بل لقد وجدنا من يساعدنا على إعداد كتالوج من المشتريات الباهظة التكاليف ، ظننا وقتها أنه يمثل خطة للتنمية » (٢٠) .

إن من دواعى السخرية أيضاً مانلاحظه من أن هذا الأقتراض الخارجى الكثيف يتوقف فجأة ، ليس فى الوقت الذى تقل فيه حاجتنا إلى الاقتراض ، بل عندما تبلغ حاجتنا الحقيقية إلى الأقتراض أقصى حد لها . فعندما يبدأ فى التضاؤل تدفق تلك الدخول الريعية الطائلة من الخارج ، تبدأ محاولة إقناع الدولة بالتوقف عن الاقتراض وإعطاء اهتمام أكبر لتنمية قطاعاتها الأنتاجية . إن هذا الاهتمام المفاجئ بتنمية القطاعات الإنتاجية يرجع إلى حد كبير إلى الرغبة فى تمكين الدولة من الوفاء بديونها السابقة . ففى تجربة مصر فى القرن الماضى ، أدى الأحتلال البريطانى إلى توجيه الجهد لتنمية الإنتاج الزراعى وترشيده ، بدافع أساسى هو تمكين مصر من تسديد ديونها الخارجية (٢١)» .
أما فى التجربة الأحدث عهداً ، فإن من الممكن أن ننظر إلى ماتعرضت له

---

(20) Chinweizu:"Debt Trap Peonage",Monthly Review, November, 1985, pp. 23-4

(٢١) يقول الدكتور على الجريتلى « كان الهدف الوحيد للإدارة البريطانية هو التوسع فى نظام الرى الدائم وزيادة الرقعة المزروعة بالقطن بقصد توفير كمية من النقد الأجنبى تكفى لخدمة دين مصر الخارجى الكبير» .
"The Structure of Modern Industry in Egypt:,L'Egypte Contemporaine,no.241-2,Nov -Dec.1947,p.367

مصر من ضغوط خلال الثمانينات من هذا القرن ، لتطبيق مايسمى بسياسات « التصحيح الهيكلى » ، وللتحول نحو سياسة « تشجيع الصادرات » بدلاً من « الإحلال محل الواردات » ، فى كل من الزراعة والصناعة ، من الممكن أن ننظر إلى كل ذلك على أنه مدفوع بدوافع مماثلة ، أى تمكين مصر من خدمة ديونها الخارجية . لقد انتهت التجربة الأولى ، التى استمرت حتى الحرب العالمية الثانية ، بتسديد مصر كل ديونها ، وتحقيق مصر لبعض التقدم فى قطاعى الزراعة والصناعة إذا قورنت بما كانت عليه عند قدوم الأحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، ولكن ظل جهازها الإنتاجى مختلاً مما مهد الطريق لوقوع مصر مرة أخرى فى براثن الديون الخارجية (٢٢) .

والأرجح أن سياسة التصحيح الهيكلى التى يروج لها فى الوقت الحاضر ، وكما سوف يتضح فى الفصول التالية ، سوف تؤدى إلى نتائج مماثلة .

ويعلق الاقتصادى الأمريكى دونالدميد على ذلك بقوله « سواء كان هذا هو الهدف الوحيد للسياسة البريطانية أو لم يكن فإن المؤكد أنه كان هدفاً أساسيا » ويحيل ميد القارئ فى ذلك إلى وثائق وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة مايو ١٨٩٨ ، حيث يبرر اللوردكرومر الإنفاق الحكومى فى مصر على بناء خزان أسوان بهذا الهدف بالذات . انظر :

Mead, D. : Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, R. Irwin, Illinois, 1964, p.7

(٢٢) قال البعض ، أثناء « ندوة يونيو » ، أنه ليس هناك مايدعو للأستغراب فى أن تحصل دولة على قروض أكثر فى أوقات الرخاء مما تحصل عليه فى أوقات الشدة ، فالمقرضون يتأثرون بطبيعة الحال بقدرة الدولة على الوفاء ، فى تحديد حجم مايقدمونه إليها من قروض ، وهذا يفسر تجربة مصر فى الاقتراض فى الحقبتين التاريخيتين المشار إليهما فى المتن ، ومن ثم فليس هناك مايستوجب النقد أو السخرية . وقد يكون هذا القول مقبولاً طالما كنا بصدد سلوك اقتصادى بحت ، وإنما الذى قصدنا إليه فى المتن هو أن هناك ، فى العلاقات التى تقوم بين البلاد المتقدمة (المقرضة) والبلاد المتخلفة (المقترضة) أكثر بكثير من مجرد تفاعل قوى السوق . ففى كل من التجربتين اللتين مرت بهما مصر فى هذا الصدد ، تجربة اسماعيل باشا وتجربة السادات ، خضعت الحكومة المصرية والحاكم لمختلف أنواع الضغوط من أجل دفع مصر إلى عقد قروض غير مبررة ، وإلى انفاق حصيلة هذه القروض فى أوجه غير رشيدة . وفى ضوء هذه الضغوط ، تبدو الإجراءات القاسية التى يطلب إلى الدولة تطبيقها فى أوقات الشدة من أجل ضمان الوفاء بالديون ودفع فوائدها ، تبدو أشد قسوة مما تبدو لو كان الاقتراض قد جرى من أجل اشباع حاجات حقيقية أو استخدم استخداماً أكثر رشداً .

إن نفس الشئ يمكن أن يقال عن قلة حظ مصر من الإدارة الاقتصادية الحكيمة فى مواجهة تقلبات المصادر الأربعة الأساسية للنقد الأجنبى ، والتى ناقشناها فى هذا الفصل . فقد ذكرت فى المتن أن شدة التقلب فى هذه الإيرادات قد لاتؤذى جهود التنمية ، بالضرورة ، إذا كانت الإدارة الاقتصادية تتسم بدرجة من الحكمة تسمح بضغط الإنفاق فى أوقات الرخاء حتى يمكن مواجهة ندرة النقد الأجنبى فى أوقات الشدة . ونضيف الآن أن نفس « العوامل غير الأقتصادية » التى أشرنا إليها حالاً ، قد تكون هى السبب الأساسى فى حرمان مصر ، فى كثير من العهود ، من هذا النوع من الإدارة الاقتصادية المرغوب فيها .

جدول (٣-٩)

حساب المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات المصري (٨١ / ٨٢ - ٨٩ / ١٩٩٠) (مليون دولار أمريكي)

	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	١٩٩٠/٨٩
متحصلات									
حصيلة الصادرات	٣٨٤٦ر٦	٣٧٤١ر٩	٣٩٦٠ر٤	٣٩٢٧ر٨	٢٥٧٥ر٧	٢٢٦٤ر٤	٣٢٧٤ر٠	٢٧٣٧ر٥	٣٢٠٦ر١
منها البترول	٣٣٢٩ر٠	٢٨٠٧ر٠	٢٩٥٧ر٠	٢٨٩١ر٠	٢٢١٠ر٠	١٣٦٤ر٠	١٥٣٢ر٠	١٢٤٠ر٠	١٢٧٩ر٠
الملاحة	٥٣١ر١	٦٠٢ر٢	٥٦٢ر٦	٦٠٦ر٠	٥٧٤ر٠	٥٠٨ر١	٤٤٦ر٦	٥٣٣ر٧	٥٣٥ر٩
قناة السويس	٩٠٨ر٩	٩٥٦ر٦	٩٧٤ر٠	٨٩٦ر٧	١٠٢٨ر٣	١١٤٨ر٠	١٢٦٨ر٧	١٣٠٦ر٧	١٤٧١ر٨
السياحة	٣٩٢ر٨	٣٠٤ر١	٢٨٨ر٤	٤٠٩ر٦	٣١٥ر٣	٣٧٩ر٦	٨٨٥ر٩	٩٠٠ر٦	١٠٦٦ر٦
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	٤٦٨ر٠	٤٧٣ر٧	٥٤٥ر٦	٥٦٧ر٥	٥٣٤ر٣	٦١٣ر٥	٦٢٤ر١	٧٣٤ر٠	٧٧٥ر٧
متحصلات أخرى	٦٥٨ر٣	١٠٧٩ر٦	١٠٦٤ر٣	١٠٢٥ر٦	٩٩٢ر٣	١٣٦٧ر٠	١٢٤٩ر٣	١٥٨٢ر٧	١٧٢٩ر٧
المجموع	٦٨٠٥ر٨	٧١٥٨ر١	٧٣٩٥ر٣	٧٤٣٣ر٢	٧٠١٩ر٩	٦٢٨٠ر٦	٧٨٤٨ر٦	٧٧٩٥ر٢	٨٧٨٥ر٨
المدفوعات									
مدفوعات عن الواردات	٨٦١٨ر٢	٨٢٦٩ر٣	٩٥١٩ر٣	٩٦٤٠ر٦	٨٥٥٤ر١	٧٣٢٣ر٢	٩٨٤١ر٠	١٠٢٩٣ر٥	١٠٧٧٣ر٢
مدفوعات تجارية	١٤٧ر١	١١٣ر١	١١٩ر٤	١٢٩ر٣	١٣٦ر٥	١٩٧ر٢	٢٠٤ر٥	٢٤٨ر٠	٢٧١ر٢
الملاحة	١٤٣ر٠	١٣٥ر٠	١٧٤ر٠	١٥٩ر٠	٢١٨ر٤	١٦٤ر٨	١١٤ر٥	١٠٩ر٤	٨٠ر٨
فوائد على القروض والالتزامات	٧٩١ر٦	٩٤٣ر٣	١٠٤٨ر٥	٨١٨ر٨	١١٦٥ر٨	٩٢١ر٠	٧٨٥ر١	١١٢٣ر٢	١٦٨٦ر٢
مصروفات السفر والتعليم والعلاج	٢٣٩ر٢	٣٠٠ر١	٢٦٢ر٣	٢٥٤ر٩	١٥٠ر٢	١٣٦ر٥	٨٥ر٦	١١١ر٨	٨٦ر٨
مصروفات الحكومة	٢٤٧ر٣	٢٥٦ر٠	٢٧٧ر٠	٣١٨ر٤	٣١٤ر٧	٢٥٤ر٥	٣١٩ر٦	٣١١ر٨	٤٦.٤
مدفوعات أخرى	١٠٥٧ر٩	١٢٢٨ر٤	١٣٧٢ر٣	١٣٩١ر١	١٦١٣ر٢	١٥٧٤ر١	١١٢٤ر٣	١٣٩٤ر٠	١٢.٨
المجموع	١١٢٤٤ر٣	١١٢٤٥ر٢	١٢٧٧٢ر٨	١٢٧١٢ر١	١٢١٥٢ر٩	١٠٥٦١ر٤	١٢٤٧٤ر٦	١٣٥٩١ر٧	١٤٨٢٣ر٤
رصيد المعاملات الجارية	- ٤٤٣٨ر٥	- ٤٠٨٧ر١	- ٥٣٧٧ر٥	- ٥٢٧٨ر٩	- ٥١٣٣ر٠	- ٤٢٨٠ر٨	- ٤٦٢٦ر٠	- ٥٧٩٦ر٥	- ٦٠٣٧ر٦
التحويلات :									
رسمية (*)	٥١ر٠	٢٥ر٦	٢٦ر١	٢٢٢ر١	٥٠٧ر٤	٢٤٤ر٦	٦٩٧ر٥	٧١١ر٢	١٦٨٠ر٢
تحويلات العاملين بالخارج	٢٠٨١ر٩	٣١٦٥ر٤	٣٩٣٠ر٥	٣٤٩٦ر٢	٢٩٧٢ر٧	٣٠١١ر٩	٣٣٨٣ر٩	٣٥٣٢ر٢	٣١٤٣ر٥
المجموع	٢١٣٢ر٩	٣١٩١ر٠	٣٩٥٦ر٦	٣٧١٨ر٣	٣٤٨٠ر١	٣٣٥٦ر٥	٤٠٨١ر٤	٤٢٤٣ر٤	٤٨٢٣ر٧
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	- ٢٣٠٥ر٦	- ٨٩٦ر١	- ١٤٢٠ر٩	- ١٥٦٠ر٦	- ١٦٥٢ر٩	- ٩٢٤ر٣	- ٥٤٤ر٦	- ١٥٥٣ر١	- ١٢١٣ر٩

(*) تشمل ، في ٨٦ / ١٩٨٧ والسنوات التالية ، قيمة المنح السلعية طبقا لارقام وزارة التعاون الدولي

المصادر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، وتقارير البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي عن الاقتصاد المصري ، سنوات مختلفة

جدول (٣-٢)

نصيب البترول ، وقناة السويس ، والسياحة ، وتحويلات العاملين بالخارج
فى إجمالى إيرادات مصر من العملات الأجنبية عدا التحويلات الرسمية
(٨١ / ٨٢ - ٨٩ / ١٩٩٠)

	٨١ / ٨٢	٨٢ / ٨٣	٨٣ / ٨٤	٨٤ / ٨٥	٨٥ / ٨٦	٨٦ / ٨٧	٨٧ / ٨٨	٨٨ / ٨٩	٨٩ / ٩٠
مجموع صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	٦٨٠٥ر٨	٧١٥٨ر١	٧٣٩٥ر٣	٧٤٣٣ر٢	٧٠١٩ر٩	٦٢٨٠ر٦	٧٨٤٨,٦	٧٧٩٥ر٢	٨٧٨٥ر٨
تحويلات العاملين بالخارج (مليو ن دولار)	٢٠٨١ر٩	٣١٦٥ر٤	٣٩٣٠ر٥	٢٤٩٦ر٢	٢٩٧٢ر٧	٣٠١١ر٩	٣٣٨٣,٩	٣٥٣٢ر٢	٣٧٤٣ر٥
مجموع الإيرادات الجارية عدا التحويلات الرسمية (مليون دولار)	٨٨٨٧ر٧	١٠٣٢٣ر٥	١١٣٢٥ر٨	١٠٩٢٩ر٤	٩٩٩٢ر٦	٩٢٩٢ر٥	١١٢٣٢,٥	١١٣٢٧ر٤	١٢٥٢٩ر٣
منها البترول (٪)	٣٧ر٤	٢٧ر٢	٢٦ر١	٢٦ر٤	٢٢ر١	١٤,٧	١٣,٦	١٠ر٩	٩ر٨
قناة السويس (٪)	١٠ر٢	٩ر٣	٨ر٦	٨ر٢	١٠ر٣	١٢,٣	١١,٣	١١ر٥	١١ر٧
السياحة (٪)	٤ر٤	٢ر٩	٢ر٥	٣ر٧	٣ر١	٣ر٧	٧,٩	٧ر٩	٨ر٥
تحويلات العاملين بالخارج (٪)	٢٣ر٤	٣٠ر٧	٣٤ر٧	٣٢ر٠	٢٩ر٧	٣٢,٤	٣٠,١	٣١ر٢	٢٩ر٩
مجموع الأرصدة الأربعة (٪)	٧٥ر٤	٧٠ر١	٧١ر٩	٧٠,٣	٦٥ر٢	٦٣,٥	٦٢,٩	٦١ر٥	٥٩ر٩

المصدر : حسبت من أرقام الجدول (٣-١) .

جدول (٣-٣)

حساب العمليات الجارية فى ميزان المدفوعات
٩٠ / ١٩٩١ بالمقارنه ب ٨٩ / ١٩٩٠

(مليون دولار)

	٨٩ / ١٩٩٠	٩٠ / ١٩٩١ (*)
المتحصلات :		
حصيلة الصادرات	٣٢٠٦ر١	٣٨٨٦ر٨
الملاحة	٥٣٥ر٩	٨١١ر٩
قناة السويس	١٤٧١ر٨	١٦٦١ر٩
السياحة	١٠٦٦ر٦	٩٢٤ر١
فوائد وأرباح وإيرادات أخرى	٧٧٥ر٧	١٠٤٩ر٤
متحصلات أخرى	١٧٢٩ر٧	٣٢٣١ر٥
المجموع	٨٧٨٥ر٨	١١٥٦٥ر٦
المدفوعات :		
مدفوعات عن الواردات	١٠٧٧٣ر٢	١١٤٢٤ر٥
مدفوعات تجارية	٢٧١ر٢	٢٣٢ر٢
الملاحة	٨٠ر٨	١٠١ر٠
فوائد على القروض والالتزامات	١٦٨٦ر٢	١٥٢٩ر٧
مصروفات السفر والتعليم والعلاج	٨٦ر٨	٨٢ر٩
مصروفات الحكومة	٣١٢ر٤	٤٤٤ر٧
مدفوعات أخرى	١٦١٢ر٨	١٦٢١ر٥
المجموع :	١٤٨٢٣ر٤	١٥٤٣٦ر٥
رصيد المعاملات الجارية	- ٦٠٣٧ر٦	- ٣٧٧٠ر٩
التحويلات :		
رسمية	١٠٨٠ر٢	١٤٨٦ر٩
تحويلات العاملين بالخارج	٣٧٤٣ر٥	٣٧٧٥ر٣
المجموع	٤٨٢٣ر٧	٥٢٦٢ر٢
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	- ١٢١٣ر٩	١٣٩١ر٣

(*) أرقام أولية .

المصدر : تقارير البنك المركزى المصرى السنوية

جدول (٣- ٤)

التقلبات السنوية فى تحويلات العاملين بالخارج
(٧٤ - ٩٠ / ١٩٩١)

السنة	مليون دولار	نسبة التغير (٪)	السنة	مليون دولار	نسبة التغير (٪)
١٩٧٤	١٨٩		١٩٨٤/٨٣	٣٩٣٠	+ ٢٤
٧٥	٣٦٦	+ ٩٤	٨٥/٨٤	٣٤٩٦	- ١١
٧٦	٧٥٥	+ ١٠٦	٨٦/٨٥	٢٩٧٣	- ١٥
٧٧	٨٩٧	+ ١٩	٨٧/٨٦	٣٠١٢	+ ١
٧٨	١٧٦١	+ ٩٦	٨٨/٨٧	٣٣٨٤	+ ١٢
٧٩	٢٢١٤	+ ٢٦	٨٩/٨٨	٣٥٣٢	+ ٤
١٩٨١/٨٠	٢٦٢٥	+ ١٩	٩٠/٨٩	٣٧٤٣	+ ٦
١٩٨٢/٨١	٢٠٨٢	- ٢١	١٩٩١/٩٠	٣٧٧٥	+ ١
١٩٨٣/٨٢	٣١٦٥	+ ٢٥			

المصادر : ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ :

World Bank : A.R.E. : Issues of Trade Strategy and Investment Planning . January 1983 . p. 412 .

٨١ / ١٩٨٢ - ٨٩ / ١٩٩٠ : الجدول (٣-١) فيما سبق .

٩٠ / ١٩٩١ : الجدول (٣-٣) فيما سبق .

جدول (٣ - ٥)

بعض التقديرات لعدد المصريين العاملين فى البلاد العربية
فى ١٩٨٥

(ألف شخص)

الدولة المضيفة	تقدير المجلس القومى للسكان	تقدير اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى اسيا (الأمم المتحدة)	تقدير المجالس القوميه المتخصصة
المملكة السعودية	٣٦١	٥٠٠	٤٠٠
الكويت	١٤٥	١٣٧	١٣٧
العراق	٤٢٤	١١٦٤	٦٢٥
الأردن	٩٠	١٣٠	١٣٠
ليبيا	٣٣	٧٦	غ.م
بلاد اخرى	١٥٧	١١٠	٢٨٢
المجموع	١٢١٠	٢١١٧	١٥٧٤

غ.م. : غير متوفر .

المصدر : د. ليلى الخواجه : عودة العمالة المصرية المهاجرة من الدول العربية المنتجة للنفط وآثارها على سوق العمل المصرية ، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٨٩ .

الجدول (٣ - ٦)

الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات
فى الخطة الخمسية (٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧)

(أ) المتحصلات

	بالمليون جنيه مصرى بأسعار ٩١ / ١٩٩٢		
	٩١ / ١٩٩٢ (تقديرات)	٩٦ / ١٩٩٧ (مستهدف)	معدل نمو سنوى ٪
الصادرات السلعية :			
الصادرات الزراعية	١٥٧٥	٢٤٨.	٥ر٩
الصادرات الصناعية	٥٧٦٢	١٢١٢٥	٠ر١٦
البترول الخام ومنتجاته	٥٥٤٥	٤٣٤٩	(٧ر٤)
صادرات الشريك الأجنبى	١٥٥٧	١٧٩٣	٩ر٢
صادرات مقابل استثمار البترول	٢٢٦٦	٢٦٤٥	١ر٣
إجمالى الصادرات السلعية	١٦٧.٥	٢٣٣٩٢	٠ر٧
الصادرات الخدمية :			
التأمين	١٤٤	١٧٨	٣ر٤
الملاحة	٢.٩.	٢٢٩.	٨ر١
رسوم المرور فى قناة السويس	٥٨٢٩	٧٢٣٦	٤ر٤
السياحة	٤٦٩.	٧٨٧٣	٩ر١٠
مستحقات خدمية أخرى	٩٩٨٣	١١٥٥٧	٠ر٣
إجمالى الصادرات الخدمية	٢٢٧٣٦	٢٩١٣٥	١ر٥
عوائد عوامل الانتاج المحصلة :			
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	١٢٦٤٦	١٣٤..	٢ر١
عوائد استثمار ومتحصلات أخرى	٢٤٦٦	٢٩٣.	٥ر٣
إجمالى العوائد المحصلة	١٥١١٢	١٦٣٣.	٦ر١
التحويلات الجارية المحصلة :			
التحويلات للهيئات والأفراد	٨٢٧	٨٨٣	٣ر١
التحويلات للحكومة	٣٦٨٥	١...	(٠ر٢٣)
إجمالى التحويلات الجارية	٤٥١٢	١٨٨٣	(٠ر١٦)
مجموع الإيرادات الجارية	٥٩.٦٥	٧.٧٤.	٧ر٣

(ب) المدفوعات

	بالمليون جنيه مصرى بأسعار ٩١ / ١٩٩٢		
	٩١ / ١٩٩٢ (تقديرات)	٩٦ / ١٩٩٧ (مستهدف)	معدل نمو سنوى ٪
الواردات السلعية :			
الواردات الاستهلاكية	١.٨١.	١١٣٢٥	٩ر.
الواردات الوسيطة	١٨١٥.	٢١٣٥٥	٢ر٣
الواردات الاستثمارية	١١٢٤.	١٢٢٩٥	١ر٨
إجمالى الواردات السلعية	٤.٢..	٤٤٩٧٥	٢ر٣
المدفوعات الخدمية :			
التامين	١٢٤	١٤.	٢ر٥
الملاحة	٤١٢	٤٦٢	٢ر٣
السياحة	٢٨٥	٤٧.	١ر٤
مصروفات الحكومة	١٥٩٨	١٨١.	٢ر٥
مدفوعات خدمية أخرى	٥٧٢.	٦٦٣٣	٣ر.
مقابل صادرات استثمار البترول	٢٢٦٦	٢٦٤٥	٣ر١
مجموع المدفوعات الخدمية	١.٥.٥	١٢١٦.	٣ر.
عوائد عوامل الانتاج المدفوعة :			
الفوائد على القروض والالتزامات	٤٦٩.	٧٥..	٨ر٩
عوائد أخرى	٤٧.	٥٤٩	٢ر٣
مقابل صادرات الشريك الأجنبى	١٥٥٧	١٧٩٣	٢ر٩
إجمالى العوائد المدفوعة	٦٧١٧	٩٨٤٢	٧ر٩
التحويلات الجارية المدفوعة	٣	٣	-
مجموع المدفوعات الجارية	٥٧٤٢٥	٦٦٩٨.	٣ر١
رصيد الميزان التجارى	- ٢٣٤٩٥	- ٢١٥٨٣	- ١ر٧
رصيد الميزان الخدمى	١٢٢٣١	١٦٩٧٥	٦ر٨
رصيد ميزان السلع والخدمات	- ١١٢٦٤	- ٤٦.٨	- ١٦ر٤
رصيد ميزان عوائد الانتاج	٨٣٩٥	٦٤٨٨	- ٥ر.
رصيد ميزان التحويلات	٤٥.٩	١٨٨.	- ١٦ر١
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	+ ١٦٤.	+ ٣٧٦.	٢٥ر٨

المصدر وزارة التخطيط : الإطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة (٩١/٩٢ - ٩٦/١٩٩٧) الجزء الأول، الجدول(٤٤)

جدول (٢-٧)

التقلبات السنوية فى إيرادات مصر من صادرات البترول

(٧٤ - ٨٩ / ١٩٩٠)

السنة	مليون دولار	نسبة التغير ٪	السنة	مليون دولار	نسبة التغير ٪
١٩٧٤	١٨٧	-	٨٣/٨٢	٢٨.٧	- ١٦
٧٥	٢٨٩	+ ٥٤	٨٤/٨٣	٢٩٥٧	+ ٥
٧٦	٦٤٤	+ ١٢	٨٥/٨٤	٢٨٩١	- ٢
٧٧	٧٢.	+ ١٢	٨٦/٨٥	٢٢١.	- ٢٤
٧٨	٨.٢	+ ١١	٨٧/٨٦	١٣٦٤	- ٣٨
٧٩	١٨٨.	+ ١٣٤	٨٨/٨٧	١٥٣٢	+ ١٢
٨. /١٩٨١	٣.١٢	+ ٦.	٨٩/٨٨	١٢٤.	- ١٩
٨٢/٨١	٣٣٢٩	+ ١.	٩./٨٩	١٢٢٩	- ١

المصادر : ٧٤ - ٨. / ١٩٨١ :

World Bank : A. R. E. : Issues of Trade Srategy and Investment Planning , January 1983 , p. 412 .

٨١ / ٨٢ - ٨٩ . ١٩٩. : الجدول (٣-١) فيما تقدم .

جدول (٣-٨)

حجم الأنتاج ، والاستهلاك المحلى والاحتياطى المؤكد

من البترول والغاز الطبيعى

(٧٠ - ١٩٩٠)

السنة	الأنتاج (بالمليون طن)			الاستهلاك المحلى	الاحتياطى المؤكد	
	البترول الخام	الغاز الطبيعى ومشتقاته	المجموع		البترول الخام (بليون برميل)	الغاز الطبيعى (بليون قدم مكعب)
١٩٧٠	١٦ر٤	–	١٦ر٤	٥ر٩	٤ر٥	٥٠٠٠
٧٥	١١ر٧	–	١١ر٧	٧ر٥	٣ر٩	٤٠٠٠
٨٠	٢٩ر٤	٢ر٠	٣١ر٤	١٣ر٠	٢ر٩	٢٩٧٠
٨١	٣١ر٨	٢ر٢	٣٤ر٠	١٤ر٩	٣ر٩	٢٩٦٠
٨٢	٣٢ر٩	٢ر٤	٣٥ر٣	١٦ر٥	٣ر٣	٧١٨٠
٨٣	٣٦ر٠	٢ر٨	٣٨ر٨	١٨ر٥	٣ر٤	٧١٠٠
٨٤	٤١ر٢	٣ر٧	٤٤ر٩	٢٠ر٧	٣ر٢	٦٩٩٦
٨٥	٤٤ر٣	٤ر٥	٤٨ر٨	٢١ر٨	٣ر٩	٧٠٦٧
٨٦	٤٠ر٢	٥ر٢	٤٥ر٤	٢٢ر٢	٣ر٣	١٠٢٤٧
٨٧	٤٥ر٢	٥ر٩	٥١ر١	٢٤ر٠	٣ر٤	١٠٢٤٧
٨٨	٤٢ر٩	٦ر٨	٤٩ر٧	٢٤ر٥	٣ر٣	١١٤٨٤
٨٩	٤٣ر٠	٧ر٤	٥٠ر٤	٢٥ر٥	٣ر٤	١١٧٠٠
٩٠	٤٤ر٠	٧ر٧	٥١ر٧	٢٦ر٣	٣ر٥	١٢٤٠٠

المصدر : د. حسين عبد الله : اقتصاديات الطاقة في مصر ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٤ - ١٦٥

الجدول (٣ - ٩)

الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى

(٥٢ - ١٩٩١)

(١٠٠ طن مترى)

السنة	الغاز الطبيعى	بوتاجاز	بنزين	كيروسين	سولار	مازوت	زيوت وأسفلت ومنتجات أخرى	المجموع	نسبة التغير٪
١٩٥٢	-	٤	٢٥٢	٦٦٥	٣٤٣	١٧٥٤	٣٩	٣٠٥٧	-
١٩٦٠	-	٢٠	٢٦٢	٧٣٦	٧٨٢	٢٧٨٤	١٥٨	٤٧٤٥	٦ر٥
١٩٦٥	-	٥٩	٢٨٧	٩٢٨	١١٢٤	٢٩٧٤	٢٠٩	٥٥٨١	٣ر٣
١٩٧٠	-	١٠٨	٤٤٤	٨٢٠	١١٧٦	٣٠٠٥	٣٦٦	٥٩١٩	٢ر١
١٩٧٥	٣٣	١٧٩	٦٥٦	١١٨٨	١٣٣٥	٣٦٣٩	٤٢٩	٧٥٤٩	٧ر٤
١٩٨٠	١٦١٦	٣٨٢	١١٥٨	١٥٠٣	٢٤٢٤	٥١٧٢	٧٨٧	١٣٠٤٢	٨ر١١
١٩٨١	١٨٤٣	٤٣٧	١٢٧٥	١٦١٦	٣٠٠٨	٥٨٨٣	٨٦٨	١٤٩٣٠	٥ر١٤
١٩٨٢	٢٠٣٥	٤٧٦	١٢٧٥	١٧٨٢	٣٢٩١	٦٥٤٨	٩٤٥	١٦٥١٠	٦ر١٠
١٩٨٣	٢٢٨٥	٥٢٠	١٤٣٣	١٩٩٤	٣٧٢٠	٧٢٥٨	١١٤٤	١٨٥٣١	٢ر١٢
١٩٨٤	٣٠٣٠	٥٧٠	١٦١٠	٢١١٨	٤١٤٧	٧٦٧١	١٣٨٣	٢٠٧٣٧	٩ر١١
١٩٨٥	٣٦٩٢	٦١٥	١٨٠٩	٢١٨٩	٤٠٥٨	٧٨٦٠	١٤٥٩	٢١٨٣١	٣ر٥
١٩٨٦	٤٢٧٤	٦٦٦	١٩٥٨	٢٣٢٨	٢٨٧٥	٧٦٥٦	١٣٩٠	٢٢٢١٤	٨ر١
١٩٨٧	٤٧٥٠	٧٣٩	٢٠٢٥	٢٣٨٤	٤٠٥٨	٤٥٢٢	١٤٥٠	٢٤٠٠٨	١ر٨
١٩٨٨	٥٥٣٧	٧٢٢	٢١٠٥	٢٤٤٤	٤١٧٣	٨١٩٣	١٥٠٠	٢٤٤٧٨	٠ر٢
١٩٨٩	٥٨٨٩	٨٢١	٢١٠٩	٢٣٨٦	٤٣٤٧	٨٣٤٣	١٥٤٦	٢٥٤٧٢	١ر٤
١٩٩٠	٦١٢٧	٨٥٤	٢١٤١	٢٣٣٣	٤٥١٥	٨٦٤٢	١٦٥٥	٢٦٢٩٨	٢ر٣
١٩٩١	٢٨٦٢	٨٦٤	٢١٧٢	٢٢١٠	٤٦٣٤	٨٦١٦	١٦٤٣	٢٦٩٢٤	٤ر٢

المصدر : د. حسين عبد الله : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

جدول (٣ - ١٠)

التقلبات السنوية فى إيرادات قناة السويس

(٧٥ - ٨٩ / ١٩٩٠)

السنة	مليون دولار	نسبة التغير %	السنة	مليون دولار	نسبة التغير %
١٩٧٥	٨٥	-	٨٤/٨٣	٩٥٧	٢
٧٦	١١٣	٢٦٦	٨٥/٨٤	٩٧٤	٨ -
٧٧	٤٢٨	٢٨	٨٦/٨٥	٨٩٧	١٥
٧٨	٥١٤	٢٠	٨٧/٨٦	١٠٢٨	١٢
٧٩	٥٨٩	١٥	٨٨/٨٧	١١٤٨	١٠
١٩٨١/ ٨٠	٧٨٠	٣٢	٨٩/٨٨	١٢٦٩	٣
٨٢/٨١	٩٠٩	١٦	٩٠/٨٩	١٣٠٠	١٣
٨٣/٨٢	٩٥٧	٥		١٤٧٢	

المصادر : ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ :

World Bank : A. R. E. : Issues of Trade Srategy and Investment Planning , January 1983 , p. 412

٨١ / ٨٢ - ٨٩ ١٩٩٠ : الجدول (٣-١) فيما تقدم .

جدول (٣ - ١١)

حركة المرور بقناة السويس

السنة	عدد السفن والناقلات	عدد الركب (بالألف)	الحمولة الصافية (بالألف طن)	حركة البضاعة (بالألف طن)
١٩٦٦	٢١٢٥٠	٠٠٣	٢٧٤٢٥٠	٢٤
٨٥	١٩٧٩١	١٦	٣٥٢٥٧٩	٢٥
٨٦	١٨٤٠٣	١٢	٣٦٦٠٧٦	٢٦
٨٧	١٧٥٤١	١١	٣٤٧٠٣٨	٢٥
٨٨	١٨١٩٠	٤١	٣٠٦٩١٣	٢٥
٨٩	١٧٦٢٨	٠٧	٣٧٣٤٢٩	٢٦
٩٠	١٧٦٦٤	٧ر٥	٤١٠٣٢٢	٢٧

المصدر : الجهز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :الكتاب الاحصائى السنوى ، يونيو ١٩٩١

جدول (٣ - ١٢)

التقلبات السنوية فى إيرادات العملة الأجنبية

لقطاع السياحة

(٧٤ - ٨٩ / ١٩٩٠)

السنة	مليون دولار	نسبة التغير %	السنة	مليون دولار	نسبة التغير %
١٩٧٤	٢٦٥	-	٨٣/٨٢	٣٠٤	- ٢٣
٧٥	٣٣٢	٢٥	٨٤/٨٣	٢٨٨	- ٥
٧٦	٤٦٤	٤٠	٨٥/٨٤	٤١٠	٤٢
٧٧	٧٢٨	٥٧	٨٦/٨٥	٣١٥	-٢٣
٧٨	٧٠٢	- ٤	٨٧/٨٦	٣٨٠	٢١
٧٩	٦٠١	- ١٤	٨٨/٨٧	٨٨٦	١٣٣
٨٠ /١٩٨١	٧١٢	١٨	٨٩/٨٨	٩٠١	٢
٨٢/٨١	٣٩٣	-٥٤	٩٠/٨٩	١٠٦٧	١٨

المصادر : ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ :

World Bank : A.R.E.:Issues of Trade Strategy and Investment Planning , January , 1983, p.412

٨١ / ٨٢ - ٨٩ ، ١٩٩٠ : الجدول (٣-١)

١٩٩٠/١٩٩١ : الجدول (٣ - ٣)

جدول (٢ - ١٣)

حجم الاستثمار فى قطاعات مختارة (٨٢ / ٨٣ - ٩١/ ١٩٩٢)

(مليون جنيه مصري)

القطاع	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	المجموع	٪
الزراعة	٣٩٢ر١	٥٢٥ر٤	٦٠٥ر٣	٨٦٠ر٢	٧٤١ر٢	١٥٥٢ر٢	١٧٠٨ر٦	١٨٦٥ر٨	١٩٥١ر٧	١٩٩٢ر٠	١٢١٩٥.٦	٧ر١
الصناعة التحويلية والتعدين	١٧٢٦ر٣	٢٠٠٢ر٦	٢٢٨٧ر١	٢٢٩٦ر٧	٢٩٦٢ر٤	٤٩٣٥ر٩	٤٨١١ر٩	٥٥٤١ر١	٤٨٣٨ر٢	٥٥٥٣ر٥	٢٩٠٥٥ر٧	٢٢ر٧
البترول	١٣٩٠ر٩	١٤٢٩ر٣	١٤٣٩ر٣	١٤٥٩ر٨	١٣٩٣ر١	١٦٩٦ر٥	٢٢١٣ر٨	٢٤٨٧ر٠	٣١٤٧ر٠	٣١٤٧ر٠	٢٠٠٢٩ر٥	١١ر٦
الكهرباء والطاقة	٥٤٨ر٠	٥٧٢ر٠	١٠٢٩ر٦	١١٥٦ر١	٧٠٠ر٨	٣٣٠٤ر١	٢٣١٤ر١	٢٤٧٥ر٤	٢٤٣٤ر٢	١٦٥٦ر١	١٧١٩٠ر٤	١٠ر٠
التشييد	٢٢٦ر٤	٢٦٣ر٧	١٦٦ر١	٢١٧ر٦	٣٣٤ر٩	٢٩٥ر١	٢٥١ر٦	٣٩٥ر٩	٤٣٨ر٠	٤٤٦ر٥	٣٠٢٥ر٨	١ر٧
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	١٨٩٧ر٢	١٨٤٠ر٣	٢٠٤٩ر٨	٢٤٥٩ر٣	٣١٠٠ر٠	٢٨٣٩ر٨	٣١٣٢ر٠	٣٨٧٢ر٤	٤٢٠٨ر٠	٣٧٨٣ر٣	٣٠١٨٢ر٠	١٧ر٥
السياحة	٢٢٧ر٠	٢٧٤ر٢	٣٠٨ر٨	٣٧٣ر٨	٥٩٠ر٣	٦٤٥ر٢	٧٦٥ر٣	٨٠٩ر٢	٧٦٢ر٣	٨٧٨ر٢	٥٧٣٤ر٣	٣ر٣
الإسكان	٧٩٩ر٣	٢٩٤ر٨	١١٨٨ر٨	١٥٦٥ر٨	١٨٠٩ر٨	١٦٧٧ر٧	٢٦٠٦ر٣	٢٤٤٦ر٦	٢٦٠٦ر٠	٣٠٤١ر٠	١٨٧٥٠ر١	١٠ر٩
المرافق العامة	٣٥٨ر٢	٥٠٩ر١	٦٦٢ر٢	٧٧٢ر٢	٩٦٠ر٥	١٨٠٦ر٤	١٦٢٧ر٤	١٦٣٩ر٠	١٦٧٩ر٠	١٩٨٦ر٥	١٢٠٠٠ر٥	٧ر٠
إجمالى الاستثمار الثابت	٨٣٩٠ر٣	٩١٥٠ر٩	١٠٦٢٨ر٩	١٣٠١٤ر٤	١٤٥٩٣ر١	٢١٠٩١ر٢	٢٠٩٨٧ر٩	٢٣٤٥٠ر٨	٢٥٢٩٢ر٢	٢٥١٠٦ر٨	١٧١٦٠٦ر٥	١٠٠ر٠

المصدر :الاطار المبدئى للخطة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ص ٦٦ و ٦٩

الفصل الرابع

الزراعة

٤-١ أداء اقتصادى سيئ :

فى هذا الفصل سوف نجمل الحديث عن قصة الأداء السيئ للزراعة المصرية خلال الأربعة عقود الماضية ، دون الدخول فى تفاصيلها . كانت أفضل هذه الفترات ، من حيث معدل نمو الناتج الزراعى ، هى فترة الخطة الخمسية الأولى ٥٩/٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ ، والتى تحقق فيها معدل متوسط للنمو قدره ٣,٣٪ (١) وهو أكبر بدرجة ملحوظة من المعدلات التى سادت فى السنوات السابقة أو اللاحقة عليها . ففى الخمسينات كان معدل نمو الناتج الزراعى أقل من ١٪(٢)، وفيما بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات كان هذا المعدل أقل من ٢٪(٣) . أما بعد منتصف السبعينات فقد زاد معدل نمو الناتج الزراعى عن ٢٪ ولكنه ظل أقل من معدل نمو السكان وهو ٢,٧٪(انظر الجدولين ٤-١ و ٤-٢) . نتبين من ذلك أن معدل نمو القطاع الزراعى فى مصر استمر عند مستوى أقل من معدل نمو الاقتصاد القومى ككل ، ومن ثم انخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى ، بانتظام ، من ٣٦٪ فى ١٩٥٣/٥٢ إلى ٢٥٪ فى ٦٩/١٩٧٠ (٤) إلى ٢٠٪ فى ٨١/١٩٨٢ ثم إلى ١٧٪ فى ٨٦/١٩٨٧ (انظر الجدول ٤-٢) . أما ما طرأ على نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى من ارتفاع فى السنوات القليلة الماضية فهو فى الأساس انعكاس للانخفاض فى أسعار البترول ، ولكن هذا لا ينفى أن الاتجاه العام لهذا النصيب نحو الانخفاض مازال مستمراً .

---

(1) Hansen, B. : "Planning and Economic Growth in the U.A.R.", op.cit., p.31

(٢) اكرام . مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣.

(4) Mabro, R.: The Egyptian Economy, Clarendon Press, Oxford, 1974, p. 189

ويبين الجدول (٤-٣) انخفاض مساهمة الزراعة فى حجم الزيادة فى الناتج الإجمالى منذ الخمسينات . ومنه نرى أن نسبة هذه المساهمة فى الثمانينات كانت نحو نصف نسبتها فى الستينات . كذلك كان أداء انتاج الغذاء فى مصر سيئاً بوجه عام ، بحيث أصبح نصيب الفرد اليومى من انتاج الغذاء ومن إجمالى الناتج الزراعى أقل مما كان منذ أربعين عاماً .

كان من بين الجوانب القليلة المشرقة فى تطور الزراعة المصرية منذ منتصف السبعينات ، النمو السريع فى انتاج الفواكه والخضروات . ففيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، زاد إنتاج الموالح بنحو ٢٥ ٪ والفواكه الأخرى بنحو الثلث ، والخضروات بأكثر من ٤٠ ٪ والبطاطس بأكثر من ١٠٠ ٪ (٥) . أما فيما عدا ذلك فالصورة بوجه عام لاتدعو إلى الابتهاج . فعبر الاثنتى عشر عاماً المنقضية بين أوائل السبعينات ومنتصف الثمانينات ، حقق محصول الذرة ، وهو أحد المحاصيل الرئيسية فى مصر ويشغل نحو سدس إجمالى المساحة المحصولية ، بعض الزيادة فى انتاجية الفدان وإجمالى المساحة المزروعة ، ولكن من المدهش أن محاصيل رئيسية أخرى لم يطرأ عليها تغير يذكر ، لا من حيث انتاجية الفدان ولا من حيث إجمالى المساحة المزروعة. هذه الملاحظة تنطبق على كل من القمح والأرز وقصب السكر والبرسيم ، التى تشغل مجتمعة نحو نصف إجمالى المساحة المحصولية ، بينما ظلت انتاجية الفدان من كل من محصولى القطن ، والذرة الرفيعة ، اللذين يشغلان معاً أكثر من عشر المساحة المحصولية ، ثابتة تقريباً ومن ثم انخفض إجمالى الناتج منهما مع انخفاض المساحة المزروعة .

٤-٢ عجز الميزان التجارى فى السلع الزراعية :

انعكس هذا الأداء السيئ للأنتاج الزراعى فى أداء سيئ كذلك للصادرات الزراعية مع تزايد سريع فى الواردات الزراعية . ففى منتصف الثمانينات كانت

(5) CAPMAS, Statistical Yearbook, June 1991, pp. 44-8 and World Bank : U.A.R. : Issues of Trade Strategy, 1983, p. 424

قيمة صادرات القطن وقيمة إجمالى الصادرات الزراعية ١٠٪ و ١٤٪ على التوالى ، مما كانتا عليه قبل ذلك بعشر سنوات ، وكان نصيب الزراعة فى إجمالى الصادرات السلعية ثلث ما كان عليه فى منتصف السبعينات . خلال تلك العشر سنوات زادت واردات القمح والدقيق بأكثر من ٥٠٪ ، وزادت الواردات الزراعية الأخرى بسرعة أكبر حتى أن إجمالى الواردات الزراعية فى منتصف الثمانينات كان أكبر بنسبة ١٤٠٪ مما كان عليه قبل عشر سنوات . وحيث أن الواردات الأخرى كانت تزيد بدورها بسرعة ، فقد ظل نصيب الواردات الزراعية فى إجمالى الواردات على ما هو عليه ، عند نسبة الربع ، ولكن تضاعفت نسبة العجز فى السلع الزراعية إلى إجمالى العجز فى الميزان التجارى (انظر الجدول ٤-٤) واستمرت نسبة الاكتفاء الذاتى فى التدهور منذ ١٩٦٠ ، كما يبين الجدول (٤-٥) .

٤-٣ تفسيرات متباينة لهذا الفشل :

شاع طوال العشرين سنة الماضية ، تفسير معين لسوء أداء القطاع الزراعى فى مصر ، وأخذ يتردد المرة بعد المرة ، لدى كاتب بعد آخر ،وفى تقرير بعد تقرير مما تصدره الهيئات الدولية ، وهو القول بأن سبب سوء هذا الأداء هو شدة تدخل الدولة فى هذا القطاع . فيشار ، طبقاً لهذا التفسير ، إلى تدخل الدولة بفرض أسعار جبرية لعدد من المحاصيل الرئيسية ، وعند مستويات تقل بدرجة ملحوظة عن مستوى الأسعار الدولية ، مما أضعف من حافز المنتجين الزراعيين على الإنتاج والاستثمار ، وعطّل تحقيق التوزيع الأمثل للموارد . كذلك يشار إلى تدخل الدولة بدعم بعض المستلزمات الأساسية للإنتاج الزراعى ، كالأسمدة والمبيدات الحشرية ، مما يبعث بتوجيهات متضاربة للمزارعين ويزيد توزيع الموارد سوءاً . والدولة فرضت توريد جميع محصول القطن ومحصول قصب السكر لأجهزة شبه حكومية مقابل أسعار منخفضة تفرضها الدولة ، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من محصول الأرز . أما المحاصيل الأخرى ، فقد كانت تخضع لنفس النظام حتى أكتوبر ١٩٨٦ عندما ألغى تطبيق هذا النظام باستثناء المحاصيل الثلاثة

المذكورة ، فمنذ هذا التاريخ سمح ببيع المحاصيل الأخرى بأسعار السوق الحرة. أما دعم الأسمدة والمبيدات ، فقد بقى سائداً وإن كان قد خضع لبعض التخفيض ، وكذلك الدعم المقدم لبعض السلع الغذائية الرئيسية ، أهمها الخبز، مما يؤدى بدوره إلى تبديد شديد للموارد . وقد أدى التدخل من جانب الحكومة إلى انخفاض اربحية بعض المحاصيل الأساسية وهو ما أدى بدوره إلى أن نسبة اكبر من اللازم ، من الأرض الزراعية ، قد زرعت بالبرسيم الذى أصبحت زراعته أعلى أربحية من محاصيل أخرى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية اكبر . كما زاد من اربحية البرسيم ما أعطته الحكومة من حماية للأنتاج المحلى من اللحوم . إن هذه الصور المختلفة للتدخل الحكومى يفسر لماذا كان معدل نمو انتاج القمح وغيره من المحاصيل بهذا الإنخفاض ، ولماذا انخفضت المساحة المزروعة بالقطن وكذلك كمية الناتج من القطن وصادراته .

إن قبول هذا التشخيص البسيط للمشكلة ، يجعل الحل بسيطاً كذلك : وهو التخلى عن نظام التدخل الإدارى فى الإنتاج الزراعى والأسعار الزراعية ، وتحرير التجارة الداخلية والدولية فى المنتجات الزراعية ، وإلغاء نظام الدعم المقدم للاستهلاك من المواد الغذائية ولمستخدمات الإنتاج الزراعى (٦) .

---

(٦) لاتكاد أن تكون ثمة حاجة لذكر اسماء الكتب أو التقارير التى تتبنى هذه الوجهة من النظر وتوصى بهذا الحل، إذ يكاد يكون كل تقرير صادر عن الأقتصاد المصرى من البنك الدولى أو صندوق النقد ، منذ منتصف السبعينات ، بما فى ذلك كتاب خالد إكرام الذى سبقت الإشارة إليه ، والصادر فى ١٩٨٠ ، وكذلك تقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة ، والغالبية العظمى من الدوريات الأقتصادية وغيرها ، فى مصر وخارجها ، تكاد كلها أن تتبنى هذا الرأى . إن كتاب الأستاذ بنت هانسن الأخير ، والذى يقارن فيه تجربة مصر بتجربة تركيا ، والصادر أيضاً عن البنك الدولى ، لايظهر فيه بنفس الوضوح الإنضمام إلى هذا الرأى ، خاصة إذ يقول « إن المزارعين المصريين الذين خضعوا لدرجة عالية من التدخل الحكومى ، يبدو أن مستوى أدائهم لم يختلف كثيراً عن أداء المزارعين الأتراك الذين لم يخضعوا بوجه عام للتدخل الحكومى » .
(The Political Economy of Poverty , Equity and Growth , op . cit ., p 475)
ولكن الأستاذ هانسن يميل مع ذلك إلى أن ينظر إلى كل الحقبة الزمنية التالية لسنة ١٩٦٠ ، وكأنها حقبة متجانسة ، دون أن يرى من الضرورى التمييز ، كما كان يجب فى رأيى أن يفعل ، بين الأداء الأفضل نسبياً للسنوات الأولى من التدخل الحكومى، والسنوات اللاحقة على تدشين سياسة الانفتاح الأقتصادى فى منتصف السبعينات ، والتى امتزج خلالها تدخل الدولة فى بعض المجالات بتخلى الدولة عن دورها فى مجالات أخرى .

إن من المدهش إلى أى حد يؤكد أصحاب هذا الرأى على أثر ضعف الحافز الفردى على الاستثمار فى الزراعة ويهملون فى نفس الوقت ، إهمالاً كاملاً تقريباً ، الأثر الناتج عن انخفاض نصيب الزراعة فى الاستثمار العام ، على الرغم من أن هذه الإستثمارات العامة كانت هى صاحبة النصيب الأوفر فى إجمالى الاستثمار فى قطاع الزراعة . فطوال الستينات والسبعينات كان نصيب الاستثمار العام فى إجمالى الاستثمارات الزراعية نحو ٩٤٪ (٧) . ولكن ابتداء من ١٩٦٥ تناقص بسرعة نصيب الزراعة فى إجمالى الاستثمارات العامة ، فبعد أن ارتفع هذا النصيب من ١٢-١٣٪ فى الخمسينات إلى أكثر من ٢٣٪ فى سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) ، انخفض هذا النصيب إلى ٢٠,٤٪ خلال بقية الستينات . وفى ١٩٧٦/٧٥ كان هذا النصيب قد انخفض إلى نحو ٨٪ من إجمالى الاستثمارات ثم لم يعد يزيد عن ٥,٣٪ فى ١٩٨١/٨٠(٨). لقد ارتفع هذا النصيب خلال العقد التالى (٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١) إلى ٦,٧٪ (٩) ولكن كان مايزال أقل من ثلث ماكان عليه فى الستينات . لقد انتقدت السياسة الاقتصادية فى الستينات أحياناً بسبب إهمالها النسبى للزراعة لحساب الصناعة ، ولكن يبدو أن الأمر قد تحول من إهمال نسبى فى الستينات إلى « إهمال مطلق » فى العقدين التاليين . وقد عانت نظم الرى والصرف واستصلاح الأراضى من هذا التحول فى الاستثمار العام من الزراعة إلى قطاعات أخرى ، وكادت خدمات الإرشاد الزراعى أن تتوقف تماماً .

إن هذا الانخفاض فى نصيب الزراعة فى الإستثمار العام لاعلاقة له بالطبع بمستوى الربحية النسبية لمختلف المحاصيل ، أو بدرجة تدخل الدولة فى الإنتاج الزراعى والأسعار الزراعية . كذلك فإن هذه الإعتبارات لايمكن أن تكون هى السبب وراء انخفاض نصيب الزراعة فى المعونات الإقتصادية الأجنبية المقدمة لمصر .

(7) Commander , S ., op. cit , p . 35.

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٢،٢٥ .

(٩) وزارة التخطيط : الإطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٦٤.

والواقع أن انخفاض هذا النصيب كان من السمات المميزة للمعونة الأمريكية والمعونات الغربية عموماً ، وكذلك المعونات المقدمة لمصر من الدول العربية والبنك الدولى . فالجدولان (٤-٦) و(٤-٧) يبينان أن المشروعات الزراعية (بما فى ذلك مشروعات تخزين المحاصيل الغذائية) لم تحصل على أكثر من ٦ ٪ من إجمالى تعهدات المعونة الأمريكية المخصصة للمشروعات فى الفترة ٧٥- ١٩٨٦ ، ولم تحصل إلا على ١٧ ٪ من إجمالى القروض المقدمة لمصر من البنك الدولى وهيئة المعونة الدولية حتى نهاية ١٩٨٩ (١٠).

كذلك لم يحظ قطاع الزراعة بأولوية عالية من الاستثمارات الخاصة . فخلال الثمانينات ، لم يحصل هذا القطاع على أكثر من ٧,٦ ٪ من إجمالى استثمارات القطاع الخاص ، أى مالايزيد كثيراً عن نصيب قطاع السياحة (٧,١) وأقل بكثير من نصيب الإسكان (٢٤,١ ٪) (انظر الجدول ٤-٨) ، بينما أظهرت الإستثمارات الأجنبية الخاصة بوضوح تفضيلها لقطاع البترول(١١) ولم تحظ الزراعة إلا بأولوية منخفضة من بين القطاعات الأخرى . (انظر الجدول ٤-٩)

إن حجم الاستثمار الخاص فى الزراعة ، قومياً كان أو أجنبياً ، لا يتوقف فقط بالطبع على مستوى الربح السائد فى الزراعة ، بل على مستوى هذا الربح بالنسبة لأربحية القطاعات الأخرى . يترتب على هذا أن درجة تدخل

---

(١٠) لقد اعترض بعض المشتركين فى « ندوة يونية » بالقول بأنه لايجب أن تلام المعونات الأجنبية على أنها لم توجه مبالغ كبيرة لمشروع أو قطاع بعينه ، ما دامت هذه المعونات تذهب إلى مشروعات مطلوبة ومرغوب فيها ، إذ متى تحقق هذا الشرط فإن الحكومة المتلقية للمعونة تستطيع أن توجه أموالها إلى القطاع الذى «أهملته» المعونة ، مادامت المعونة قد وفرت للحكومة أموالاً كانت ستذهب لقطاعات أخرى . إن هذا القول صحيح بالطبع ، ولكننا هنا لسنا بصدد إصدار أحكام على المعونات الأجنبية أو توجيه اللوم لها ، بل نحاول فقط تفسير سوء الأداء فى القطاع الزراعى . وقد سبق فى فصل متقدم ، أن رفضت توجيه اللوم للمعونات الأجنبية على أساس القول بضآلة حجمها ، ولكن متى انتقلنا إلى محاولة تفسير سوء أداء القطاع الزراعى فإنه يبدو لنا من المشروع تماماً أن نذكر من بين هذه التفسيرات ضآلة حجم الأموال المقدمة لقطاع الزراعة ، سواء من الهيئات المانحة للمعونة أو من الحكومة أو من مستثمرى القطاع الخاص جميعاً .

(١١) لم يزد إجمالى رصيد الإستثمارات الأمريكية المباشرة فى مصر عن ١,٧ بليون دولار فى نهاية ١٩٨٨ ، وكان نصيب قطاع البترول من هذه الإستثمارات ٨٢ ٪ (السفارة الأمريكية بالقاهرة ، اتجاهات الاقتصاد المصرى ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٧) .

الدولة فى الزراعة ، ومن ثم ما إذا كان النشاط الزراعى مربحاً أو غير مربح ، قد لايكون هو العامل الحاسم فى تحديد حجم الاستثمارات الخاصة المتجهة إلى هذا القطاع ، بل قد يكون العامل الحاسم هو مايحدث فى نفس الوقت فى القطاعات الأخرى . والواقع أنه منذ دشنت سياسة الانفتاح الإقتصادى فى منتصف السبعينات ، أدى تراخى قبضة الدولة وتقلص دورها ورقابتها على أوجه أخرى من أوجه الاستثمار (وليست كلها أوجهاً مشروعة) إلى أن أصبح الاستثمار فى الزراعة والإنتاج أقل جاذبية للمستثمر ، سواء مع أو بدون تدخل الدولة الصارم فى الأسعار الزراعية والإنتاج الزراعى . بل إن كثيراً من صور التدخل الحكومى فى الزراعة ، وإن كانت قد استمرت اسماً ، فقد ضرب بها عرض الحائط وشاع التهرب منها فى الواقع .

إن إزدياد الجاذبية النسبية لقطاعات أخرى ، مثل الإسكان والتجارة والسياحة ، وبعض فروع الصناعة التحويلية ، إذا قورنت بالزراعة ، لم يؤد فقط إلى حرمان قطاع الزراعة من رؤوس الأموال التى اتجهت إلى الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، بل ألحق الضرر بالإنتاج الزراعى بشكل مباشر . فالعدوان على الأراضى الزراعية بسبب زحف المدن ومختلف صور البناء ، أدى إلى فقدان ٥٠ ألف فدان من الأراضى الزراعية سنوياً منذ أوائل السبعينات ، وهو ما يعنى فقدان نحو ٠,٤٥ ٪ من إجمالى المساحة المزروعة كل سنة (١٢). أضف إلى ذلك انتشار عملية تجريف التربة لاستخدام الطبقات العليا منها فى صناعة الطوب التى زادت أربحيتها بشدة . أما القوانين التى أصدرت لمنع الزحف العمرانى والبناء على الأراضى الزراعية ومنع صناعة الطوب من طين الأرض ، فقد كان من النادر ، حتى وقت قريب ، تطبيقها . ربما كان الأنفع إذن للزراعة المصرية ، ليس تخفيف درجة التدخل الحكومى بل التدخل بفعالية أكبر ، والتطبيق الأكثر صرامة لقوانين معينة تستهدف حماية هذا القطاع ، بالإضافة إلى زيادة ، بدلاً من تخفيض حجم الاستثمارات العامة فى تطوير البنية الأساسية فى الزراعة . وليس هناك مايقطع بأية درجة من اليقين ، بأن التوزيع

(12) Commander , S., op. cit , p . 35.

الأفضل للموارد الذى يمكن أن ينتج عن رفع يد الدولة عن التدخل فى القطاع الزراعى ، وترك القرارات تتحدد بالتفاعل الحر لقوى السوق ، سوف ينتج من المنافع ما يزيد عن الأضرار الناتجة عن تخفيض حجم الاستثمار فى الزراعة بسبب ارتفاع الأربحية النسبية للاستثمار فى قطاعات أخرى ، وعن عدم التدخل لمنع زحف البناء على الأراضى الزراعية ولمنع تجريف التربة (١٣)

٤-٤ السياسة الزراعية وعجز الميزان التجارى :

ليس من الواضح أيضاً أن إلغاء التدخل الحكومى هو ضمان كاف للقضاء على العجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية . فحتى مع افتراض أن سياسة تحرير الاقتصاد سوف تنجح فى زيادة إجمالى الإنتاج الزراعى ، فإن التغير الذى سوف يطرأ على هيكل الناتج (أو مكوناته) قد تؤدى إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى فى المنتجات الزراعية . إن الأثر النهائى على الميزان التجارى سوف يتوقف بالطبع على هيكل الأسعار الزراعية وعلى هيكل الطلب على المنتجات المحلية والواردات ، ولكن كلا من هيكل الطلب على المنتجات المحلية وهيكل الطلب على الواردات سوف يتأثر بشدة بنمط توزيع الدخل ودرجة تحرير الاستيراد. والواقع أن أنصار إلغاء التدخل الحكومى فى الإنتاج الزراعى والأسعار الزراعية هم عادة من أنصار تحرير الوارادات أيضاً ، ولا يتعاطفون

---

(١٣) قال أحد المشتركين فى « ندوة يونية » أن أنصار سياسة « التصحيح الهيكلى » لا ينكرون أن تدخل الحكومة فى بعض المجالات قد يكون مفيداً وأن الدولة لابد بالطبع أن تستمر فى القيام ببعض مسئولياتها فى القطاع الزراعى كما فى غيره من القطاعات ، حتى فى ظل « التصحيح الهيكلى » ، إن المشكلة تكمن فقط فى أن الحكومة المصرية تدخلت حيث لا يجب التدخل وامتنعت عن التدخل عندما كان الواجب أن تفعل ذلك . قد يكون هذا القول خاتمة صحيحة للمناقشة حول هذا الأمر ، ومع هذا فمن الضرورى ، فى نظرى ، لفت النظر إلى أن الكتابات التى تتبنى برنامج التصحيح الهيكلى نادراً ما تتخذ هذا الموقف المتوازن ، بل لعلها لا تتخذ هذا الموقف أبداً . فيصعب جداً أن نعثر على مثال فى هذه الكتابات يلقى ببعض المسئولية عن ضعف أداء القطاع الزراعى على انخفاض حجم النشاط الحكومى . أضف إلى ذلك أن هذه الكتابات ترفض بصراحة بعض أنواع التدخل الحكومى ، كما فى استصلاح الأراضى مثلاً ، دون مبرر مقنع . كذلك ترفض هذه الكتابات اتخاذ الحكومة لأية إجراءات تستهدف تحقيق حد أدنى من الأكتفاء الذاتى ، وهو ماسوف نناقشه ببعض التفصيل فى جزء تال من هذا الفصل .

مع هدف زيادة درجة الإكتفاء الذاتي ، كما أنهم في العادة أيضاً أكثر صبراً من غيرهم على التفاوت الكبير في توزيع الدخل . يترتب على ذلك أن « حزمة السياسات » المرتبطة بتحرير القطاع الزراعي من التدخل الحكومي قد تؤدي إلى زيادة بدلاً من تخفيض العجز التجاري في السلع الزراعية . بل إن من الممكن جداً أن يكون نمو هذا العجز في العقدين الماضيين نتيجة للمزيد من تحرير الواردات وللتغير الذي طرأ على هيكل الطلب على السلع الزراعية بسبب التغير في نمط توزيع الدخل ، بدرجة أكبر مما كان نتيجة للتدخل الحكومي في القطاع الزراعي .

لتأييد ذلك سنذكر مثالاً واحداً يتعلق بنصيب البرسيم في إجمالي المساحة المزروعة . فاستمرار حصول هذا المحصول على نسبة عالية من هذه المساحة لم يكن فقط بسبب انخفاض الأسعار الإدارية المحددة للمحاصيل الأخرى المنافسة للبرسيم ، كالقمح ، أو بسبب الحماية المفروضة للإنتاج المحلي من اللحوم ، بل كان أيضاً ، بدرجة عالية ، بسبب نمط توزيع الدخل الذي أدى إلى استمرار مستوى عال من الطلب على اللحوم الحمراء . فمن حيث أن مستوى استهلاك اللحوم الحمراء والدواجن والبيض ، لأغنى ٢٥ ٪ من السكان ، يبلغ نحو أربع مرات قدر استهلاك أفقر ٢٥ ٪ من السكان ، فلابد أن نمط توزيع الدخل كان له تأثير قوي على معدل النمو في الطلب على المنتجات الحيوانية وفي حجم انتاجها ووارداتها . ولعل هذا كان سبباً هاماً من أسباب نمو الإنتاج الحيواني في مصر بمعدل هو ضعف معدل نمو إنتاج المحاصيل الزراعية فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، ومن أسباب نمو استخدام الحبوب كطعام للحيوانات بمعدل أكبر بكثير من معدل نمو استخدامها للاستهلاك الآدمي (١٤) . من الممكن جداً إذن أن يكون التغير الطارئ على توزيع الدخل مسئولاً بنفس الدرجة ، أو بدرجة أكبر ، عن تحديد التركيب المحصولي ونمو الطلب على الواردات ، من مسئولية التدخل الحكومي في الإنتاج والأسعار . فمع الاتساع

---

(١٤) انظر :

Mitchell, T. :" America's Egypt : Discourse of the Development Industry " , Middle East Report , March - April 1991 , pp. 21 - 22

السريع فى الفجوة بين الدخول ، دون الإلتزام بأى سياسة تستهدف تحقيق درجة أكبر من الأكتفاء الذاتى ، ليس هناك أى سبب للدهشة من أن نجد العجز فى التجارة الدولية فى السلع الزراعية ينمو بنفس المعدل الذى نما به فى الماضى ، سواء تخلينا عن سياسة التدخل الحكومى فى الزراعة أو لم نتخل عنها (١٥)

إن الخطة الخمسية الجديدة (٩٢/٩٣ – ٩٦ / ١٩٩٧) تستهدف زيادة الناتج الزراعى بمعدل سنوى قدره ٣,٥ ٪ ، وهو هدف معقول وليس مفرطاً فى التفاؤل . وإنما يمكن أن نصف بالإفراط فى التفاؤل الأهداف المتعلقة بالتجارة الدولية فى السلع الزراعية . فالمعدل المستهدف لنمو الصادرات الزراعية (٩,٥ ٪ سنوياً) لا يتسق مع مستوى الأداء فى الماضى ،وليس هناك فى الخطة مايشير إلى إحداث تغيير ملموس فى توزيع الأرض بين المحاصيل المختلفة مما قد يجعل هذا المعدل واقعياً . لقد سبق أن رأينا أن الصادرات الزراعية قد أصابها تدهور سريع منذ منتصف السبعينات (انظر الجدول ٤–٦ فيما تقدم) . وقد استمر هذا الميل إلى الإنخفاض فى السنوات الأخيرة حتى بعد اتخاذ بعض إجراءات تحرير الأسعار الزراعية . وفى ٨٨/٨٩ – ٨٩/ ١٩٩٠ كانت قيمة الصادرات الزراعية تساوى نحو ثلثى ماكانت عليه قبل ذلك بخمسة عشر عاماً .(١٦)

ولا تظهر مجلدات الخطة أرقاماً مستقلة للواردات الزراعية ، ولكن المعدل المستهدف لنمو إجمالى الواردات من السلع الإستهلاكية (٠,٩ ٪) يبدو لنا منخفضاً أكثر من اللازم فى ضوء ماحدث فى الماضى ، إذ زادت واردات السلع الزراعية بأكثر من الضعف فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات (انظر الجدول ٤–٤) . صحيح أن قيمة الواردات من بعض المنتجات الغذائية

---

(١٥) ذكر بعض المشتركين فى « ندوة يونية » أيضاً أن الطلب المصرى على الواردات من السلع الزراعية يميل إلى أن يكون أقل مرونة (بالنسبة للسعر) من الطلب على الصادرات الزراعية المصرية ، مما يشكل عاملاً إضافياً للعوامل التى تؤدى بتحرير التجارة إلى زيادة أعباء ميزان المدفوعات بدلاً من تخفيضها .

(١٦) البنك المركزى : التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠ ، مقارنة بأرقام الجدول (٤–٦) فيما تقدم .

الرئيسية قد انخفضت بدرجة محسوسة فى السنوات القليلة الماضية[١٧]، وعلى الأخص فى حالة القمح والدقيق ، وقد كان من أسباب ذلك الزيادة الكبيرة فى انتاج القمح ، ولكن كان من الأسباب أيضاً انخفاض أسعار الواردات من القمح والدقيق وزيادة المعونات الغذائية الخارجية مع نشوب أزمة الخليج .

٤-٥ استراتيجية لإحلال الناتج الوطنى محل الواردات الزراعية :

منذ حوالى عشر سنوات ، قدم المرحوم الدكتور مصطفى الجبلى ، العالم الزراعى المرموق ، والذى شغل لفترة قصيرة فى أوائل السبعينات ، منصب وزير الزراعة ، استراتيجية مفصلة للتنمية الزراعية فى مصر ، تقوم ، لا على الإيمان بأفضلية الأعتماد على قوى السوق الحرة ، ولكن على الاعتقاد بأن التخطيط وتدخل الدولة ضروريان لتحقيق هدفين : درجة أعلى من الأكتفاء الذاتى فى بعض السلع الغذائية الرئيسية ، ومستوى أعلى لاستهلاك الغذاء . وإن من المفيد فى دراسة كهذه التعرض ، ولو بإيجاز ، لأهم ملامح هذه الاستراتيجية ، مادام أن من أهداف هذه الدراسة البحث فى سبل تخفيض الحاجة إلى الأقتراض من الخارج .

إن استراتيجية الدكتور الجبلى المقترحة[١٨] تدعو إلى اتخاذ إجراءات فى خمس جبهات: زيادة انتاجية الفدان من المحاصيل الغذائية الرئيسية ، وتغيير التركيب المحصولى ، وتكثيف الأنتاج الزراعى ،واستصلاح الأراضى ،وإدخال بعض التغييرات الهامة فى التنظيم المؤسسى للزراعة المصرية .

ففيما يتعلق بالأنتاجية ، يشير الجبلى إلى وجود إمكانيات واسعة لزيادة انتاجية الفدان من بعض المحاصيل الهامة كالذرة والقمح والأرز ، وهى محاصيل لم تمسها « الثورة الخضراء » بعد فى مصر . فإدخال بعض

---

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) د. مصطفى الجبلى : « الطريق إلى التنمية الزراعية » ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨١ ، ص ٨٩ - ١٠١ . وانظر ايضاً كتابه : نظرة عصرية إلى الزراعة فى مصر ، دار التعاون - القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٠ ومابعدها .

السلالات عالية الإنتاجية يمكن أن يزيد انتاجية الفدان من الذرة من ١١ إلى ٢٧ أردب (وهو مانجحت بالفعل فى تحقيقه التجارب التى أجريت فى بعض محافظات الدلتا) ، وانتاجية القمح من ٩-١٠ إلى ٢٠ أردباً ، وانتاجية الأرز بنحو ٦٠ ٪ . إن هذا وحده يمكن أن يحقق لمصر اكتفاء ذاتياً كاملاً فى محصول الذرة ، وأن يخفض واردات القمح والدقيق بنحو ٢٥ ٪ وأن يواجه الزيادة المتوقعة فى استهلاك الأرز لفترة تزيد على عشر سنوات .

وأما عن التغيير المقترح فى التركيب المحصولى فيشمل أساساً تخفيض المساحة المزروعة بالبرسيم وغيره من محاصيل الأعلاف ، وهى التى تمثل الآن نحو ربع إجمالى المساحة المحصولية ، الى نحو نصف المساحة الحالية . إن هذا من شأنه أن يوفر نحو ١,٤ مليون فدان يمكن استخدامها فى زراعة محاصيل غذائية أساسية على النحو التالى : ٥٠٠ ألف فدان لبنجر السكر ، ١٥٠ ألف فدان للعدس ، ١٥٠ ألف فدان للفول ، ٦٠٠ ألف فدان لمحاصيل شتوية منتجة لزيت الطعام . إن تخفيض مساحة البرسيم يتطلب تخفيض عدد الماشية بنحو ٦٠ ٪ ، ولكن النقص الذى سيترتب على هذا فى انتاج اللحوم واللبن لن يكون كبيراً بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من الحيوانات الحقلية فى مصر هى حيوانات غير منتجة للحم واللبن أو ضعيفة الأنتاجية جداً فيهما ، ويمكن تعويض هذا النقص على أى حال بإدخال سلالات أعلى انتاجية بكثير وتتسم بنسبة تحويل عالية (أى نسبة تحويل ماتستهلكه من غذاء إلى لحوم وألبان) . ويقدر الدكتور الجبلى أن هذا التغيير المقترح فى التركيب المحصولى من شأنه أن يسمح بمضاعفة إنتاج الألبان ، وتحسين نوعية الأستهلاك الغذائى فى مصر بزيادة الكمية المستهلكة من العدس والفول ، اللذين يمثلان أهم مصدر للبروتين النباتى فى مصر ، فضلاً عن الاستغناء عن استيراد السكر لمدة عشر سنوات على الأقل كنتيجة لزيادة المساحة المخصصة لبنجر السكر .

اما سياسة التكثيف المحصولى فتستهدف زيادة الكثافة المحصولية إلى ٣٠٠ ٪ بدلاً من نسبة ٢٠٠ ٪ الحالية (أى زيادة متوسط عدد المحاصيل من ٢ إلى ٣ للفدان فى السنة) ومن ثم زيادة المساحة المحصولية بنحو ٥٠ ٪ إلى

١٦,٥ مليون فدان . ويمكن استخدام المساحة الجديدة (٥,٥ مليون فدان) فى زراعة القمح (مليون فدان تضيف مليون طن إلى الكمية المنتجة من القمح) والذرة (١,٣ مليون فدان سوف تسمح ، بالإضافة إلى الزيادة فى الأنتاجية التى سبقت الإشارة اليها ، بتحقيق زيادة كبيرة فى انتاج الدواجن والبيض) ، والأرز (مليون فدان) فضلاً عن بنجر السكر وبعض المحاصيل الزيتية ، كالفول السودانى وفول الصويا وعباد الشمس ، وخضراوات مختلفة .

إن هذه الإجراءات المختلفة المتعلقة بزيادة انتاجية الفدان ، وتغيير التركيب المحصولى ، وتكثيف الأنتاج من شأنها ، مجتمعة ، أن تؤدى إلى تحقيق الأكتفاء الذاتى الكامل فى الذرة والسكر والعدس والفول وزيت الطعام والدواجن والبيض ، وتحقيق فائض اكبر من الأرز والخضروات والوصول بدرجة الأكتفاء الذاتى فى القمح إلى نحو ٦٠٪ .

ثم إنه ، من أجل الاحتفاظ بنسبة الأرض إلى السكان ثابتة ، نحتاج إلى اضافة أربعة ملايين فدان جديدة قبل سنة ٢٠٠٠ ، إلى ماكان لدينا فى ١٩٨١ ، حينما كان الدكتور الجبلى يطرح استراتيجيته . وقد مرّ اكثر من عقد كامل على ذلك الوقت ولم تزد مساحة الأرض الزراعية إلا بنحو ربع الزيادة المقترحة. والآن لابد أن يكون أفقنا الزمنى أبعد من سنة ٢٠٠٠ ، ولابد أننا نحتاج إلى بذل جهد اكبر إذا أردنا تجنب حدوث انخفاض اكبر فى نسبة الأرض إلى السكان . إن القيد الأساسى على قدرتنا على زيادة الأرض المزروعة هو قيد المياه . فإذا افترضنا أن الأرض الجديدة سوف تنتج محصولين فقط فى العام ، وأن كل محصول منها سوف يحتاج إلى ٣٠٠٠ متر مكعب ، فإن إجمالى كمية المياه التى نحتاجها لإضافة ٤ ملايين فدان جديدة هى ٢٤ بليون متر مكعب . يجب أن نضيف إلى هذا الزيادة المتوقعة فى الطلب على المياه للاستخدام المنزلى ولمواجهة حاجة الصناعة ، وقد قدرت هذه الزيادة بنحو ١٣ بليون متر مكعب فى سنة ٢٠٠٠ . فإذا أضفنا إلى هذا أيضاً نحو ٥٠ بليون متر مكعب هى الكمية التى تحتاجها الأرض الحالية بعد تنفيذ السياسة المقترحة للتكثيف المحصولى (١٦,٥ مليون فدان x ٣٠٠٠ متر مكعب) يصبح إجمالى حاجتنا

من المياه هو ما لايقل عن ٨٧ بليون متر مكعب . إن هذه الاحتياجات يمكن توفيرها ، بالإضافة إلى الكمية المتوفرة حالياً وهى نحو ٥٥,٥ بليون متر مكعب ، عن طريق ماسيوفره مشروع قناة جونجلى عند إتمامها (٢ بليون متر مكعب) ، ومشروعات أخرى فى أعالى النيل (٩ بليون) ، ومايمكن توفيره من مياه الصرف التى تفقد حالياً للبحر بسبب الإفراط فى استخدام مياه الرى (١٢ بليون) ومن مصادر المياه الجوفية (٥ بليون) ومن ترشيد الاستهلاك المنزلى (١,٥ بليون) وإعادة تدوير المياه المستخدمة فى الصناعة (٢ بليون) [١٩] .

فإذا تحقق كل هذا ، فإن مصر تكون قد زادت مساحتها المحصولية من نحو ١١ مليون إلى نحو ٢٤,٥ مليون فدان (٨ مليون من الأراضى الجديدة المستصلحة و ١٦,٥ مليون من الأرض الموجودة بالفعل بعد تطبيق سياسة التكثيف المحصولى) .

وغنى عن البيان أنه إذا كان لكل هذه الإجراءات أن تتحقق ، فإن تغييرات جذرية ينبغى أن تجرى أيضاً فى المؤسسات الزراعية ، بما فى ذلك تدشين حملات قومية واسعة لتعميم تطبيق الوسائل الجديدة بين الزراع ، وترشيد استخدام المياه (بما يتطلبه ذلك من اقتضاء ثمن لمياه الرى) ، وتدخل الدولة لتحديد الدورة الزراعية ، ونشر الميكنة الزراعية لتحل محل قوى الحيوان المستغنى عنها ، وهو ما يتطلب بدوره جهوداً واسعة نحو التجميع الزراعى ... إلخ . إن الثمن الذى يتعين دفعه لتحقيق هذا كله ، والذى يتمثل فى قيام الدولة بدور أكبر مما تقوم به فى الوقت الحاضر ، وإن لم يكن أكبر مما كانت تقوم

(١٩) استقينا هذه الأرقام عن موارد المياه ومتطلباتها من محاضرة ألقاها الدكتور الجبلى فى الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء فى يناير ١٩٨٢ . انظر أيضاً كتابه « نظرة عصرية إلى الزراعة فى مصر » التى سبقت الإشارة إليه ، ص ٣٠٠ - ٣٠٧ .

به فى حقب سابقة من تاريخ الزراعة المصرية ، هذا الثمن قد يعتبره البعض عالياً أكثر من اللازم، وأنه يفوق النفع العائد من ورائه ، ولكنه فيما يبدو شرط ضرورى لتحقيق درجة معقولة من الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الغذائية الرئيسية[٢٠] .

---

(٢٠) على الرغم من أن مساهمة الدكتور الجبلى ، المشار إليها هنا ، قد حظيت بثناء كبير أثناء مناقشات «ندوة يونية » فإن البعض انتقدها على أساس أنها لاتبين بالتفصيل الطريقة العملية لتطبيقها ، وتتجاهل الصعوبات العملية التى سوف تقابل وضعها موضع التنفيذ . وبينما أيدت اقتصادية بارزة ، من المشتركات فى الندوة ، استراتيجية الدكتور الجبلى وأهدافها ، قالت إنها ترى أن يكون تنفيذها عن طريق نظام « التخطيط التأشيرى » ولكن دون تدخل إدارى مباشر ، أى أن يكون نظام السوق والأعتماد على الحوافز الفردية هما وسيلة تحقيق هذه الأهداف . وفى رأينا أنه متى قبلنا هدف تحقيق حد أدنى من الأكتفاء الذاتى فإن تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب مزيجاً من التدخل الإدارى المباشر ، كالذى طبق خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦٠ – ١٩٦٥) ، وما يسمى بالتخطيط التأشيرى . فكلما كانت استجابة الأفراد الطبيعية مرضية لايبدو ثمة مبرر للألتجاء إلى الإجبار . المشكلة أن معظم انصار مايسمى « بالتصحيح الهيكلى » يرفضون أى صورة من صور التدخل الإدارى بل ويرفضون حتى هدف الأرتفاع بنسبة الأكتفاء الذاتى . فى كلا الناحيتين يبدو موقف الدكتور الجبلى مضاداً لبرنامج « الإصلاح » الذى يجرى تطبيقه حالياً . إن الموقف الذي نتبناه هنا هو أن هذا البرنامج ، وإن كان من المحتمل أن يؤدى إلى زيادة معدل النمو فى الناتج الزراعى ، فإن من المشكوك فيه جداً انه سوف يقضى على العجز فى الميزان التجارى فى السلع الزراعية ، بل ومن الممكن جداً أيضاً أن يؤدى إلى انخفاض درجة الأكتفاء الذاتى فى بعض السلع الغذائية الرئيسية وفى نوعية الغذاء الذى تستهلكه نسبة كبيرة من السكان .

جدول (٤-١)

تطور الناتج الزراعى (٧١ - ١٩٨٠)

(مليون دولار بالأسعار الثابتة)

	متوسط ٦٩-١٩٧١	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	١٩٨٠
المحاصيل الزراعية	١٢٧٠ر٠	١٢٩٦ر٠	١٣١٤ر٤	١٣٠٧ر٥	١٢٧٢ر٨	١٢٨٧ر٩	١٣٢٢ر٧	١٢٧٤ر٧	١٣٦٠ر٤	١٤٢٨ر٩	١٤٩٠ر٨
الناتج الحيوانى	٥٥٤ر٩	٥٧١ر٦	٥٨١ر٧	٥٩٦ر٨	٦١٨ر٣	٦٦٧ر٠	٦٧٣ر٢	٧٠٧ر١	٧٠٩ر٦	٧٢٦ر٦	١٣٢ر٥
إجمالى الناتج الزراعى	١٨٢٤ر٩	١٨٦٧,٨	١٧٩٦ر١	١٩٠٤ر٣	١٨٩١ر١	١٩٥٤ر٩	١٩٩٧ر٠	١٩٨١ر٨	٢٠٧٠ر٠	٢١٥٥ر٥	٦٣٢,٥
نسبة التغير (٪)	—	٢ر٤	١ر٥	٠ر٤	- ٠ر٧	٢ر٤	٢ر١	- ٠ر٨	٤ر٤	١ر٤	٣ر٢
إجمالى انتاج الغذاء	١٤٧٥ر٧	١٥٢٥ر٧	١٥٥٠ر٨	١٥٧٢ر٢	١٥٩٢ر٤	١٦٩٥ر٢	١٧٢٨ر١	١٧٠٩ر٠	١٧٧١ر٠	١٨٢٥ر٦	١٨٦٢ر٧
نسبة التغير (٪)	—	٣ر٤	١ر٧	١ر٣	١ر٣	٦ر٥	١ر٩	- ١ر١	٢ر٦	٣ر١	٢ر٠
الناتج الزراعى للفرد (٦٩-١٩٧١ = ١٠٠)	١٠٠	١٠٠	٩٩	٩٨	٩٥	٩٦	٩٦	٩٣	٩٥	٩٦	٩٦
الناتج الغذائى للفرد (٦٩-١٩٧١ = ١٠٠)	١٠٠	١٠١	١٠٠	١٠٠	٩٩	١٠٣	١٠٢	٩٩	١٠٠	١٠١	١٠٠

المصدر :

Dethier , J. : Trade , Exchange Rate and Agricultural Pricing Policies in Egypt , World Bank Comparative Studies , 1989 , vol. 1 , p. 19 .

جدول (٤-٢)

تطور الناتج الزراعى و نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى
(٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠)

	(أ) ٨٢/٨١	(أ) ٨٣/٨٢	(أ) ٨٤/٨٣	(أ) ٨٥/٨٤	(أ) ٨٦/٨٥	(أ) ٨٧/٨٦	(ب) ٨٨/٨٧	(ب) ٨٩/٨٨	(ب) ٩٠/٨٩	(ب) ٩١/٩٠
قيمة الناتج الزراعى (مليون جنيه مصرى بالأسعار الثابتة)	٣٩٣٢	٤٠٤٤	٤١٣١	٤٢٦٣	٤٣٥٣	٤٤٤٤	٨٦٤٠	٨٩٠٣	٩١٤١	٩٤٤٠
نسبة التغير (٪)	—	٢ر٨	٢ر١	٢ر٣	٢ر١	٢ر١	—	٣ر٠	٢ر٧	٣ر٣
الناتج المحلى الإجمالى بقيمة عوامل الانتاج (مليون جنيه مصرى بالأسعار الثابتة)	٢٠٠٩٧	٢١٥٨٥	٢٢٩٠٠	٢٤٤١١	٢٥٠٥٧	٢٥٦٨٩	٤٠٨٨٥	٤٣٠٦٩	٤٥٤١٩	٤٧٩١١
نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى (٪)	١٩.٦	١٨.٧	١٨ر٠	١٧ر٥	١٧ر٤	١٧ر٣	٢١ر١	٢٠ر٧	٢٠ر١	١٩ر٧

(أ) بالأسعار الثابتة لسنة ٨١ / ١٩٨٢

(ب) بالأسعار الثابتة لسنة ٨٦ / ١٩٨٧

المصادر : ٨١ / ٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ : World Bank , A. R. E. Economic Readjustment with Growth , 1990 , vol. 3 , p.5

٨٧ / ٨٨ - ٩٠ / ١٩٩١ : البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، ١٩٩١ ، رقم ١ - ٢.

جدول (٤ - ٣)

مساهمة الزراعة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى

(٤٥ - ١٩٩١/٩٠)

	١٩٤٥إلى ١٩٥٣/٥٢	٥٣/٥٢ إلى٦٠/٥٩	٦٠/٥٩ إلى٦٥/٦٤	٦٦/٦٥ إلى٧١/٧٠	٧١/٧٠ إلى١٩٧٤	١٩٧٤إلى ٨٢/٨١	٨٢/٨١ إلى٨٧/٨٦	٨٨/٨٧ إلى١٩٩١/٩٠
مساهمة الزراعة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى (٪)	٧ر٧	٢١ر٦	١٨ر١	١٤ر٢	١٢ر٣	٨ر٢	٩ر٢	١١ر٤

المصدر

Hansen .B. : The Political Economy of Poverty . Equity and Growth : Egypt and Turkey . World Bank . 1991 . p. 8

فيما عدا ٨١ /٨٢ إلى ٩٠/٩١ ، فحسبت من الجدول (٤ - ٢) فيما تقدم.

جدول (٤-٤)

الصادرات والواردات الزراعية

(مليون دولار أمريكي)

	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥
صادرات القطن	٦٦٣	٣٧١	٢١٣	٤٥٧	٢٨٦	٣٤٨	٣٨٠	٣٨٠	٣١٤	٤٥٢	٤١٤	٣٥٦
صادرات زراعية أخرى	١٩٤	١٥٥	٢٣١	٢٦٠	٢٢٣	١٩٨	٢٦٠	١٩٠	١٥٩	٢١١	١٤٠	١١٩
إجمالى الصادرات الزراعية	٨٥٧	٥٢٦	٥٤٣	٧١٧	٥٠٩	٥٤٦	٦٤٠	٥٧٠	٤٧٣	٦٦٣	٥٥٤	٤٧٥
إجمالى الصادرات السلعية	١٨١٨	١٨٧٥	٢١٦٩	٢٣٤٦	٢٥٥٨	٤٠٢٤	٦٠٠٢	٥٧٧٩	٥٢٤٨	٥٩٢٤	٦٠٧٥	٥١٩٣
نسبة الصادرات الزراعية لإجمالى الصادرات السلعية (٪)	٤٧	٢٨	٢٥	٣١	٢٠	١٤	١١	١٠	٩	١١	٩	٩
واردات القمح والدقيق	٧٩٨	٦٤٢	٥٤٧	٦٠٠	٨٤١	٧٧٢	١٠٨٦	١١٣٠	٨٣٤	١٠٥٦	١٠١٣	٩٨٣
واردات زراعية أخرى	٢٤٧	٤٤٤	٧٤٨	٥٠٠	٦٩٦	٩٠٥	١٤٧٠	١٥٥٠	١٥٥٩	١٨٧٧	١٦٩٨	١٥٨٣
إجمالى الواردات الزراعية	١٠٤٥	١٠٨٦	١٢٩٥	١٠٠	١٥٣٧	١٦٧٧	٢٥٥٦	٢٦٨٠	٢٣٩٣	٢٩٣٣	٢٧١١	٢٥٦٦
إجمالى الواردات السلعية	٣٦١٨	٤٦٠٨	٤٦٥٩	٥١١٠	٥٩٩٨	٧٣٣٦	١٠٠٣٩	١٠٣٨٠	٩٦١٩	١١٣٢٨	١١٥٩٣	١٠٥٨١
نسبة الواردات الزراعية لإجمالى الواردات السلعية (٪)	٢٩	٢٤	٢٨	٢١	٢٦	٢٣	٢٥	٢٦	٢٥	٢٦	٢٣	٢٤
الميزان التجارى للسلع الزراعية	١٨٨ -	٥٦٠ -	٧٥٢ -	٢٨٣ -	١٠٢٨ -	١١٣١ -	١٩١٦ -	٢١١٠ -	١٩٢٠ -	٢٢٧٠ -	٢١٥٧ -	٢٠٩١ -
إجمالى الميزان التجارى	١٨٠٠ -	٢٧٣٣ -	٢٤٩٠ -	٢٧٦٤ -	٣٤٤٠ -	٣٣١٢ -	٤٠٣٧ -	٤٦٠١ -	٤٣٧١ -	٥٤٠٤ -	٥٥١٨ -	٥٣٨٨ -
نسبة العجز بميزان السلع الزراعية إلى إجمالى العجز (٪)	١٠	٢٠	٣٠	١٤	٣٠	٣٤	٤٧	٤٦	٤٤	٤٢	٣٩	٣٩

المصدر : للسنوات ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ :

أخذت أو حسبت من : World Bank : Issues of Trade Strategy , op - cit , p. 412 .

للسنوات ٨١ / ٨٢ - ٨٥ / ١٩٨٦ :

أخذت أو حُسبت من :

World Bank : Economic Readjustment with Growth ,op. cit., Vol. 3, p. 10

جدول (٤ - ٥)

نسبة الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الغذائية الرئيسية

(٦٠ - ١٩٨٩)

(نسب مئوية)

	القمح	العدس	الذرة	السكر	الأرز	اللحوم الحمراء	الدواجن	منتجات الألبان	السمك
١٩٦٠	٧٠	٩٢	٩٤	١١٤	-	٩٥	١٠٠	٩٣	٩٥
٦٥	٣٥	٩٣	٩٣	٩٩	١٣٧	٨١	-	-	-
٧٥	٣٤	٤٢	٨٦	٨١	١٠٧	٨٧	٩٩	٩٢	٩٢
٨٠	٢٥	١٠	٧٧	٥٧	٧٥	٧٥	٦٥	٦٢	٥٤
٨٥	٢١	٢١	٥٦	٥٠	١٠١	٧٠	-	٦٥	-
٨٩	٢٦	١٧	٧٦	٦٤	١٠٨	٦٦	-	-	-

المصادر

Commander . S . : The State and Agricultural Development in Egypt Since 1973 . Ithaca Press . London . 1987 . p . 38

فيما عدا ١٩٨٥ و ١٩٨٩ فمن :

وزارة التموين : الهيئة العامة للسلع التموينية

جدول (٤ - ٦)

توزيع تعهدات المعونة الأمريكية لمصر، المقدمة لتمويل المشروعات المختلفة

(٧٥-١٩٨٦)

القطاع	المشروع	مليون دولار
البنية الأساسية :		٢٤١٥
الكهرباء	مشروعات لتوليد الطاقة	٥١٣
	إعادة تأهيل تربينات السد العالي	١٠٠
	معدات لمشروعات توليد الطاقة	١٣٢
	معدات توزيع الكهرباء بالمدن	١٢٧
	المركز القومي للتحكم في الطاقة	٤٣
مياه الشرب والصرف الصحي	مشروع الصرف الصحي لمدينة القاهرة	٥٥١
	مشروع الصرف الصحي لمدينة الأسكندرية	٢١٣
	مياه الشرب للقاهرة	٩٧
المواصلات والنقل والتخزين	مياه الشرب والصرف الصحي بمدن قناة السويس	١٦٩
	شبكة التليفونات	٢٤٧
	مخازن الغلال ومشروعات اخرى لتخزين الغذاء	١٦١
	تطوير الموانى	٦١
خدمات انتاجية :		٨٦٣
الصناعة	مصانع أسمنت	٢٠٥
	قروض للقطاع العام	١٤٣
	إعادة تأهيل مصانع النسيج	٩١
	قروض للقطاع الخاص	٢٠٠
الزراعة	قروض للمزارعين	٨٤
	تنمية الانتاج الزراعي والدواجن	٢٩
	الميكنة الزراعية	٣٩
	تنمية التعاون الزراعي	٥
الري	صيانة القنوات ومضخات الري	٤٩
	الصرف المغطى	١٩
خدمات اجتماعية :		٣٩٦
	خدمات صحية وتنظيم الأسرة	٢٣١
	التعليم	١٦٥
بحوث ومعونات فنية :		٦١٥

المصدر :

Handoussa , H. : " 15 years of U.S.Aid to Egypt " , 13 annual Symposium ,Center for Contemporary Arab Studies , Georgetown University , April 14 - 15 , 1988 , pp 54 - 5

جدول (٤ - ٧)

قروض البنك الدولى وهيئة المعونة الدولية

لمصر حتى ٣١ / ٢ / ١٩٨٩

القطاع	مليون دولار	القطاع	مليون دولار
الزراعة	٥٣٨ر٧	الصناعة	١٦٠ر٣
التعليم	٨٧ر٨	المواصلات	٦٤ر٠
الكهرباء	٢٨١ر٠	النقل	٤٨١ر٥
الطاقة	١٩٠ر٠	تنمية المدن	٥٩ر٠
مشروعات الطاقة	١٣ر٥	قطاعات اخرى	١٠٥ر٠
شبكة المياه والصرف الصحى	٩٦ر٠		
تنمية صناعية و قطاع المال	٤٦٥ر٠	المجموع	٣٠٩١ر٨

جدول (٤ - ٨)

توزيع استثمارات القطاع الخاص الثابتة ، على قطاعات الاقتصاد القومى

(٨٢ / ٨٣ - ٩١ / ١٩٩٢)

القطاع	١٩٨٧/٨٦-٨٣/٨٢ (مليون جنيه مصرى)	١٩٩٢/٩١-٨٨/٨٧ (مليون جنيه مصرى)	١٩٩٢/٩١-٨٣/٨٢ (مليون جنيه مصرى)	٪
الزراعة	٩٦.	٤٤٨١	٥٤٤١	٦ر٧
الصناعة والتعدين	٥١..	١٢٥٥.	١٧٦٥.	٨ر٢٤
البترول	٥٦٣٧	١١٤٨٤	١٧١٢١	١ر٢٤
الكهرباء والطاقة	٤١	-	٤١	١ر
التشييد	٣٦٨	٨٧٢	١٢٤.	١ر٧
إجمالى القطاعات السلعية	١٢١.٦	٢٩٣٨٧	٤١٤٩٣	٣ر٥٨
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٣٧	٢٤٥٨	٤١٩٥	٩ر٥
التجارة والمال والتأمين	٧٦٤	١٤٧٩	٢٢٤٣	١ر٣
السياحة	١٦١٩	٣٤٢٥	٥.٤٤	١ر٧
إجمالى الخدمات الانتاجية	٤١٢.	٧٣٦٢	١١٤٨٢	١ر١٦
الإسكان	٥٢٦٦	١١٨٧٩	١٧١٤٥	١ر٢٤
التعليم	١١٦	١٨٥	٣.١	٤ر
الصحة	١٤٢	٢٥٢	٣٩٤	٦ر
خدمات اخرى	٩٦	١٤١	٢٣٧	٣ر
إجمالى الخدمات الاجتماعية	٥٦٢.	١٢٤٥٧	١٨.٧٧	٤ر٢٥
الإجمالى العام	٢١٨٤٦	٢٩٢.٦	٧١.٥٢	١..

المصدر : وزارة التخطيط : الاطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة (٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧) ، الجزء الأول ، ص ٦٥ .

جدول (٤ - ٩)

التوزيع القطاعي للمشروعات التي بدأت الأنتاج داخل مصر

طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

	النسبة في رأس مال المشروعات المالية	النسبة في رأس مال المشروعات غير المالية				نسبة استثمارات المشروعات المالية	النسبة في إجمالي النفقات الاستثمارية للمشروعات غير المالية			
		الصناعة	الزراعة	التشييد	الخدمات		الصناعة	الزراعة	التشييد	الخدمات
١٩٧٦	٧٦ر٤	٥٠ر٠	صفر	٥ر١	٤٤ر٩	–	–	–	–	–
٨١ (*)	٥٨ر٩	٥١ر٣	١٥ر٦	١١ر٠	٢٢ر١	٤١ر٩	٤٣ر٤	١٧ر٣	١٧ر٩	٢١ر٤
٨٢	٥٥ر٠	٤٣ر٦	١٥ر٢	١٠ر٧	٣٠ر٦	٣٧ر٧	٣٩ر٨	١٤ر٧	١٣ر٧	٣١ر٨
٨٤ (*)	٥٢ر٩	٥٠ر٠	١٢ر٧	٩ر٥	٢٧ر٧	٣٦ر٠	٤٨ر٦	١٢ر٨	١٢ر٢	٢٦ر٤
٨٥	٤٨ر٩	٥٣ر٠	٩ر٠	١١ر٧	٢٦ر٣	٣٠ر٠	٥٥ر١	٨ر٢	١١ر٤	٢٥ر٢
٨٦	٤٧ر٢	٥٣ر٣	٩ر٥	١٠ر٣	٢٧ر٠	٢٨ر٧	٥٥ر١	٨ر٨	١٠ر٢	٢٥ر٩
٨٧	٤٥ر٧	٥٤ر٢	٨ر٩	١٠ر١	٢٥ر٨	٢٧ر٧	٥٥ر٧	٨ر٤	١٠ر٠	٢٥ر٩
١٩٨٩ (*)	٣٧ر٩	٥٤ر٧	٨ر٨	١٢ر٢	٢٤ر٣	٢٢ر٣	٥٧ر٥	٨ر٤	١١ر٥	٢٢ر٦

(*) القيمة في منتصف العام .

المصدر: Isfahani, H. : The Experience of Foreign Investment in Egypt under Infitah , Faculty Working Paper , College of Commerce and Business Administration , University of Illinois at Urbana , Dec. 1990 .

الفصل الخامس

الصناعة

٥-١ أداء مخيّب للآمال :

لق ظل هدف إصلاح الهيكل الإقتصادى المصرى ، عن طريق مزيد من التصنيع ، هدفاً أساسياً من الأهداف المعلنة للسياسة الرسمية فى مصر وللحركة الوطنية المصرية طوال السبعين عاماً الماضية على الأقل . لقد استمر إنشاء بنك مصر فى أوائل العشرينات يحظى بالثناء والتمجيد بسبب التزام هذه المؤسسة بهدف التنمية الصناعية ، وكان تحقيق التنمية الصناعية السريعة هو أيضاً واحداً من أهم المبررات المعلنة لثورة ١٩٥٢ . كان كلاً الحدثين بمثابة رد فعل واع للأفراط فى الإعتماد على الزراعة كمصدر للدخل، وعلى القطن كمصدر للنقد الأجنبى . فإذا تأملنا ما تم إنجازه بالفعل فى هذا المجال ، فلابد أن يشعر المرء بخيبة أمل سواء فيما يتعلق بتصحيح هيكل الإنتاج لصالح الصناعة ، أو بتصحيح هيكل الصادرات لصالحها أيضاً .

فبعد مرور ثلاثين عاماً على إنشاء بنك مصر ، كان نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى لايزيد على ١٣٪ ، ثم بعد أربعين سنة أخرى لم يتجاوز هذا النصيب ١٨٪ . وإذا قارنا معدل نمو الصناعة بمعدلات نمو القطاعات الأخرى يظهر لنا أن الصناعة لم تقم بدور « الآلة المحركة » للتنمية ولم تكن هى مصدر « ديناميكية » الاقتصاد ، فى أى حقبة من الزمن منذ انتهاء نظام محمد على فى منتصف القرن الماضى . وفى خلال الخمسين عاماً الأخيرة ، كما نتبين من الجدول (٥-١) ، لم يساهم نمو قطاع الصناعة (باستبعاد البترول) ، فى أى فترة من الفترات ، بأكثر من الثلث ، فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وأنه باستثناء فترة الستينات (التى بلغ نصيب الصناعة خلالها نحو ثلث إجمالى النمو فى الناتج المحلى الإجمالى) كانت هذه المساهمة أقل من الربع .

كانت أفضل الفترات فيما يتعلق بمعدل نمو الصناعة ، منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، هى بلاشك فترة الخطة الخمسية الأولى (٥٩/ ٦٠ – ٦٤/ ١٩٦٥) ، حينما بلغ هذا المعدل ٨,٥ ٪ (١) . ولم تحقق الصناعة مثل هذا المعدل منذ ذلك الوقت ، حيث تراوح معدل نمو الصناعة ، (باستبعاد البترول الذى أصبح مهماً فى أعقاب ١٩٧٤) بين ٦ ٪ و٨ ٪ (انظر الجدول ٥-٢) . ترتب على هذا أنه بعد أن ارتفع نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى من ١٣ ٪ فى ١٩٥٣/٥٢ إلى ١٨ ٪ (١٩٥٦/٥٥) ، ٢٠ ٪ (٥٩/ ١٩٦٠) ، ٢٢ ٪ (٦٤/ ١٩٦٥) ، ثم إلى ٢٤ ٪ فى ٦٩/ ١٩٧٠ ، انخفض هذا النصيب حتى بلغ ١٨ ٪ فى ١٩٨٧/٨٦ وبقى عند هذا المستوى منذ ذلك الوقت (٢).

وقد تطور نصيب الصناعة فى الصادرات تطوراً مشابهاً . كانت الصناعة تساهم بنسبة ٩ ٪ من إجمالى الصادرات السلعية فى ١٩٥٠ ، ثم ارتفع هذا النصيب بانتظام حتى بلغ ٣٩٪ فى ١٩٧٤ ، ثم انخفض منذ ذلك الوقت ، حتى حدث الإنخفاض الكبير فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ فارتفع نصيب الصناعة من جديد (انظر الجدولين ٥-٣ و ٥-٤) . يتبين إذن أن الدور الذى لعبه القطن لمدة قرن ونصف قد انتقل منذ منتصف السبعينات ، لا للصناعة التحويلية بل للبترول .

نلاحظ أيضاً أن صناعة المنسوجات ، التى استمرت سيطرتها على صادراتنا الصناعية ، قد أصاب صادراتها الركود حتى أواخر الثمانينات ، ولم يكن أداء صادراتنا الصناعية الأخرى أفضل بكثير ، ومن ثم كانت قيمة إجمالى صادراتنا الصناعية فى ٨٤/ ٨٥ – ١٩٨٦/٨٥ ، بالأسعار الحقيقية ، أقل مما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات . ويبدو أنه قد حدث بعض التحسن فى

---

(1) Hansen,B.:"Planning and Economic Growth in the UAR 1960-5", op.cit., p.31

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢ ، وكذلك :

Hansen, B. : The Political Economy of Poverty, Equity and Grwoth, op.cit., p. 525; Ikram, op. cit, pp. 400-401 and National Bank of Egypt : Economic Bulletin, 1991, no. 1-2, p.104

السنوات الأخيرة الماضية ، ولكن لم ينقض الوقت الكافى لنعرف ما إذا كان هذا التحسن مؤقتاً أو غير مؤقت .

٥- ٢ التشخيص والتوصيات طبقاً للرأى الشائع :

هناك فى مجال الصناعة ، كما رأينا فى حالة الزراعة ، تشخيص شائع للداء ووصف شائع للدواء ، يمثلان ما يمكن أن يطلق عليه « الحكمة السائدة» ، التى يتكرر التعبير عنها بلا نهاية فى الكتابات والتقارير الرسمية والأكاديمية وتلك الصادرة عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والمتعلقة بالاقتصاد المصرى . ولكنها ، إذا شئنا الاختصار ، لاتزيد كثيراً عن القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت ، فى أغلبها ، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة ، ومتجهة بنظرها إلى الداخل . أما الحلول فتكمن فى «التخصيصية » ، أى تحويلها إلى القطاع الخاص ، وإلغاء سيطرة الدولة عليها ، وأن تستبدل بسياسة الإحلال محل الواردات استيراتيجية الاتجاه نحو التصدير .

كان من أوائل الكتابات التى تبنت هذا الموقف الذى أصبح بالتدريج هو «الحكمة السائدة » ، تقرير صدر عن بعثة للبنك الدولى زارت مصر فى ٧٦- ١٩٧٧ ونشر فى كتاب شاع استخدامه [٣] . فطبقاً لهذا الكتاب ، بدأ أداء الصناعة المصرية فى التدهور فى نحو ٦٣ - ١٩٦٤ ، لأسباب ترجع فى الأساس إلى سوء إدارة القطاع العام . فتحت مظلة « سوء الإدارة » هذه ، تأتى أسباب متعددة لانخفاض الكفاءة ، كنمو البيروقراطية ، وقلة كفاءة المديرين ، وتبديد الواردات من المواد الأولية ، وضعف نظام الصيانة ، وقلة أو انعدام الحوافز ، وانعدام الرقابة الكفء ، والتغاضى عن إهمال العمال ..... إلخ [٤].

ولكن بالإضافة إلى سوء الإدارة ، يلقى اللوم أيضاً على استيراتيجية الإحلال

---

(3) Ikram, K. : Egypt: Economic Management in a Period of Ttransition, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980.

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٥٦ - ٧

محل الواردات التى طبقت نظام الحماية على صناعات لا تتمتع بميزة نسبية ، كصناعة الحديد والصلب وتجميع السيارات . كذلك أدى التدخل الإدارى فى التجارة الخارجية منذ منتصف الخمسينات إلى اتجاه التجارة المصرية نحو الكتلة الشرقية مما أفقد مصر « مزايا التعرض للأسواق الغربية التى تصر على مستويات أعلى ومواصفات أرقى فى الإنتاج ، وهو ماكان من الممكن أن يؤدى إلى تقدم طرق الإنتاج ورفع الكفاءة فى مصر » (٥) . يترتب على ذلك أن الإصلاح يتطلب تعريض المشروعات الصناعية للمنافسة ، وتعديل سياسة تسعير المنتجات الصناعية ، بما يحررها من التدخل الإدارى ويقضى على تشوهات الأسعار ، وينتج قدراً أكبر من الحوافز للمصدرين ، وتخفيض درجة التحكم البيروقراطى فى عملية التصدير ، وتطبيق أسعار للصرف أكثر تشجيعاً لها (٦) .

ومن الشيق أن نلاحظ هنا أنه فى ذلك الوقت الذى جاءت فيه هذه البعثة من البنك الدولى إلى مصر لم تكن الدعوة إلى التخصيصية قد انتشرت وقويت كما هى الآن ، ومن ثم فإن الكتاب الذى نشير إليه لم يقدم أية توصية تتعلق بالتخلى عن الملكية العامة بل اقترح فقط أن تخضع إدارة القطاع العام لما تشير به قوى السوق ، وأن تعطى حرية أكبر فى تحديد الأسعار ومستوى العمالة والأجور والصيانة(٧) . أما الدعوة إلى التخلى عن الملكية العامة فلم تظهر بوضوح إلا تدريجياً ، إلى أن جاء فى تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة فى ١٩٩١ « أن انتشار نظام ملكية الدولة فى القطاع الصناعى قد وضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومى وعلى ميزانية الدولة ، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلة الكفاءة ، وتضخم العمالة بلا مبرر ، ومن نظام الدعم والتحكم فى تفاصيل النشاط الأقتصادى ، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة ، الأمر الذى شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها ، وخنق الحافز على زيادة الأنتاج » (٨).

---

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٦٠
(٦) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ٢٧٠
(٧) المرجع السابق ، ص ٢٧٤
(8) U.S. Embassy in Cairo : Foreign Economic Trends and Their Implications for the U.S., Report for the A.R.E., April 1991, p.3

وقد عبر عدد من الاقتصاديين المرموقين عن نفس الرأى (٩) . ربما كان أكثرهم قوة وتأثيراً الدكتور سعيد النجار أستاذ الاقتصاد السابق بجامعة القاهرة ، والمدير التنفيذى السابق بالبنك الدولى . فبالإضافة إلى العديد من المقالات الأكاديمية والصحفية التى نشرها خلال العشر سنوات الماضية ، نشر مؤخراً كتاباً(١٠) شرح فيه باستفاضة آراءه فى أهم مشكلات مصر الاقتصادية . ويذهب د. النجار فى هذه الكتابات إلى أبعد مما ذهب إليه غيره من دعاة التخصيصية والحرية الاقتصادية ، ومن منتقدى القطاع العام وسياسة الإحلال محل الواردات والتخطيط الاقتصادى ، فهو يرد إلى القطاع العام مشكلة ركود الصادرات ، مادام القطاع العام هو المسؤل عن نحو ٨٠٪ من إجمالى الصادرات السلعية ، ويرد إليه مشكلة ارتفاع معدل البطالة ، مادام القطاع العام هو الذى يقوم بنحو ٧٠٪ من إجمالى الإستثمارات ، ويرد إليه كذلك ضخامة حجم المديونية الخارجية ، مادام نحو ٢٠ بليون دولار من هذه الديون يتمثل فى قروض للمشروعات العامة (١١).

وفى مؤتمر عقد مؤخراً فى جامعة القاهرة ، قدم الأستاذ آلان رو ، من جامعة واريك ببريطانيا ، بحثاً فسر فيه انخفاض الإنتاجية فى الصناعة المصرية ، فى الأساس ، بالسياسيات الحمائية والمنكفئة على الذات وهى مايسميه « بالمذهب العشوائى » من مذاهب الإدارة الإقتصادية (١٢) . وهو يقدم أربعة أسباب للآثار السيئة لهذا المذهب على مستوى الإنتاجية :

---

(٩) انظر على وجه الخصوص :

Handoussa,H.:"Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector"in Handoussa, H. and Potter,G. : Employment and Structural Adjustment : Egypt in the 1990's, AUC Press, Cairo, 1991, pp.106-122

وكذلك : د. حازم الببلاوى : التغيير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٣- ٨٢ ، و[illegible] ابراهيم شحاته : برنامج للغد ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٧ ص ٤٣-٤٨ و ٧٠-٧٧.

(١٠) د. سعيد النجار : نحو استراتيجية قومية للإصلاح الأقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١

(١١) المرجع السابق ، ص ٣٩-٤٢

[illegible] A.R. : "Structural Adjustment and Productivity Growth" a paper pre-[illegible] Cairo University Conference on Productivity in the Egyptian Economy, [illegible] 1991

(١) مايؤدى إليه تشوه نظام الأسعار من سوء توزيع للموارد ، بما فى ذلك الأثر السيئ لتقييم العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية .
(٢) حرمان الاقتصاد القومى من الآثار الإيجابية للتعرض لمنافسة السلع الأجنبية .
(٣) مايؤدى إليه الإنتاج للسوق المحلية الضيقة بدلاً من السوق العالمية الواسعة ، من حرمان الاقتصاد من مزايا الأنتاج الكبير وأثره الإيجابى على الأنتاجية .
(٤) انخفاض الكمية المتاحة من الواردات من المواد الأولية وقطع الغيار ، مما يؤدى إلى انخفاض نسبة الطاقة الانتاجية المستخدمة . ويختتم الباحث بحثه بقوله « إن التطبيق السليم لحزمة السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى ، وإن كان مؤلماً دائماً فى مراحله الأولى ، هو أقل إضراراً للأنتاجية الصناعية والزراعية ، من أية سياسة تقوم على تطبيق المذهب العشوائى » [١٣]

٥-٣ انتقائية غير مبررة :

على الرغم من أن هناك الكثير مما يمكن قبوله فى التشخيص المتقدم لمشاكل الصناعة المصرية ، فإن المرء لايسعه إلا أن يلاحظ هذا الإصرار المدهش على التأكيد على مجموعة معينة من العوامل ، يكاد يصل إلى درجة تسلط فكرة معينة على ذهن صاحبها ، مع الدأب على إهمال عوامل أخرى لابد أن تكون قد ساهمت بدورها فى سوء أداء الصناعة المصرية .

من بين هذه العوامل التى جرت العادة على تجاهلها ، الانخفاض النسبى فى نصيب الصناعة فى إجمالى الإستثمارات ، بالمقارنة بنصيب القطاعات الأخرى . فطوال الأربعين عاماً التى يغطيها الجدول (٥-٥) ، كان نصيب القطاعات السلعية فى إجمالى الإستثمار أقل من ٥٠ ٪ وهو مايفسر إلى حد بعيد غلبة مساهمة قطاعات الخدمات فى نمو الناتج المحلى الإجمالى التى بينها الجدول (٥-١) . فباستثناء سنوات الستينات ، لم تحصل الصناعة التحويلية

---

(١٣) المرجع السابق ، ص ٧

على أكثر من ربع إجمالى الاستثمارات . وليس من قبيل المصادفة أن الأرتفاع النسبى فى حجم مساهمة الصناعة التحويلية فى نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الستينات ، قد اقترن بارتفاع نصيبها النسبى أيضاً فى إجمالى الإستثمارات. ومن الواضح أن انخفاض نصيب الصناعة التحويلية فى إجمالى الإستثمارات العامة ، نتيجة التحول فى اتجاه السياسة الأقتصادية وتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ ، لم يعوضه نمو نصيب الصناعة فى الاستثمار الخاص . إن هذا يبينه الجدول (٥-٥) الذى يشير إلى انخفاض نصيب الصناعة التحويلية فى إجمالى الاستثمارات من ٢٨ ٪ فى ١٩٧٤ إلى ٢٢,٧ ٪ فى الثمانينات ، وكذلك الجدول (٥-٦) الذى يشير إلى أنه فيما بين الخطة الأولى والخطة الثانية فى الثمانينات انخفض نصيب الصناعة التحويلية فى إجمالى الاستثمارات العامة من ٢٤,١ ٪ إلى ١٩,٧ ٪ بينما لم يزد نصيبها فى استثمارات القطاع الخاص (الذى لازال حجمها المطلق صغيراً بالمقارنة باستثمارات القطاع العام) إلا قليلاً (من ٢٣,٣ ٪ إلى ٢٥,٥ ٪) . إن ضعف أداء القطاع الصناعى فى مصر ليس إذن مجرد نتيجة لانخفاض انتاجية الأستثمار فى هذا القطاع بل هو أيضاً نتيجة لانخفاض حجم الأستثمار نفسه . وكما رأينا فيما يتعلق بالزراعة ، مهما كانت الاغراءات التى يمكن أن تقدمها السياسة الاقتصادية للمستثمر الخاص ، فإن هذا المستثمر قد تغريه الربحية الأكبر فى القطاعات الأخرى .

كذلك فإن مشكلة انخفاض الإنتاجية تثير من القضايا مايتعدى الجوانب المتعلقة بالفرق بين كفاءة القطاع العام وكفاءة القطاع الخاص . إن الحوافز المعطاة للمديرين قد تكون بالفعل أقل فى القطاع العام منها فى القطاع العام ، ولكن هذا لا ينطبق بالضرورة على الحوافز المقدمة للعمال . فإذا كان من الجائز التغاضى عن أثر ظروف المعيشة على انتاجية العمال ، بحجة صعوبة تقدير هذا الأثر تقديراً كميا ، فلماذا كل هذا التأكيد على عوامل أخرى مع أن تقدير آثارها على الإنتاجية ليس بأقل صعوبة ؟ من ذلك مثلاً الميل إلى التأكيد على الأثر السلبى للبيروقراطية ولصور الفساد والتبديد الناتجة عن السيطرة الحكومية مع صعوبة تقدير حجم هذا الأثر أو ذاك ، ومع أن المشروعات

الخاصة كثيراً ماترتبط هى أيضاً بصور أخرى من الفساد والتبديد ، فى ظل أوضاع سياسية معينة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بعلاقة المستثمر الأجنبى بالإدارة الحكومية .

إن من يقرأ الكتابات السائدة عن سوء أداء الصادرات الصناعية المصرية قد يتصور أن الفرص المتاحة لمصر لتسويق هذه الصادرات هى فرص لانهائية ، وأن ما على مصر إلا أن تزيد انتاجها من السلع جيدة الصنع فتجد من يشتريها فى الخارج . والواقع أنه ، وإن كانت مشكلة الصادرات المصرية تتعلق حقاً بظروف العرض أكثر مما تتعلق بظروف الطلب ، فإنه لايجوز تجاهل ظروف الطلب تجاهلاً تاماً . مما يؤيد ذلك أن نجاح مصر النسبى فى زيادة نصيب صادراتها الصناعية فى إجمالى الصادرات ، فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ (انظر الجدول ٥-٣) لم يكن فقط نتيجة لارتفاع نصيب الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى فى تلك الفترة ، بل كان أيضاً راجعاً للظروف الملائمة التى سادت التجارة الدولية خلال هذين العقدين ، بالإضافة إلى وجود سوق جاهزة لاستقبال هذه الصادرات ، هى سوق الكتلة الشرقية . إن الإتجاه المتزايد نحو الحماية فى الأسواق الغربية قد أضر بالصادرات الصناعية المصرية كما أضر بصادرات دول أخرى بالعالم الثالث ، وإن الركود الذى أصاب صادرات مصر الصناعية الأساسية ، وهى المنسوجات ، فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، لابد أنه يرجع جزئياً لزيادة القيود المفروضة فى الأسواق الغربية على صادرات العالم الثالث من المنسوجات . وكان أخر مثال على ذلك فيما يتعلق بصادرات المنسوجات المصرية ، ماتضمنته مذكرة حديثة وجهتها وزارة الخارجية الأمريكية إلى الحكومة المصرية ، زعم فيها أن صادرات مصر من بعض أنواع الملابس الصوفية (التى تصنف طبقاً للأصطلاحات التجارية الأمريكية تحت « بند ٤٤٨ ») « تحدث اختلالاً فى سوق هذه الأصناف من الملابس فى الولايات المتحدة » ومن ثم طلب من الحكومة المصرية أن تدخل فى محادثات مع السلطات الأمريكية بهدف تحديد حصة لايجب أن تتجاوزها صادرات مصر من هذه السلعة . زعمت هذه المذكرة أيضاً أن هذه

الأصناف المستوردة من مصر ، بلغت كميتها ١١٣٤٠ دستة خلال الفترة المنقضية مابين يونيو وسبتمبر ١٩٩٢ ، وهو مايمثل ٣,٥ ٪ من إجمالى الواردات الأمريكية من هذه الأصناف خلال تلك الفترة ، وأن أسعارها كانت أقل من أسعار الأصناف الأمريكية المنافسة لها . وطالبت المذكرة مصر بتخفيض صادراتها من هذه الأصناف إلى ٩٠٠٠ دستة فى السنة ، وهو مايمثل تخفيضاً بنسبة ٧٥ ٪ (١٤) . إنه كثيراً مايقال إن اعتماد الصادرات الصناعية المصرية على أسواق الكتلة الشرقية خلال الستينات كان عائقاً فى وجه زيادة الإنتاجية والارتفاع بنوع السلع المنتجة ، ولكن من المهم أن نضيف إلى ذلك أن هذه الأسواق قد هيأت للصادرات المصرية درجة أعلى من الاستقرار ومستويات أعلى للاسعار . إن ذكر النوع الأول من الآثار دون ذكر النوع الثانى يشكل مثالاً آخر لما يمكن تسميته « بالانتقائية غير المبررة » .

٥-٤ تخصيصية بلا تمييز :

إن كثيراً من أسباب انخفاض الكفاءة وتبديد الموارد فى قطاع الصناعة فى مصر يتعلق ببعض جوانب السياسة الاقتصادية أكثر مما يتعلق بنظام الملكية العامة . ذلك أن سياسات التسعير والعمالة كثيراً ما وضعت أعباء ثقيلة على كاهل المشروعات العامة وساهمت مساهمة ملحوظة فى انخفاض الأنتاجية الكلية للمشروع ، دون أن تكون هذه السياسات من اللوازم الضرورية للملكية العامة .فمثل هذه السياسات من المتصور أن تشكل عبئاً على المشروعات الخاصة مثلما هى عبء على المشروعات المملوكة للدولة ، ومن الممكن إلغاؤها دون التضحية بالملكية العامة للمشروعات الصناعية . إن الآثار السلبية لهذه السياسات كانت أقل وضوحاً فى السنوات الأولى التالية للتأميم مما أصبحت بعد تدشين سياسة الانفتاح الأقتصادى ، وذلك لعدة أسباب منها أنه مع تباطؤ نمو الاقتصاد فى أعقاب ١٩٦٥ ، وعلى الأخص بعد ١٩٦٧ ، والاضطرار إلى تخفيض معدلات الاستثمار ، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى إلقاء أعباء أكثر فأكثر على المشروعات العامة ، مما لم يكن ليصبح ضرورياً فى ظروف أفضل .

(14) Al-Ahram Weekly, 31 December 1992

يشير الأستاذ بنت هانسن فى كتابه الأخير عن الاقتصاد المصرى ، إلى أن النمو الاقتصادى فى مصر « لابد أن يكون قد عانى بدرجة كبيرة من جراء الحروب » [١٥] ، ولكنه يوحى مع ذلك بأن السياسات التى اتخذتها الحكومة فى أعقاب التأميمات التى جرت فى أوائل الستينات ، كانت هى الأسباب الرئيسية وراء انخفاض الأنتاجية الكلية فى الصناعة بعد ٦٣/ ١٩٦٤ ، ومن ثم يختم مناقشته لأسباب هذا الإنخفاض بقوله « إن تفسير هذا الانخفاض قد يكمن فى نظام الملكية العامة » [١٦] .

ولكن أليس تحميل مشروعات القطاع العام بعمالة زائدة لاتحتاج إليها ، وحرمانها من الأموال اللازمة للصيانة والتجديد ، ومن النقد الأجنبى اللازم لاستيراد قطع الغيار ومستلزمات الأنتاج ، ومالدى إليه هذا كله من تشغيل الجهاز الإنتاجى بأقل من طاقته ، ومن ثم انخفاض الأنتاجية الكلية ، الا يعتبر هذا كله من بين آثار ظروف الحرب ؟ وعلى أية حال فسواء اعتبرنا هذه السياسات الاقتصادية مبررة أو غير مبررة ، ضرورية أو غير ضرورية ، فإنها لايجب أن تعتبر وكأنها من مستلزمات نظام الملكية العامة . يؤيد هذا أن الإنتاجية الكلية فى الصناعة قد زادت فيما بين ١٩٧٣ و ٨١/١٩٨٢ بمعدل ٥٪ سنوياً كنتيجة لزيادة الكميات المتاحة من المواد الأولية وقطع الغيار [١٧]، وعلى الرغم من أنه لم يطرأ تغير يذكر على الملكية العامة فى قطاع الصناعة فى هذه الفترة . يلاحظ أيضاً أن الأستاذ بنت هانسن نفسه ، منذ نحو عشرين عاماً ، كان يميز بدرجة أكبر من الوضوح بين نظام الملكية وبين الآثار السلبية لبعض السياسات الاقتصادية الكلية . ففى مقال نشره فى ١٩٧٥ ، كتب الأستاذ هانسن :

« إن الاشتراكية العربية ، وإن لم يكن ثمة مؤشر يدل على أنها ساعدت على الإسراع بتنمية الاقتصاد المصرى ... فإن المؤسسات الأساسية التى ارتبطت بها لايبدو أنها شكلت عقبة فى طريق التنمية أو خفضت من

(15) Hansen, B, : The Political Economy of Poverty ... etc, op. cit., p.254

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٣

(١٧) نفس المرجع .

مستوى الإنتاجية . إن من المعروف أن النظام التعاونى فى الزراعة يرفع من مستوى الكفاءة إذا كانت الظروف مواتية ، وليس هناك أى سبب للاعتقاد بأن هذا النظام لايمكن أن ينجح فى مصر . كذلك فإن المشروعات المملوكة ملكية عامة ، إذا جرى تنظيمها على غرار نظام الشركات المساهمة ، يمكن أيضاً أن تعمل بنفس الكفاءة على الأقل التى تعمل بها الشركات المساهمة المملوكة ملكية فردية . إنما ينشأ انخفاض الكفاءة ، فى كل من الزراعة والصناعة ، من سياسات الاستثمار والتسعير المتبعة ، ومن التدخل المباشر والمفرط من جانب الإدارة الحكومية ، وعلى وجه الخصوص من التدخل المفرط فى التجارة الخارجية . إن نظام الاشتراكية المعتمد على مؤشرات السوق ، لو كان قد أعطى فرصة للتطبيق فى مصر ، لكان قد أدى ، فى رأيى ، إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة ، حتى فى ظل نظام الملكية العامة السائد فى الوقت الحاضر » . (١٨)

أما دعاة التخصيصية فى الوقت الحاضر ، فإنهم لايجرون مثل هذا التمييز بين الأسباب الحقيقية والموهومة لانخفاض الأنتاجية . فالسياسات الاقتصادية الخاطئة ، من مختلف الأنواع ، ومختلف صور التبديد الناتجة عن الإهمال أو الفساد من جانب الإدارة الحكومية ، تلقى المسئولية عنها دائماً على كاهل القطاع العام ، والتوصية التى تنتهى إليها دائماً هى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص . والمشروعات العامة الناجحة تضم إلى المشروعات العامة الخاسرة من حيث الحاجة إلى التخصيصية ، ويفترض دائماً أن الخسائر التى تحققها الشركات الخاسرة لايمكن تجنبها إلا بالتخلى عن نظام الملكية العامة ، حتى إذا كان من الممكن بسهولة التدليل على أن من الممكن تجنب الخسارة بمنح حوافز أكبر لمديرى المشروعات العامة أو بالتخفيف من القيود المفروضة عليهم من السلطات المركزية . كذلك فإن التخصيصية تؤخذ دائماً بمعنى التخلى عن الملكية حتى فى الحالات التى قد يكفى فيها نقل الإدارة، وليس الملكية ، إلى القطاع الخاص . وهكذا تفسر الدعوة إلى العودة إلى نظام

(18) Hansen, B. : "Arab Socialism in Egypt", World Development, April 1975, p.2

السوق دائماً ، بانها عودة إلى الملكية الخاصة . وتعطى الأولوية والاهتمام كله لاعتبار الأربحية فى جميع الأحوال سواء تعلق الأمر بمحل تجارى ، أو بفندق أو بدار للسينما قد تكون قد خضعت للتأميم بلا مبرر ، أو بشركة صناعية كبيرة تعتمد عليها صناعات أخرى كثيرة فى الحصول على ماتحتاجه من مستلزمات الأنتاج ، أو توظف أعداداً كبيرة من العمال . وهم إذ يدعون إلى نقل الملكية إلى القطاع الخاص نادراً مايميزون بين بيع المشروع العام إلى مصريين وبيعه لأجانب ، فهم لايفترضون فقط أنه ، فى كلا الحالين ، سيؤدى هذا البيع إلى زيادة الأنتاجية ، بل يفترضون أيضاً أن أثر هذا النقل للملكية سيكون دائماً ذا أثر إيجابى على ميزان المدفوعات .

٥-٥ تحرير اقتصادى بلا تمييز :

إن الاستراتيجية المضادة حقاً لاستراتيجية الإحلال محل الواردات ليست هى استراتيجية تشجيع الصادرات بل استراتيجية تحرير الأستيراد . ذلك أن دولة ما قد تطبق سياسة الإحلال محل الواردات وتحاول تشجيع وتنمية الصادرات فى نفس الوقت ، ومن الممكن للمرء أن يكون من انصار إتخاذ مختلف أنواع الإجراءات لتشجيع التصدير ويكون فى نفس الوقت حذراً ومتحفظاً إزاء الإفراط فى تحرير الإستيراد . وقد رأينا بالفعل فيما سبق أن صادرات مصر الصناعية كانت أفضل أداء والناتج الصناعى أسرع نمواً فى ظل استراتيجية الإحلال محل الواردات خلال الستينات ، منها فى ظل سياسة أكثر تحريراً للواردات هى تلك التى سادت خلال السبعينات .

إن تحرير الاستيراد قد يكون عاملا مساعداً على رفع الكفاءة الأنتاجية بسبب ما يؤدى إليه من تعرض الأنتاج المحلى لرياح المنافسة الأجنبية ، ولكنه قد يؤدى إلى قتل الصناعة المحلية قبل أن تشرع فى زيادة انتاجيتها . ومحاولة الفصل فيما إذا كان هذا القتل شيئاً جيداً أو سيئاً ، تثير من جديد كل القضايا التى يثيرها موضوع حماية الصناعة الناشئة التى لم يقفل باب النقاش حولها بعد. فبينما يبدو البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وغيرهما ، واثقين تمام الثقة

من أن الأحلال محل الواردات فى مصر قد بلغ أقصى مدى له ، لايبدو الأستاذ بنت هانسن بهذه الدرجة من الثقة . فهو فى كتابه الأخير الذى سبقت الإشارة إليه ، يقول إنه « بينما قد يكون من المحتمل أن يكون صحيحاً القول بأن سياسة الإحلال محل الواردات فى مصر ، فيما يتعلق بالصناعة التحويلية ، قد ذهبت إلى أبعد مما ينبغى ، وأن تشجيع الصادرات لم يبلغ المدى المطلوب ، وأن كثافة رأس المال قد تجاوزت الحد الأمثل ، فليس من السهل العثور على دليل أكيد على ذلك » (١٩) . كذلك فإنه لايبدو أن من السهل أن نرد فشل كثير من الصناعات المصرية فى رفع مستوى الانتاجية وتخفيض النفقات ، الى عدم تعرض هذه المشروعات لمنافسة السلع الأجنبية . إن ندرة النقد الأجنبى وإرهاق المشروعات الصناعية بالعمالة الزائدة عن الحاجة ربما كان أكبر أثراً فى تخفيض مستوى الانتاجية من عامل التعرض أو عدم التعرض للمنافسة الخارجية . بل إن لتحرير الأستيراد أثره السلبى المباشر والهام على الأنتاجية من حيث ماتؤدى إليه من استخدام الجهاز الأنتاجى بأقل من طاقته ، نتيجة لتخفيض الكمية المنتجة تحت ضغط المنافسة من جانب الواردات . وفى هذا يقول هانسن فى نفس الكتاب المشار إليه حالاً: « إن سياسة الانفتاح التى طبقها السادات ، بما تضمنته من تحرير واسع للاستيراد قد تكون أحد الأسباب فى ارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج خلال الفترة ٧٦-١٩٨١/٨٠ . فعلى الرغم من المحاولات التى بذلتها الحكومة لحماية مشروعات القطاع العام من هجوم السلع المستوردة المنافسة لها ، بتقييد استخدام نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واشتراط الحصول على تراخيص لاستيراد بعض السلع ، فإن الراجح أن كثيراً من مشروعات القطاع العام ، القديمة والجديدة ، قد تعرضت بالفعل لمنافسة خطيرة مما أدى إلى انخفاض فى نسبة استخدام الطاقة الانتاجية » (٢٠)

إن أثر تحرير الاستيراد على نسبة استخدام الطاقة الأنتاجية ، له أكثر من جانب ، ومن ثم فإنه ليس من السهل دائماً أن نعرف على وجه اليقين ما إذا كان أثره الصافى على الانتاجية إيجابياً أو سلبياً . إن نسبة استخدام الطاقة

(19) Hansen, B. : The Political Economy of Poverty... etc, op. cit., p.160

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٥٢٦

الانتاجية سوف تميل إلى الارتفاع بسبب مايتيحه تحرير الاستيراد من توفير مستلزمات الانتاج وقطع الغيار ، ولكنها سوف تميل إلى الأنخفاض بسبب مايؤدى إليه تحرير الأستيراد من تضييق لحجم السوق بمقدار ماتفقده السوق الوطنية للسلع الأجنبية المستوردة . ولعل الأرجح هو أن المشروعات التى تقوم بانتاج سلع تلبى حاجات الشرائح الأفقر من السكان قد لاتفيد كثيراً من تحرير استيراد مستلزمات الأنتاج من حيث أن هذه المشروعات تعتمد أساساً على مستلزمات منتجة محلياً ، ولكنها قد تعانى بدرجة ملموسة من تضييق حجم السوق نتيجة فقدانها لذلك الجزء من الطلب الذى سوف يتجه ، مع تحرير الاستيراد ، إلى السلع الأجنبية ، دون أن تكسب هذه المشروعات كثيراً من فتح أبواب التصدير أمامها إذ انها لاتنتج عادة تلك الأصناف من السلع التى يسهل تسويقها فى الخارج . إن أثر فتح أبواب المنافسة الأجنبية على هذه المشروعات قد ينحصر إذن ، فى الأساس ، فى زيادة نفقات الأنتاج ومزيد من التدهور فى نوعية الأنتاج . والواقع أن هناك تقارير حديثة تدل على حدوث انخفاض كبير فى نسبة استخدام الطاقة الأنتاجية فى عدد من الصناعات من بينها صناعات الأسمدة والورق وغيرها من الصناعات الكيماوية ، نتيجة للتخفيضات الحديثة للرسوم الجمركية (٢١) .

على انه أيا كان أثر تحرير الأستيراد على مستوى الأنتاجية فى الصناعة ، فإن أثره على ميزان المدفوعات هو أقل يقينية . فكما أشرنا فيما يتعلق بالتخصيصية ، قد تصاحب الارتفاع فى الأنتاجية (إذا حدث هذا الأرتفاع بالفعل) زيادة العبء الواقع على ميزان المدفوعات بسبب فتح أبواب الاستيراد على مصراعيها ، فإذا بما كسبناه من جراء زيادة الصادرات قد ضاع أكثر منه بسبب زيادة الواردات أو زيادة ماتم تحويله للخارج من أرباح الاستثمارات الأجنبية داخل مصر . ليس من المستغرب إذن أن يصاحب زيادة الأنتاجية وارتفاع معدل النمو ارتفاع فى نفس الوقت فى حجم المديونية الخارجية . وسوف تتاح لنا فرصة أخرى ، فى الفصل التالى ، لأن نبين كيف حدث مرتين، فى تاريخ مصر الحديث ، أن أدت زيادة حرية الاستيراد إلى زيادة تورط مصر فى الديون الخارجية .

---

(٢١) الأهرام ، ٢٣ فبراير ١٩٩٣ .

جدول (٥ - ١)

مساهمة القطاعات المختلفة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى
(١٩٤٥ - ٩٠ / ١٩٩١)

(نسب مئوية)

القطاع	١٩٤٥ -١٩٥٣/٥٢	٥٣/٥٢ -١٩٦٠/٥٩	٦٠/٥٩ -١٩٦٥/٦٤	٦٦/٦٥ -١٩٧١/٧٠	٧١/٧٠ -١٩٧٤	٧٤ -١٩٨٢/٨١	٨٢/٨١ -١٩٨٧/٨٦	٨٧/٨٦ -١٩٩١/٩٠
الزراعة	٠ر٣	٠ر٨	١ر٠	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٧	٠ر٥	٠ر٧
الصناعة	٠ر٧ (أ ، ب)	١ر٠ (أ ، ب)	١ر٨ (أ)	١ر٠ (أ)	٠ر٣ (أ)	١ر٣ (جـ)	٠ر٨ (جـ)	١ر٣ (جـ)
قطاعات اخرى	٣ر٥	٢ر٠	٢ر٨	١ر٧	٢ر٧	٦ر٩	٤ر٣	٣ر٧
الناتج المحلى الإجمالى	٤ر٥	٣ر٨	٥ر٦	٣ر١	٣ر٤	٨ر٩	٥ر٦ (د)	٥ر٧ (د)

(أ) تشمل البترول ، الذى كان قليل الأهمية قبل ١٩٧٤ .
(ب) تشمل الكهرباء والمرافق العامة .
(جـ) تشمل فقط الصناعة التحويلية والتعدين (عدا البترول) .
(د) يلاحظ أن الرقمين المتعلقين بهاتين الفترتين يختلفان بدرجة ملموسة عن تقديرات البنك الدولى .

المصادر : ٥٤ - ١٩٨٢/٨١ : Hansen , B. : The Political Economy of Poverty ... etc , op. cit , p. 16 .
٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ : حسبت من : World Bank : A. R. E. : Economic Readjustment with Growth , op. cit , vol. 3 , p. 5 .
٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠ : حسبت من : National Bank of Egypt : Economic Bulletin , 1991 , no. 1 - 2 , p. 104 .

جدول (٥ - ٢)

تطور الناتج من الصناعة التحويلية [١]

السنة	مليون جنيه مصرى بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥	نسبة التغير (٪)	السنة	مليون جنيه مصرى بالأسعار الثابتة لسنة ٨٢/٨١	نسبة التغير (٪)	السنة	مليون جنيه مصرى بالأسعار الثابتة لسنة ٨٧/٨٦	نسبة التغير (٪)
١٩٧٤	٨٢٥	-	٨٢/٨١	٢٦٧٠	-	٨٧/٨٦	٦٩٣٣	-
٧٥	٨٨٠	٦ر٧	٨٣/٨٢	٢٨٤١	٦ر٤	٨٨/٨٧	٧٤٥٣	٧ر٥
٧٦	٩٤٨	٧ر٧	٨٤/٨٣	٣٠٧١	٨ر١	٨٩/٨٨	٧٩٨٦	٧ر١
٧٧	١٠١٢	٦ر٧	٨٥/٨٤	٣٢٧٠	٦ر٥	٩٠/٨٩	٨٥٦٤	٧ر٢
٧٨	١٠٦٨	٥ر٥	٨٦/٨٥	٣٣٨٤	٣ر٥	٩١/٩٠	٩٠٥٤	٥ر٧
٧٩	١١٥٢	٧ر٩	٨٧/٨٦	٣٤٥٦	٢ر١			
٨١/٨٠	١٣٠٧	١٣ر٤						

(١) تشمل التعدين فيما عدا البترول ومنتجاته .

المصادر : ٧٤ - ١٩٨١/٨٠ : World Bank : Issues of Trade Strategy . . . etc , op. cit , p. 409

٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ : World Bank . A. R. E. : Economic Readjustment . . . etc , op. cit , vol. 3 , p. 5 .

٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠ : National Bank of Egypt . Economic Bulletin , 1991 , no. 1 - 2 , p. 104 .

جدول (٥ - ٣)

نصيب الصادرات الصناعية فى إجمالى الصادرات السلعية
(١٩٥٠ - ١٩٧٠)

السنة	٪	السنة	٪
١٩٥٠	٩	١٩٦٥	٣٢
١٩٥٥	١٤	١٩٧٠	٣٦
١٩٦٠	٢٠		

المصدر :
Hansen , B. : The Political Economy of Poverty ... etc , op. cit , pp. 138 -9 .

جدول (٥ - ٤)

الصادرات الصناعية

(مليون دولار أمريكي)

	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩
صادرات المنسوجات	٣٣٦	٤٧٨	٣٠١	٣٠٠	٢٧٢	٢٦٧	٣٧٠	٢٨٠	١٩٩	٢٦٥	٢٩٤	٢٨٨	٤٤٦	٦٢٥
صادرات صناعية اخرى [(١)]	٣٤٤	٣٩٨	٤٩٧	٣١٧	٥١٥	٣٥١	٥٥٠	٢٦٠	٤١١	٤٦٣	٤٤٤	٤٣٦	٥٣١	٦٦٧
مجموع الصادرات الصناعية [(١)]	٧١٠	٨٧٦	٧٩٨	٦١٧	٧٨٧	٦١٨	٩٢٠	٥٤٠	٦١٠	٧٢٨	٧٣٨	٧٢٤	٩٧٧	١٣٠٢
مجموع الصادرات السلعية	١٨١٨	١٨٧٥	٢١٦٩	٢٣٤٦	٢٥٥٨	٤٠٢٤	٦٠٠٢	٥٧٧٩	٥٢٤٨	٥٩٢٦	٦٠٧٥	٥١٩٣	٢٦٩٧	٣١٤٥
نسبة الصادرات الصناعية الى مجموع الصادرات السلعية (٪)	٣٩	٣٧	٣٧	٢٦	٣١	١٥	١٥	٩	١٢	١٢	١٢	١٤	٣٦	٤١

(١) لا تشمل المنتجات البترولية

المصادر : ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١

٨١ /٨٢ - ٨٥ / ٨٦

٨٨ /٨٩ - ٨٩ / ٩٠

World Bank : Issues of Trade Strategy . . . etc . op. cit , p. 412

World Bank : Economic Readjustment with Growth , op. cit , vol. 3 , p.10 .

National Bank of Egypt . Annual Report , 1990 / 1991 , p. 185 .

جدول (٥ - ٥)

توزيع الاستثمارات الإجمالية الثابتة

على القطاعات الاقتصادية (٥٢ / ٥٣ - ٩١ / ١٩٩٢)

(نسب مئوية)

	٥٢/٥٣ إلى ٥٩/٦٠	٦٠/٦١ إلى ٦٤/٦٥	٦٥/٦٦ إلى ٦٦/٦٧	٦٧/٦٨ إلى ١٩٧٤	١٩٧٤	٧٥ - ٧٨	٧٨ إلى ٨٣/٨٤	٨٢/٨٣ إلى ٩١/٩٢
الزراعة والري والصرف	١٢ر٩	٢٢ر٩	٢١ر٨	١٥ر٨	٧ر٦	٧ر٥	٧ر٧	٧ر١
الصناعة والتعدين (١)	٢٤ر٥	٢٦ر٤	٢٦ر٣	٣٢ر٥	٢٨ر٠	٢٥ر٩	٢٤ر٢	٢٢ر٧
البترول	(أ)	(أ)	(أ)	(أ)	١٠ر٨	١١ر٠	١١ر٩	١١ر٦
الكهرباء والمرافق العامة	٠ر٩	١٠ر٣	١٩ر٩	١٢ر٥	٨ر٩	٧ر٩	١١ر٦	١٧ر٠
التشييد	غ.م.	١ر٠ (جـ)	١ر٣	٠ر٨	١ر٣	٣ر٥	٣ر٢	١ر٧
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	١٥ر٨	٢٠ر٧	١٣ر٥	٢١ر٧	٢٨ر٠	٢٦ر٣	٢٢ر٨	١٧ر٥
التجارة والمال	غ.م.	١ر١ (ب)	١ر٠	٠ر٨	١ر٣	١ر٣	٢ر٨	٢ر٣
الإسكان	٢٩ر٥	١٠ر٩	١٢ر٢	١٠ر٨	٧ر٦	١٠ر١	٨ر٨	١٠ر٩
خدمات اخرى (٢)	٩ر٠	٦ر٩	٣ر٨	٥ر٠	٦ر٤	٦ر٦	٧ر٢	٩ر٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(١) لا تشمل البترول بعد ١٩٧٣ (٢) تشمل الفنادق والسياحة (غ.م.) غير متوفر
(أ) تدخل في الصناعة والتعدين (ب) أربع سنوات فقط (جـ) ثلاث سنوات فقط
المصادر : حسبت من : Hansen , B. : The Political Economy of Poverty . . . etc , op. cit. pp . 151 - 2
وكذلك من الاطار المبدئي للخطة ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الثالث ، ص ٦٦

جدول (٥ - ٦)

التغير فى توزيع الاستثمارات العامة
والخاصة على القطاعات الاقتصادية

(نسب مئوية)

	الاستثمارات العامة		الاستثمارات الخاصة	
	٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦	٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١	٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦	٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١
الزراعة	٦ر٣	٩ر٦	٣ر٤	١ر٩
الصناعةالتحويلية والتعدين	٢٤ر١	١٩ر٧	٢٣ر٢	٢٥ر٥
البترول	٤ر٤	٢ر١	٢٥ر٧	٢٣ر٣
الكهرباء والطاقة	١١ر٥	١٩ر٨	٢ر٠	-
التشييد	٢ر٢	١ر٥	١ر٧	١ر٨
مجموع القطاعات السلعية	٤٨ر٥	٥٠ر٠	٥٥ر١	٥٩ر٧
النقل والمواصلات و التخزين قناة السويس	٢٧ر٩	٢٤ر٦	٧ر٩	٥ر٠
التجارة والمال	١ر٧	١ر٦	٣ر٥	٣ر٠
السياحة	٨ر	٦ر٠	٧ر٤	٧ر٠
مجموع الخدمات الانتاجية	٣٠ر٤	٢٦ر٨	١٨ر٨	١٥ر٠
الإسكان	٣ر٠	٨ر٠	٢٤ر٠	٢٤ر١
المرافق العامة	٩ر٥	١٣ر١	-	-
التعليم	٢ر٧	٣ر٦	٥ر٠	٤ر٠
الصحة	١ر٨	٢ر٢	٧ر٠	٥ر٠
خدمات اخرى	٢ر٦	٣ر٥	٤ر٠	٤ر٠
مجموع الخدمات الاجتماعية	١٩ر٦	٢٣ر٢	٢٥ر٦	٢٥ر٣
مجموع الاستثمارات الثابتة	٩٨ر٥	١٠٠	٩٩ر٥	١٠٠
التغير فى المخزون	١ر٥	-	٥ر٠	-
الاجمالى العام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط : الاطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة (٩١ / ٩٢ - ٩٦ / ١٩٩٧) ، الجزء الثالث ، ص ٦٧ - ٧١ .

الفصل السادس

خاتمة : التصحيح الهيكلى والديون الخارجية

٦-١ خلاصة ماسبق :

إن السياسة الاقتصادية المزدوجة التى تشمل : تحرير النشاط الاقتصادى، والتخصيصية أو التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وهى التى تشكل محور مايسمى ببرنامج « التصحيح الهيكلى » الذى تنطلق مصر الآن بخطى حثيثة فى تطبيقه ، يعرضها انصارها والمدافعون عنها وكأنها تتضمن العلاج الناجع لكل مشكلات مصر الاقتصادية تقريباً ، بما فى ذلك انخفاض معدلات نمو الناتج القومى ، واختلال الهيكل الأنتاجى ، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات . وربما كانت المشكلة الوحيدة التى يبدو انصار هذا البرنامج على استعداد للاعتراف بعجز هذا البرنامج عن حلّها هى مشكلة تزايد التفاوت فى الدخول . ولكن حتى هنا ، نجد أن انصار البرنامج يعتقدون أن حل هذه المشكلة هو فقط مسألة وقت . فإجراءات التصحيح الهيكلى قد تكون حقاً مؤلمة فى البداية ، على الأخص لبعض شرائح السكان المحدودة الدخل ، ولكن ثمرات النمو السريع فى الناتج القومى سوف تصل ، على حد قولهم ، عاجلاً أو آجلاً إلى هذه الشرائح الأكثر فقراً . قد يرتفع معدل البطالة بسبب التخصيصية وبسبب مختلف الاجراءات التى تستهدف تخفيض العجز فى الموازنة العامة ، وقد ترتفع أسعار بعض السلع الضرورية ، وقد تعانى بعض الخدمات الاجتماعية من إلغاء ماتحصل عليه من دعم ، ولكن ارتفاع معدلات النمو سوف يؤدى ، طبقاً لأنصار التصحيح الهيكلى ، إلى تخفيض معدل البطالة فى نهاية الأمر ، وسوف يؤدى تخفيض عجز الموازنة العامة إلى تخفيض معدل التضخم .

أما الأثر المتوقع لبرنامج التصحيح الهيكلى على حجم الديون الخارجية فنادراً مايثار على نحو مباشر ، على أساس أن أنصار البرنامج يفترضون أنه

سوف يؤدى بالضرورة إلى تحسين حال ميزان المدفوعات ومن ثم إلى زيادة قدرة الدولة على خدمة ديونها ، وتقل حاجتها إلى عقد قروض جديدة .

ولكن مناقشتنا التى تضمنتها الفصول السابقة لمختلف العوامل المؤثرة فى حالة ميزان المدفوعات ، لاتقودنا بالضرورة إلى نفس الدرجة من الثقة بأن برنامج التصحيح الهيكلى ، كما تحدّده المؤسسات المالية الدولية ، سيضمن لنا تخفيض حجم ديون مصر الخارجية ، أو أن هذه الديون لن تزيد من جديد لتصل إلى ماكانت عليه قبل حصول مصر على الإعفاءات الأخيرة . إن كثيراً من العوامل التى تعمل على زيادة المديونية قد تستمر قائمة سواء فى ظل برنامج التصحيح الهيكلى أو بدونه ، وأهم من ذلك أن برنامج التصحيح الهيكلى قد يؤدى هو نفسه إلى تطبيق سياسات من شأنها زيادة الديون الخارجية بدلاً من تخفيضها .

لقد رأينا فى الفصل الثانى من هذا البحث ، أن الأستهلاك الفردى ، على الأقل منذ أوائل الثمانينات ، كان مسئولاً عن انخفاض معدل الادخار بدرجة اكبر من مسئولية الاستهلاك الحكومى ، وأن الزيادة السريعة فى الاستهلاك الفردى قد تكون أسبابها مزيجاً من العوامل الأجتماعية التى قد تعجز تماماً عن مواجهتها إجراءات اقتصادية من النوع الذى يتضمنه برنامج التصحيح الهيكلى . إن زيادة أسعار الفائدة قد تكون أكثر فعالية فى تثبيط همة المستثمرين المحتملين منها فى كبح جماح مستهلكين تسيطر عليهم رغبة عارمة فى تقليد مستويات الاستهلاك التى يتمتع بها أصحاب الدخول الأعلى ، وفى المحافظة على مراكز اجتماعية نجحوا حديثاً فى اكتسابها . كذلك فإنه ، فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومى ، قد يكون من أهم أسباب زيادته بسرعة ، التى لاتقل أهمية عن حجم الدعم الذى تقدمه الحكومة لبعض السلع والخدمات (وهو مايجرى عليه التأكيد عادة) ، زيادة حجم الفساد وزيادة الانفاق على السلاح ، وهما مما يندر ذكره عادة ولا يتضمنه برنامج التصحيح الهيكلى.كذلك قد يكون تخفيض سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة قليلى الأثر فى وضع حد لظاهرة هروب رأس المال أو إعادة جزء كبير من الأموال المصرية المستثمرة فى الخارج . فكما أشرنا فى الفصل الثانى ، عندما تكون

هذه الأموال الهاربة ناتجة عن أنشطة غير مشروعة أو متهربة من دفع الضرائب ، لايكون من السهل إغراء أصحابها بإعادتها إلى مصر . إن قوى السوق لايمكنها أن تحدث آثارها المرجوة إلا فى مناخ إجتماعى وسياسى صحى، ومن غير المجدى تقديم اقتراحات الإصلاح مع التظاهر بأن الظروف الاجتماعية والسياسة اللازمة لنجاحها متوفرة بالفعل دون أن يكون الأمر كذلك .

كذلك حاولنا فى الفصول المتقدمة (الثالث والرابع والخامس) أن نبين أنه ليس هناك مايقطع بالمرة بأن إجراءات التصحيح الهيكلى ستؤدى بالضرورة إلى إعادة توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات السلعية ، على نحو يؤدى إلى تحسين حال ميزان المدفوعات . فقد حاولت أن أبين فى الفصل الثالث أن المصادر الأساسية للنقد الأجنبى فى مصر (البترول وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة) هى أكثر اعتماداً بكثير على الظروف الخارجية منها على أدوات السياسة الاقتصادية المصرية . وتحرير أسعار الزراعة والانتاج الزراعى من التدخل الحكومى قد يجعل الاستثمار الخاص فى الزراعة أكثر أربحية مما كان من قبل ولكن هذا قد لا يكفى لتعويض النقص فى حجم الأستثمارات العامة فى الزراعة . ويمكن أن يقال نفس الشئ عن أثر التخصيصية وتحرير الصناعة من تدخل الدولة . وعلى أى حال فإن الأثر النهائى لزيادة الأنتاجية والأربحية فى الزراعة أو الصناعة ، على توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات ، سوف يتوقف على الأربحية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومن ثم سوف يتوقف على أثر برنامج التصحيح الهيكلى على مستوى الأربحية فى القطاعات الأخرى كذلك ، وليس على ما يحدث فى الزراعة أو الصناعة وحدهما . من المحتمل جداً إذن أن يقترن التصحيح الهيكلى باستمرار نفس الاتجاهات السائدة ، منذ منتصف الستينات، من حيث انخفاض نصيب الزراعة والصناعة التحويلية فى الاقتصاد القومى ، لصالح قطاع الخدمات .

أما الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، فإن معدل تدفقها على مصر وما إذا

كان هذا المعدل كافياً لتخفيض الحاجة إلى الاقتراض من الخارج ، سوف يتوقف إلى حد كبير ، على حالة ميزان المدفوعات ، كما بينا فى الفصل الثانى، وهذه سوف تتوقف بدوْرها على عوامل تتجاوز بكثير مايتضمنه برنامج التصحيح الهيكلى . فالصادرات المصرية تتأثر بشدة بما يطرأ من تغيرات على ظروف الاقتصاد الدولى والأقليمى وبالأحداث السياسية المحلية . ولكن بصرف النظر عما يتلقاه المستثمر الأجنبى من إشارات من حالة ميزان المدفوعات المصرى ، وبصرف النظر عما تقدمه له مصر من امتيازات وتسهيلات ، وعن مدى نجاح مصر فى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلى ، فإن المستثمرين الأجانب قد يصادفون إغراء اكبر من جانب دول أخرى غير مصر ، تطبق هى الأخرى برامج التصحيح الهيكلى ، وتقدم للمستثمرين الأجانب مزايا اكبر ، كما هى الحال مثلاً فى دول أوربا الشرقية ، التى سوف تدخل أيضاً فى حلبة المنافسة على المعونات الخارجية .

إن كل ماتقدم يمكن الرد عليه بالقول بأنه لايتعدى الإشارة إلى أن برنامج التصحيح الهيكلى ليس هو العامل الوحيد فى تحديد مستقبل ديون مصر الخارجية ومستقبل مصر الاقتصادى بصفة عامة ، وبأنه لم يزعم أحد بغير ذلك . الأهم من ذلك إذن أن نبين أن برامج التصحيح الهيكلى قد تأتى هى نفسها بعوامل لاتساعد على تخفيض عبء الديون الخارجية أو على حل مشاكل الاقتصاد المصرى الأخرى .

فمن ناحية يكوّن تحرير الاستيراد وتعريض المجتمع لمستويات الأستهلاك الأجنبية جزءاً أساسياً من برنامج التصحيح الهيكلى ، وليس من الضرورى أن يكون أثر هذا على ميزان المدفوعات أثراً إيجابياً . وإعطاء التسهيلات والامتيازات للاستثمارات الأجنبية الخاصة قد يؤدى إلى تدفق النقد الأجنبى إلى الخارج فى صورة أرباح ورءوس أموال محولة وزيادة فى تكاليف الواردات ، يفوق تدفق النقد الأجنبى إلى داخل مصر فى صورة رأس المال الوافد أو زيادة فى الصادرات . وإذا حدث أن تدهور نمط توزيع الدخل بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلى ، فإن أثر ذلك على مستوى الاستهلاك

الفردى قد يكون أسوأ مما يفترض عادة ، ومن ثم قد يكون الأثر الصافى لزيادة التفاوت فى الدخول على معدل الادخار أثراً سالبا ، إذ أن ارتفاع الميل إلى الادخار لدى أصحاب الدخول العليا قد يعوضه ويزيد عليه الأثر الناجم عن ميل أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة لتقليد مستويات الاستهلاك العليا، وعن زيادة حجم الفساد ، وعن انخفاض انتاجية العمل . إن سياسة « التوجّه إلى الخارج » ، كما تسمى أحياناً بعض عناصر برنامج التصحيح الهيكلى ، كثيراً ما ترتبط أيضاً بزيادة تأثير رأس المال الأجنبى فى القرارات التى يتخذها المسئولون عن السياسة الأقتصادية ، وكثيراً مايكون هذا التأثير مفسداً ومبدداً للموارد ، كما قد ترتبط بدرجة أكبر من التساهل فى تحصيل الضرائب . أضف إلى كل ذلك أن الأقتراض من الخارج قد يكون نتيجة لضغط خارجى أكثر منه نتيجة لحاجة داخلية حقيقية لرأس المال الأجنبى ، ومن الممكن للمرء أن يتوقع زيادة فى الاستعداد للخضوع لمثل هذا الضغط فى مناخ يتسم « بالانفتاح » على المؤثرات الخارجية ، بالمقارنة بمناخ يتسم « بانكفاء أكثر على النفس » .

٦-٢ شواهد تاريخية :

قد يكون هذا كله مجرد تكهنات خالية من الحسم ، ولكن درجة التكهن هنا لا تزيد ، فيما أرى ، عن تلك التى يجدها المرء فى الزعم بأن التصحيح الهيكلى سوف يترتب عليه تحسن فى حالة المديونية الخارجية وحل مختلف مشاكل الاقتصاد المصرى . إن من الواضح أن القضية لايمكن حسمها بالالتجاء إلى مجرد المنطق أو إلى النظرية الاقتصادية أو إلى الأدلة الإحصائية ، ولكن الرأى الذى نقول به قد يجد مايدعمه فى استقراء التاريخ . فكما أشرت فى نهاية الفصل السابق ، مرت مصر بتجربتين اقترن فيهما تحرير الاقتصاد بنمو سريع فى المديونية الخارجية . لم يستخدم اصطلاح « التصحيح الهيكلى » فى وصف هاتين التجربتين السابقتين ولكن كان من الممكن استخدام هذا الإصطلاح حينئذ كما يستخدم الآن ، لو كانت عادة صك تعابير جديدة للترويج لمفاهيم معينة ، قد شاعت فى الماضى مثل ما هى شائعة اليوم . ففى كلا التجربتين الماضيتين كانت السمات الأساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة هى فى جوهرها نفس سمات «التصحيح الهيكلى » الذى يروّج

له الآن : دور أكبر بكثير للقطاع الخاص ودور أصغر بكثير للحكومة ، ومناخ أكثر تساهلاً وتشجيعاً للاستثمارات الأجنبية الخاصة ، ودرجة أكبر بكثير من حرية الإستيراد . كانت التجربة الأولى هى تلك التى جاءت بين نهاية حكم محمد على فى منتصف القرن الماضى ونشوب الحرب العالمية الأولى ، وامتدت التجربة الثانية بين تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينات ومقتل السادات .

ففى خلال التجربة الأولى (١٨٤٨ - ١٩١٤) ألغى نظام الاحتكار الذى أدخله محمد على ، وحررت تجارة التصدير والاستيراد ، وعوملت الاستثمارات الأجنبية الخاصة بكرم زائد ، ودعم نظام الملكية الخاصة فى الأراضى الزراعية . ولكن بينما انتهى حكم محمد على دون أن تكون مصر مدينة بقرش واحد للخارج (١) ، بلغت ديون مصر الخارجية فى ١٩١٤ مبلغاً يتجاوز حجم الناتج القومى (٢) . وفى التجربة الأحدث (٧٤- ١٩٨١) حررت تجارة الاستيراد بدرجة عالية بعد القيود الصارمة التى خضعت لها فى الستينات ، ومنحت الاستثمارات الأجنبية الخاصة مختلف أنواع التسهيلات والتشجيع ، وخفضت بشدة درجة تدخل الدولة فى الاقتصاد ، ولكن كان معدل نمو الديون الخارجية فى تلك السنوات السبع أعلى منه فى أى فترة تلت الحرب العالمية الأولى . فى كلا التجربتين زاد الدخل القومى بسرعة ولكنه كان « نمواً بلاتنمية » ، إذا فهمنا التنمية بمعنى إحداث تغير ملموس ومرغوب فيه فى الهيكل الأنتاجى . كذلك يمكن للمرء أن يلاحظ فى كلا التجربتين ، ميل نمط توزيع الدخل إلى التدهور ، بالمقارنة بما حدث لتوزيع الدخل فى الفترات التى شهدت تدخلاً أكبر من جانب الدولة . (٣)

---

(١) انظر: Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, London,. Longmans, 1983, p. 106

(2) Ibid., and Marlowe, T. : Spoiling The Egyptians, Andre Deutsch, London 1974

(٣) انظر فى المقارنة بين تطور الهيكل الإنتاجى وتوزيع الدخل فى عهد محمد على وفى عهد خلفائه ، وكذلك بينهما فى الستينات والسبعينات :

Amin, G. : "Evolution and Shifts in Economic Policies : in Search of a Pattern", a paper presented at a symposium on Socio Economic Transformation , State and Political Regimes, organized by the Ford Foundation, Istanbul, July 1990.

إن اقتران درجة أكبر من التحرير الاقتصادى بحجم أكبر للديون الخارجية قد يكون بالطبع مجرد صدفة تاريخية ، ولكننا سبق أن أشرنا إلى بعض الأسباب التى قد تجعل أحدهما يؤدى إلى الآخر . وقد يرجح هذا الرأى مانلاحظه من أن مصالح خارجية قوية تحقق منافع أكيدة من كل من التحرير الاقتصادى فى مصر ونمو ديونها الخارجية . وقد أشرنا من قبل إلى أمثلة لهذه المصالح الخارجية ودورها خلال التجربة الحديثة نسبياً[4] ، وهى تجربة السبعينات ، وليس هناك ندرة فى الأدلة على دور هذه المصالح الخارجية فى تجربة القرن التاسع عشر بدورها[5] . فإذا كان يمكن لما حدث فى الماضى أن يكون دليلاً ، بأى قدر على الاطلاق ، على مايمكن أن يحدث فى المستقبل ، فلا شك أن لدينا أسباباً قوية لأن نتوقع أن تؤدى حقبة « التصحيح الهيكلى » الحالية ، إلى مزيد من التورط فى الديون الخارجية .

٦-٣ إساءة استخدام التاريخ ؟

إن أنصار « التصحيح الهيكلى » لايلجأون فقط ، فى تأييد دعواهم ، إلى استخدام النظرية الاقتصادية والإحصاءات بل يستخدمون التاريخ كذلك ، فيقتطفون أمثلة من تجارب بعض الدول التى طبقت بالفعل برامج للتصحيح الهيكلى ولم تتورط كثيراً فى الديون الخارجية . فنجد مثلاً إشارات متكررة إلى تجارب بعض الدول القليلة فى شرقى آسيا مقترنة بدعوة الدول الأخرى للاقتداء بها . ولكننا نجد من الصعب أن نرى كيف يمكن لدولة كمصر أن تأمل فى السبعينات ، فى تكرار تجارب اعتمد نجاحها الاقتصادى على اتحاد مجموعة من الظروف الاستثنائية . لقد توفرت لهذه الدول ، وعلى الأخص لكوريا الجنوبية وتايوان ، فرصة الدخول السهل إلى السوق الأمريكية الواسعة فى وقت كانت الولايات المتحدة فيه تتبع سياسة تجارية أكثر تسامحاً وأقل حماية بكثير مما تتبعه اليوم . كانت هاتان الدولتان أيضاً تحظيان من

(٤) انظر الفصل الثالث فيما تقدم .

(٥) انظر مارلو ، المرجع السابق : وكذلك :

Landes, D. : Bankers and Pashas, Cambridge, Mass., 1985.

الولايات المتحدة والدول الغربية بمعاملة خاصة باعتبارهما من الدول الحليفة المواجهة للخطر الشيوعى ، ومن ثم تمتعت بالصيغة الآسيوية لمشروع مارشال . « لقد مولت المعونة الأمريكية مايساوى ٩٥ ٪ من العجز التجارى لتايوان خلال الخمسينات ، وحظيت كوريا الجنوبية بمعونة أمريكية أكبر مما حظيت به تايوان ... بلغت فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٨ ما يعادل مجموع المعونات الأمريكية المقدمة لكل الدول الأفريقية خلال تلك الفترة . كان أيضاً من مظاهر التساهل مع هذه الدول المواجهة للخطر الشيوعى ، أن غضت الولايات المتحدة بصرها عما فرضته تايوان وكوريا الجنوبية من حماية لأسواقها ، فى الوقت الذى كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة الجات ... تطلب من بقية دول العالم الثالث إلغاء ماتفرضه من قيود على الواردات . وأخيراً كانت هناك أيضاً حرب فيتنام التى كانت تمثل لاقتصاد تايوان والاقتصاد الكورى مامثلته الحرب الكورية قبل ذلك بعشر سنوات للاقتصاد اليابانى »[٦] . فلم يقتصر أثر حرب فيتنام على إتاحة فرصة رائعة أمام كوريا الجنوبية وتايوان تتمثل فى مشتروات الولايات المتحدة منهما من المنتجات الزراعية والصناعية ، وفى إنفاق الجنود الأمريكيين على وسائل «الترويح عن النفس » فى كلا الدولتين ، بل كان الأهم من ذلك ماحصلت عليه الدولتان من عقود التشييد التى تطلبتها حرب فيتنام ، والتى كانت تمثل فى حالة كوريا ، عند نهاية الحرب فى ١٩٧٥ ، نحو ٢٠ ٪ من إجمالى صادرات كوريا من السلع والخدمات . (٧)

فى منتصف الثمانينات كانت الظروف الدولية قد تغيرت ، ونما الاتجاه نحو الحماية التجارية فى الدول الصناعية بحيث أصبحت دول العالم الثالث تواجه صعوبات متزايدة فى تصريف صادراتها فى أسواق تلك الدول . لم يعد الأمر إذن يقتصر على خطأ تعميم القول ، والظن بأن مانجحت فيه دولة أو دولتان فى شرقى آسيا يمكن أن تنجح فيه دول العالم الثالث مجتمعة [٨] ، بل

---

(6) Bello, W. : Brave New Third World : Strategies for Survival in the Global Economy, Earthscan Publications, London, 1990, pp. 34-5

(٧) المرجع السابق .

(٨) انظر : Cline, W.R. : "Can the East Asian Model Be Generalized?" World Development, vol. 10, February 1982, pp. 88-89

لقد تغير المناخ السائد فى التجارة الدولية تغيراً كبيراً عما كان عندما حققت تلك الدول نجاحها فى تنمية الصادرات .

فى محاضرة ألقاها الأستاذ آرثر لويس فى استكهولم فى ديسمبر ١٩٧٩ ، لدى تسلمه جائزة نوبل فى الاقتصاد ، عبر لويس عن شكواه من أن الاقتصاديين يخطئون مرة بعد أخرى ، بالدعوة إلى اتباع سياسة معينة بعد أن تكون الظروف المواتية لهذه السياسة قد انتهت . ففى الأربعينات والخمسينات من هذا القرن ابتدع الاقتصاديون مجموعة من النظريات التى كانت تبدو معقولة تماماً لو كانت التجارة الدولية تمر بمرحلة ركود أو انحسار (كنظريات النمو المتوازن والتكامل الأقليمى ....إلخ) ، ولكنها لم تكن تلائم حقبة من الزمن كانت التجارة الدولية تنمو فيها بمعدل ٨ ٪ سنوياً . « ولم يعم اكتشاف أن التجارة الدولية كانت تنمو بسرعة فى الواقع إلا فى النصف الثانى من الستينات ، وهنا اكتشفت كل دولة تقريباً فضائل تشجيع الصادرات . ولكننا الآن نواجه خطر الوقوع فى الفخ من جديد ، إذ أنه منذ ١٩٧٣ انخفض معدل نمو التجارة الدولية إلى النصف ، ولايعرف أحد ما إذا كان هذا يمثل ظاهرة مؤقتة أم مستديمة ، ومع ذلك فما زالت معظم كتاباتنا تقوم على افتراض ضمنى مؤداه أن عودة التجارة الدولية إلى النمو بنحو ٨ ٪ سنوياً هو شئ على وشك الوقوع » (٩) .

وها نحن نرى بعد أن انقضت ثلاثة عشر عاماً على محاضرة آرثر لويس ، أن تشاؤمه فيما يتعلق بنمو التجارة الدولية كان فى محله تماماً ، فلازالت صادرات العالم الثالث تواجه صعوبات جمة فى النفاذ إلى أسواق العالم الصناعى، فلازال الاتجاه نحو مزيد من الحماية والحروب التجارية بين الدول الصناعية قائماً ، فضلاً عن استمرار هذه الدول فى اعتبار هدف مكافحة التضخم أهم من هدف رفع معدل النمو وتحقيق العمالة الكاملة ، الأمر

(9) Lewis, A. : "The Slowing Down of the Engine of Growth"' American Economic Review, vol. 70, September 1980, pp.555-6

الذى يجعل « من قبيل التهور أن نتوقع من الدول الصناعية أن تمد بقية أجزاء العالم « بالمحرك » الكفيل بدفع عجلة التنمية ، خلال العشر سنوات القادمة »[10] .

٦-٤ بقرة « التصحيح الهيكلى » المقدسة :

لايبدو ، مع كل ذلك ، أن من المحتمل إقناع دعاة التصحيح الهيكلى بالعدول عن دعوتهم إلى استراتيجية « تنمية الصادرات » بمجرد تنبيههم إلى مختلف الأسباب الداعية للتشاؤم فيما يتعلق بمستقبل التجارة الدولية . فقد أصبحت استراتيجية « تنمية الصادرات » . جزءاً من معتقدات أصحابها الأشبه بالاعتقاد فى الغيبيات . ولهذا السبب نفسه ، أى بسبب هذا الأعتقاد شبه الغيبى ، يستمر الاعتقاد فى أن عودة التجارة الدولية إلى النمو السريع « هو شئ على وشك الوقوع » ، ويستمر تجاهل مانبه إليه الكثيرون من أن نجاح عدد محدود من الدول فى تحقيق شئ ما ، لايعنى بالضرورة نجاح جميع الدول فى تحقيق نفس الشئ فى نفس الوقت . إن على المرء أن يرجع إلى الوراء ، فى استعراضه لتاريخ الفكر الأقتصادى ، نحو ثلاثة أو أربعة قرون ، حتى يعثر على مثال مشابه لهذا التمسك التام باعتقاد ليس فى الواقع ما يؤيده . ولكن أوجه الشبه ملفتة للنظر وجديرة بالذكر . ذلك أن دعوة أصحاب المذهب التجارى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، إلى زيادة الصادرات واعتبارها الهدف الأول للسياسة الاقتصادية تشبه إلى حد كبير تسلط فكرة تنمية الصادرات على أصحابها فى

---

(10) Singer, H. : "Beyond The Debt Crisis" Development, Journal of the Society for International Development, No. 1 1992, p.36

ويشير الأستاذ هانز سينجر فى هذا المقال إلى انه ، على الرغم من كل الضجة التى سادت الثمانينات حول سياسة « الاتجاه إلى التصدير والتوجه للخارج » والتهليل لها ، فإن معدل نمو صادرات العالم الثالث كان مخيباً للآمال . ففيما يتعلق بالدول منخفضة الدخل (باستثناء الصين والهند) انخفض هذا المعدل من ٥,٩ ٪ سنوياً خلال (٦٥ – ١٩٨٦) إلى ٥ , ٪ (نصف بالمائة) خلال (٨٠ – ١٩٨٨) . وفيما يتعلق بالفئة الدنيا من الدول متوسطة الدخل ، كان تأثير هذا « التوجه للخارج » ضئيلاً للغاية إذ لم تتعد الزيادة فى معدل النمو فى حجم الصادرات ٠,٢ ٪ (من ٥,٨ ٪ إلى ٦,٠ ٪ سنوياً) خلال الفترتين المشار اليهما ، على التوالى . كانت الفئة العليا من الدول متوسطة الدخل ودول أمريكا اللاتينية هى فقط التى حققت زيادة محسوسة فى حجم الصادرات ولكنها عانت من تدهور معدل التبادل الدولى ، سواء فيما يتعلق بصادراتها من السلع الأولية أو صادراتها الصناعية . (المرجع السابق) .

الوقت الحاضر . ففى ذلك الوقت ، كما هو الحال الآن ، جرى تصنيف أوجه النشاط الاقتصادى وفقاً لمدى مساهمتها فى تحسين ميزان المدفوعات وقدرتها على المنافسة فى الأسواق الخارجية . والملاحظات الحكيمة التى أبداها آدم سميث منذ قرنين من الزمان ، ضد تسلط هذه الفكرة على أذهان التجاريين وضد غرامهم المفرط بتراكم الذهب والفضة ، يمكن هى نفسها أن توجه اليوم ضد تسلط فكرة تنمية الصادرات ، وضد الإفراط فى الاهتمام بتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات .

بل إن من الممكن أن نذهب إلى أبعد من هذا ونحاول البحث عن أوجه للشبه بين ظروف ذلك العصر وظروفنا الحالية مما يمكن أن يكون قد أدى إلى شيوع هذه الحماقة المشتركة بيننا وبينهم . كان التجاريون يكتبون فى عصر اكتشفت فيه مناطق وأراضى جديدة ، وزخرت الأسواق بسلع لم تكن مألوفة من قبل ، وتغيرت أذواق الناس وعاداتهم الاستهلاكية . إن لتسلط فكرة «التصدير» فى عصرنا الحالى دوافع مشابهة ، وإن كانت الأذواق والعادات الجديدة التى تنتشر فى العالم الثالث اليوم أقل استناداً للأختيار الحر منها إلى الإلحاح المستمر ومختلف أنواع الضغوط التى يمارسها أصحاب السلع الباحثة عن أسواق جديدة . إن المكانة العالية التى يحتلها النقد الأجنبى مستمدة من التقدير المرتفع للقدرة العالية على الاستيراد . إن من الاعتقادات الشائعة اليوم التى تؤخذ كمسلمات ، أن دول العالم الثالث لايمكن أن تحقق التنمية مالم تزد من حجم الواردات ، وأن القيد الأساسى على قدرتهم على النمو هو ضعف قدرتهم على الاستيراد ، ليس فقط استيراد السلع الأنتاجية بل وأيضاً استيراد التكنولوجيا والمهارات الإدارية ، بل وحتى استيراد القيم والعادات . إن هذا هو السبب الرئيسى ، فيما يبدو ، لشيوع الاعتقاد بأن استراتيجية « تنمية الصادرات » هى الاستراتيجية الوحيدة الصحيحة . إن هذا الاعتقاد يمثل «البقرة المقدسة» فى فلسفة التنمية السائدة اليوم ، التى لايجرؤ أحد على المجاهرة بتحديها دون أن يعرض نفسه للتهلكة . وهى تستند لا إلى مبادئ صلبة من مبادئ النظرية الاقتصادية وإنما تستند إلى خليط من الأيديولوجية والموقف القيمى وفهم معين لقضية التنمية . وإن التصدى لهذا الاعتقاد الشائع يتطلب فى الواقع التصدى لطريقة النظر إلى معنى وأهداف التنمية بأسرها .

٦-٥ هل هناك من بديل « للتصحيح الهيكلى » ؟

إن لكل هذا صلة وثيقة بقضية المديونية الخارجية . ذلك أنه مهما كانت درجة نجاح دولة ما فى تنمية صادراتها ، فستظل تواجه مشكلة عويصة مالم تستطع التحكم فى حجم وارداتها . وتقدم لنا تجربتنا مصر فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى ثم فى السبعينات من هذا القرن ، حينما زادت مديونيتها الخارجية زيادة سريعة ، تقدم هاتان التجربتان دليلاً قوياً على هذه الحقيقة . ولكن مادام الاعتقاد الشائع اليوم هو أن عملية التنمية بأسرها لاتعنى أكثر بكثير من زيادة القدرة على الاستيراد ، من السلع الأنتاجية وحتى السلاح ، فإن خطر التورط من جديد فى الديون سوف يظل قائماً . فإذا أرادات دولة ما أن تزيل هذا الخطر وتتحرر منه ، فإنها لاتحتاج إلى أن تتعلم كيف تزيد صادراتها بقدر حاجتها إلى تعلم كيف تحد من الأستيراد . ولكن قضية « الحد من الاستيراد » لاتثير فقط مسائل اقتصادية بل تثير أيضاً مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والحضارية والأخلاقية . إن العقبات التى تعطل القدرة على الحد من الاستيراد ليست فى الأساس عقبات اقتصادية، بل هى أساساً عقبات سياسية وحضارية . ولن نخوض هنا فى مناقشة هذه الأمور ، ولكن هناك نقطة واحدة قد يكون من الملائم أن نختم بها هذا البحث . ذلك أن الخطر المتمثل فى زيادة الواردات إلى حد التورط فى ديون جديدة ، لايمثل خطراً كبيراً ، لحسن الحظ ، إلا إذا تعلق بالاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة . فإنه فى هذه الحالة يظهر ، فى الأساس ، عجز معظم دول العالم الثالث عن تنمية صادراتها بمعدل مقارب لمعدل النمو فى ميلها للاستيراد . وتستطيع دول العالم الثالث أن تتعلم كيف تزيد حجم استيرادها من بعضها البعض دون أن تعرض نفسها لنفس الدرجة من الخطر . إن هذه فى الواقع هى الرسالة الأساسية التى أراد آرثر لويس أن يبلغها لدول العالم الثالث ، فى محاضرة جائزة نوبل التى ألقاها فى ١٩٧٩ وسبق لنا الإشارة إليها ،

إذ قال فيها :

« إن الانكماش الاقتصادى الذى بدأ فى سنة ١٩٧٤ ، قد طال إلى حد يجعل من الضرورى للدول الأقل نمواً أن تعتبر أن من الممكن جداً أن تكون الدول الأكثر نمواً قد هيأت نفسها لقبول معدلات للنمو لاتسمح بنمو التجارة الدولية بأكثر من ٤ ٪ سنوياً . فإذ صح هذا فإنه سوف يمثل ضربة قاسية لطموحات الدول الأقل نمواً ، ما لم تتخذ هذه الدول الأخيرة خطوات جديدة لزيادة حجم التجارة فيما بين هذه الدول نفسها ... إن من واجب هذه الدول ، على الأقل ، أن تناقش فيما بينها الاتجاهات التى تريد أن تسلكها قبل أن تدخل فى مفاوضات مع الدول الأكثر نمواً »(١١) .

فحتى إذا افترضنا أن ديونا أخذت فى التراكم بين مصر والهند مثلاً ، أو بين نيجيريا والبرازيل ، فإن هناك من الأسباب القوية مايدعو للاعتقاد بأن الآثار الاقتصادية والسياسية والحضارية التى يمكن أن تترتب على هذا النوع من الديون سوف تكون أقل خطراً بكثير .(١٢)

---

(١١) آرثر لويس ، المرجع السابق ، ص ٥٦٣ - ٥٦٤ .

(١٢) انتقد بعض المشاركين فى « ندوة يونية » هذه الدعوة إلى مزيد من الاعتماد على تجارة دول الجنوب بين بعضها البعض ، على أساس القول بأن التجارب الماضية فى تعاون دول الجنوب ، لاتبعث على التفاؤل ، وأن التجارة مع الدول المتقدمة تكنولوجيا ، بعكس التجارة فيما بين الدول الأقل نمواً ، تحمل فى طياتها بذور التقدم التكنولوجى المأمول . وكلا الموضوعين من الأتساع بما يمنع الخوض فيهما هنا ، ولكن المرء ليتساءل من ناحية ، عما إذا كان الفشل الذى اتسمت به تجارب كثيرة من تجارب تعاون (الجنوب مع الجنوب) يرجع إلى أوجه ضعف كامنة تتعلق بهذه الدول نفسها وباقتصادياتها وبطبيعة السياسات الأقتصادية التى طبقتها هذه الدول ، أم يرجع أساساً إلى دور بعض المصالح الخارجية التى تستفيد من توجيه تجارة الدول النامية نحو أسواق الدول الأكثر تقدماً ؟ ومن ناحية أخرى ، فإن التجارب مع الدول المتقدمة لاتبعث على التفاؤل الشديد بإمكانية « نقل التكنولوجيا » بالمعنى الدقيق لهذه العبارة ، إلى الدول الأقل نمواً . فالملاحظ من تأمل العلاقة بين الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً . أن انتقال السلع عبر الحدود يتم بسهولة أكبر بكثير من انتقال التكنولوجيا . بل إن من الممكن جداً أن يكون توسيع السوق ، الناتج عن مزيد من التعاون بين دول الجنوب ، بعضها البعض ، إذا اقترن بدرجة أكبر من الحماية ضد الواردات الآتية من الدول المتقدمة ، أكبر أثراً فى دعم التقدم التكنولوجى فى دول الجنوب (على الأقل فيما يتعلق بالسلع التى تحتاجها هذه الدول بدرجة أكبر) من تحرير التجارة بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة .

المراجع

(١) مراجع عربية

– ابراهيم شحاته : برنامج للغد ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٧.

– البنك الأهلي المصرى : النشرة الاقتصادية .

– البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى .

– البنك المركزى المصرى : الأوضاع النقدية والأئتمانية خلال ٩٠/١٩٩١ ، سبتمبر ١٩٩١ .

– جلال أمين : قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار على مختار للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

– جلال أمين : نحو تفسير جديد لأزمة الأقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء: الكتاب الأحصائى السنوى .

– الجهاز المركزى للمحاسبات : تقرير عن مديونية مصر الخارجية فى ٣٠ يونية١٩٨٤ والسياسات المؤثرة فيها (بلا تاريخ – مذكرة غير منشورة) .

– حازم الببلاوى : التغيير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢.

– حسين عبد الله : اقتصاديات الطاقة فى مصر ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

– رأفت شفيق بسادة : المصريون العاملون بالخارج ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ .

– رمزى زكى : « قضية الديون الخارجية » فى جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

– رمزى زكى : دراسات فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٥ .

– سعيد النجار : نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١.

– عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية (٧٤-١٩٧٩)
دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ .
– على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة : ٥٢-١٩٦٦ ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٧٤ .
– مصطفى الجبلى : « الطريق إلى التنمية الزراعية » ، مصر المعاصرة ، أبريل
١٩٨١ .
– نظرة عصرية إلى الزراعة فى مصر ، دار التعاون ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
– وزارة التخطيط : الإطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة : ٩٢/٩٣ –
١٩٩٧/٩٦ ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٢ .

مراجع اجنبية

Amin, G. : - Food Supply and Economic Development in Egypt, Cass, London, 1966

- The Modernization of Poverty, Brill, Leiden, 1974;1980

- "Migration, Inflation and Social Mobility", in Tripp, Charles and Owen, R. (eds.) :Egypt under Mubarak. Routledge, London, 1989

- "Evolution and Shifts in Economic Policies : in Search for a Pat tern", a paper presented at a Symposium on Socio - Economic Transformation, State and Political Regimes, organized by the Ford Foundation, Istanbul, July 1990

Bellow, W. : Brave New Third world : Strategies for Survival in the Global Economy, Earthscan Publications, London, 1990

Butter, D. :"Debt and Egypt's Financial Policies" in Tripp, Charles and Owen, R.(eds) : Egypt under Mubarak, Routlege, London, 1989.

Chinwiezu :"Debt Trap Peonage", Monthly Review, November 1985

Cline, W.R.: "Can the East Asian Model of Development be Generalized ? "World Development" February 1982

Commander,S. : The State and Agricultural Development in Egypt since 1973, Ithaca Press, London, 1987

Condliffe, J. : The Commerce of Nations, Norton, N.Y., 1950

Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938

Dethier, J. : Trade, Exchange Rate and Agricultural Pricing Policies in Egypt, World Bank Comparative Studies, 1989

Economist Intellignce Unit : Country Reports :Egypt

Esfahani, H. :The Experience of Foreign Investment in Egypt under Infitah, Faculty Work ing Paper , College of Commerce and Business Administration , University of Illinois a Urbana-Champaign, December 1990

Al-Gritly, A. : "The Structure of Modern Industry in Egypt," L'Egypte Contemporaine, De 1947.

Handoussa, H. : "15 Years of U.S.Aid to Egypt," a paper submitted to the 13th annual sympo sium, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, April 14 15, 1988 (mimeo).

- "Egypt's Investment Strategy : Policies and Performance since the Infitah:, i Al-Naggar, S. (ed.) : Investment Policies in Arab Countries, Arab Fund for Eco nomic and Social Development and Arab Monetary Fund, Kuwait, 1989

- "Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector", in Handoussa, H. and Pot ter, G. (eds.) : Employment and Structural Adjustment : Egypt in the 1990'1 A.U.C. press, Cairo 1991.

Hansen, B. : - "Planning and Economic Growth in the U.A.R. : 1960-65" in Vatikiotis, I (ed.) : Egypt since the Revolution, Allen and Unwin, London, 1968

- "Arab Socialism in Egypt", World Development, April 1975

- The Political Economy of Poverty, Equity and Growth : Egypt and Turkey, . World Bank Comparative Study, Oxford University Press, Oxford, 1991

: UAR (Egypt), North -Holland, Amesterdam, 1965

Hansen, B. and Marzouk, G. : Development and Economic Policy in the

Hansen, B. and Marzouk, G. : Development and Economic Policty in the UAR (Egypt), North -Holland, Amesterdam, 1965

Hasan, P. : "Structural Adjustment in Selected Arab Countries", a paper presented to the Symposium on Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World, organized by IMF and AMF, Abu Dhabi, 16-18 February 1987

Ikram, K. :Egypt : Economic Management in a Period of Transition, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980

International Monetary Fund : A.R.E. : Recent Economic Developments, June 19, 1984 (mimeo)

- Report on Recent Economic Developments in Egypt, January 1990 (mimeo)

Landes, D. : Bankers and Pashas, Cambridge, Mass., 1985

Lewis, A. : "The Slowing Down of the Engine of Growth", American Economic Review, September 1980

Mabro, R.: The Egyptian Economy,1952-72,Clarendon Press, Oxford 1974

Marlowe, J. : Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974

Mead, D. : Growth and Structural Change in the Egyptian Econmy, Richard Irwin, Illinois, 1976

Middle East Economic Survey

Mitchell, T. : "America's Egypt : Discourse of the Development Industry", Middle East Report, March-April 1991

Mydral, G. : The Challenge of World Poverty, Allen Lane the Penguin Press, London, 1970

Roe, A.R. : "Structural Adjsutment and Productivity Growth", a paper presented to Cairo University Conference on Productivity in the Egyptian Economy, April 23-25, 1991

Sadowski, , Y. : Political Vegetables ?, The Brookings Institution, Wash ington, D.C., 1991

Singer, H. : "Beyond the Debt Crisis", Development, (Journal of the Society for International Development), No. 1, 1992

U.S. Embassy in Cairo : Egyptian Economic Trends

World Bank : - World Debt Tables

- World Devlopment Report

- Trends in Developing Economies

- A.R.E. : Economic Pospects and External Capital Require ments, March 22, 1977 (mimeo)

- A.R.E. Issues of Trade Strategy and Investment Planning, January 1983

- A.R.E. Current Economic Situation and Growth Prospects, October 1983

- A.R.E. : Country Economic Memorandum, Economic Read justment with Growth, September 1988

- A.R.E. : Economic Reaadjusment with Growth, 1990

كتب أخري للمؤلف

أولاً: باللغة العربية:

١ – مقدمة إلى الاشتراكية ، مع دراسة لتطبيقاتها فى الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢ – مبادئ التحليل الاقتصادى ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٣ – الاقتصاد القومى : مقدمة لدراسة النظرية النقدية ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .

٤ – الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الاساسية فى الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٥ – المشرق العربى والغرب : بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٧٩، ٨٠، ٨١ ، ١٩٨٣ .

٦ – محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٧ – تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ : خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٣ .

٨ – الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٤ .

٩ – هجرة العمالة المصرية (بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عونى) ، مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا) ، ١٩٨٦ .

١٠– قصة ديون الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار على مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١١ – نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٩ .

١٢– مصر فى مفترق الطرق ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

١٣– العرب ونكبة الكويت ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩١ .

١٤ - السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان ، مع تطبيقها على مصر ، المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٥ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية : المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٦ - الدولة الرخوة فى مصر ، دار سينا للنشر ، القاهرة، ١٩٩٣ .

ثانيا: باللغة الانجليزية :

1. Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, Lonodn, 1966
2. Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab Universitym in Beirut, 1972.
3. The Modernization of Pverty : A study in the political economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.
(ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦)
4. Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, co-edited with J.MacArthur (a special issue of World Development, Oxford, February, 1978).
5. International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Centre, Ottawa, 1985.

ثالثا: كتب مترجمة :

١- التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ،١٩٩٦ .

٢ - مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى (بالاشتراك) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٨٦ .

٣ - انماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ - الشمال - الجنوب : برنامج من أجل البقاء تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلى برانت (بالاشتراك) ، الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ .

رقم الإيداع
٩٤/٢٢٥٩

ISBN
977 - 5471 - 02 - 8

مطابع المنار العربى
١ شارع العامل الاول - امبابة - الجيزة
ت ٣١١٢٢٦٤ - فاكس ٥٣٦٧٩٢
ص . ب ٢٥١٥